الدكتورة خيريَّة قاسميَّة

مذكرات محسن البرازي

١٩٤٧ - ١٩٤٩



الدكتورة خيرية قاسمية





جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٩٤



الرواد للنشر والتوزيع
بيروت،المنارة،شارع عبلا
بناية باركلين أوتيل - الطابق الرابع
ص.ب: ٥٢٠٦/١١٣ تلفون: ٨٠٤٣٤٩

مقدمة

أعلنت جريدة الحياة اللبنانية في عددها ٢٠٥٠ الصادر في ١٣ كانون ثاني/ يناير ١٩٥٣ عن قرب نشر «**قطعة من تاريخنا الدامي الحديث**»، وتعني بها مذكرات محسن البرازي، وتحت عنوان بارز «**صوت من وراء القبر**» كتبت الحياة:

«في فجر ١٤ آب ١٩٤٩ انطلقت رصاصات في حقل مهجور على طريق مطار المزة في دمشق، وخرّ حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي صريعين وبينما كان محسن البرازي يلاقي ربه، كانت أيدٍ خفية تمتد إلى أدراج مكتبه في بيته وتنتزع منها أوراقاً خطيرة. مذكرات ومخطوطات ورؤوس أقلام.

«في هذه الأوراق تكمن خفايا السياسة العربية منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ أي في السنتين اللتين تدافعت فيهما أحداث كارثة فلسطين ـ من طلائعها إلى وقائعها إلى ذيولها ـ وراء ستار كثيف من التعمية والتمويه والنفاق، ستكشف أوراق البرازي جانباً منه!

«لقد كان محسن البرازي في ذلك الحين أمين الرئيس السابق شكري القوتلي، ورسوله إلى ملوك العرب يحمل إليهم آراء الرئيس السوري ومطالبه. ويعود إلى القوتلي بتقارير عما سمع ورأى!

«هذه التقارير التي تنتقل بالقارىء من دمشق إلى الرياض، إلى عمان، إلى بغداد، إلى بيروت، إلى القاهرة، هذه التقارير تخفي بين سطورها تلك الأسرار الرهيبة التي بسطت في سنة ١٩٤٨ ظلها على جميع الأقطار العربية عامة، وعلى فلسطين خاصة، فطبعت على أرضنا دولة إسرائيل ونشرت فيها مضارب اللاجئين، تحت سمة الذل والخيبة والهزيمة.

«هكذا يتكلم البرازي من وراء قبره وعلى ألسنة الملوك والرؤساء! إنه فاروق يتكلم! إنه عبد الله بن الحسين يتكلم! انه عبد الإله يتكلم! إنه شكري القوتلي يتكلم! إنه رياض الصلح يتكلم! إنه النقراشي يتكلم!

«وكأن صوت البرازي، الذي طوته تربة المزة، يرجع صدى الأحياء منهم والأموات، ويهتك ـ لأول مرة ـ ذلك (الستار الحديدي) الذي أحاطوا به عوامل مأساة فلسطين، فينكشف عن صراع جبار، لم تكن فلسطين منه وفيه غير غلالة رخيصة».

وعادت جريدة الحياة في عددها ٢٠٥٢ الصادر بتاريخ ١٥ كانون ثاني ١٩٥٣ لتكتب تحت العنوان نفسه «صوت من وراء القبر..» ما يلي: «منذ ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩ والمرحوم محسن البرازي يتنقل بين الرياض والقاهرة وبغداد وعمان موفداً من قبل

الرئيس السابق شكري القوتلي إلى الملوك والرؤساء يحمل إليهم آراء الرئيس السوري في القضايا العربية، وفي مقدمتها النضال الخفي بين السعوديين والهاشميين على سوريا ومشكلة فلسطين.

«وكان محسن البرازي يكتب إلى القوتلي تقارير عما يسره إليه الملوك والرؤساء ويبعث بها إلى دمشق حاملة أخطر الأسرار عن تلك الحوادث التي انتهت إلى كارثة فلسطين، وما عقبها.

«وكان البرازي يحتفظ في بيته بنسخة «الخرطوش» من تقاريره هذه، إلى أن قتل مع حسني الزعيم في فجر ١٤ آب ١٩٤٩، فانتقلت أوراقه من يد إلى يد، حتى وصلت نصوصها إلى الحياة.

«وإن الحياة التي قدمت إلى القراء قبل اليوم وثائق خطيرة ليسرها أن تقدم إلى قرائها بعد أيام، وثائق البرازي المشار إليها، وهي تتناول اتصالاته بالملوك والرؤساء في كل عاصمة عربية في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مع فصل واحد يدون فيه تفاصيل مقابلته للرئيس القوتلي والسيد خالد العظم، يوم اعتقلهما حسني الزعيم، على أثر الانقلاب الأول».

ومنذ ١٦ كانون ثاني (العدد ٢٠٥٣) أخذت «الحياة» في نشر حلقات المذكرات (عددها ٣١)، فبدأت بأحداث ٧ نيسان ١٩٤٩ والمقابلة التاريخية بين محسن البرازي والرئيس المستقيل شكري القوتلي. ثم عرّجت على ما سجله البرازي في أوراقه بين ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٤٧ و ٢٣ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٤٨، من لقاءات تاريخية هامة مع عدد من الشخصيات العربية الرسمية (على رأسها الملكين عبد العزيز آل سعود وفاروق) وبعض

الشخصيات الأجنبية. والفترة التي تغطيها المذكرات على قصرها هامة جداً في تاريخ المنطقة العربية تعاقبت فيها أحداث مثيرة، لا تتعلق بتاريخ سوريا في السنوات القليلة التي أعقبت الاستقلال وحتى الانقلاب، بل شهدت تطورات دقيقة جداً على المسرح العربي وخاصة في مسار القضية الفلسطينية.

وكنت في عام ١٩٧٥ قد حصلت من أحد الأصدقاء، بصفتي مستشارة الوثائق في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت، على نسخة مصورة عن مذكرات البرازي، عدد أوراقها ٤٥ وتفتقر إلى الصفحات الأولى، وهي مطبوعة على الآلة الكاتبة بحروف صغيرة طمس بعضها. وكان من ضمن اهتمامات مركز الأبحاث جمع الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية (والتي لا يمكن فصلها عن مسار الحركة العربية بوجه عام)، ووضعها في مكتبة المركز تحت تصرف الباحثين، والعمل على نشر بعض الأوراق والمذكرات للشخصيات (فلسطينية وعربية) التي لعبت دوراً هاماً في مختلف مراحل القضية الفلسطينية (تمّ نشر مذكرات وأوراق عوني عبد الهادي وفوزي القاوقجي وأعدت مذكرات جمال الحسيني للنشر). وقد عكفت على إعداد مذكرات البرازي للنشر واستكمال النواقص ووضع الحواشي، نظراً لما تلقيه هذه المذكرات من أضواء على ما كان يدور في الخفاء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية سياسياً وعسكرياً ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وبسبب ظروف الحرب الأهلية في لبنان والاجتياح الاسرائيلي فيما بعد لم أكمل العمل، إلا أن نهب السلطات الاسرائيلية العسكرية لموجودات مركز الأبحاث في بيروت ١٩٨٢ حفزني إلى العودة مجدداً للتفكير بنشر المذكرات (وكنت

لا أزال احتفظ بالنسخة التي بدأت بإعدادها). وقد ترددت في متابعة العمل لتعذر حصولي علي الأوراق الناقصة الأولى من المذكرات، إلى أن علمت مؤخراً أن هذه المذكرات قد نشرت حلقات في جريدة «الحياة» خلال عام ١٩٥٣. وأخذت بإجراء عملية مقابلة ومقارنة بين ما نشر في «الحياة» وبين النسخة التي بين يدي. وأشرت في صفحات المذكرات نفسها إلى مواضع الخلاف أو النقص أو الخطأ في الترتيب الزمني. وقصرت عملي في هذه المذكرات على تجزئتها إلى ستة أقسام، قد لا تكون متناسبة في أحجامها إلا أنها تتفق مع فترات وأحداث هامة. هذا بالاضافة إلى بعض الشروح والتعليقات التي أوردتها في آخر المذكرات في محاولة لتوضيح بعض ما وردت الاشارة إليه من أحداث وكشف الغموض وملء الثغرات. وقد تساعد هذه المحاولة على تكامل المعلومات وإخراج صورة شبه متكاملة عن جوانب تلك الفترة، والربط بين المذكرات والأوضاع العربية التي لها صلة، حتى لا تكون المذكرات في معزل عن الجو التاريخي الذي كان يحيط بها، وعملت على الحفاظ على روح أسلوب المذكرات الأصلية حتى وإن احتوى على أخطاء لغوية وعبارات غير واضحة وتداخل في الأفكار وعدم تناسق في حجم الأقسام وكثرة العناوين وقفزات تاريخية.

ولا شك أن نشر أوراق ومذكرات كبار السياسيين العرب الذين لعبوا دوراً هاماً في الأحداث أو عاصروها وراقبوها، يهم جميع الباحثين والمهتمين أمر الاستفادة منها، فهي تعطي وصفاً حياً لحوادث واتجاهات اختبرها أولئك المعاصرون وتغوص في تفاصيل ذات نكهة خاصة، تحوي الجانب الانساني وتعطي

التاريخ نوعاً ما من الحياة لا تتوافر في كتب التاريخ العادية أو الوثائق. ومحسن البرازي هو أحد القلائل من السياسيين العرب الذين خلفوا أشياء مدونة، وامتلك حسّ المؤرخ في الاهتمام بحفظ أوراقه، التي تتضمن أحداثاً عاشها وسجّل خفاياها، في فترة كان المسرح السياسي مثقلاً بالأحداث والضغوط. وهو وإن لم يكن من أصحاب القرار إلا أنه، على الأقل، كان له دور في مراقبة دفة الحكم. وأهمية ما سجله البرازي تكمن في أنها كتبت في حينها بشكل يوميات، ولم تكن تجميعاً لذكريات حوادث ومشاهدات اختزنت في الذاكرة، ثم استعرضت بعد أن مضى عليها بعض الوقت. ووثائق البرازي تبدو في أجزاء كثيرة منها وكأن صاحبها يسجل لنفسه ما سمعه من مختلف الأشخاص، وفي مختلف الأوقات والأمكنة، وعن مختلف الحوادث، ذاكراً أسماء رواة ما دوّنه. وثمة أجزاء منها تبدو بشكل خلاصة مواضيع (تقارير). ويمكن للقارىء أن يستنتج من نص الوثائق إذا كانت مسودة تقرير إلى القوتلي أو مذكرات. والبرازي له أسلوب متميز، فهو يكتب ببساطة متناهية بدون تنميق. كما أنه صريح مع نفسه، وقادر على النظر للأمور من أكثر من زاوية.
ووثائق أو مذكرات البرازي، تطمح أن ترسم تاريخاً كاملاً لهذه الفترة الهامة من التاريخ العربي أو تغطي كل جوانبها، بل هي تحكي اتصالات البرازي وتجاربه ومعرفته الشخصية، وما سمحت به الظروف من الاطلاع على الأحداث أو معايشتها، أو كان على تماس مباشر معها. وتختلط بالانطباعات الشخصية والآراء الذاتية، إلا أنها ترسم صورة مختصرة وخاطفة لهذه الفترة، تبرز فيها بعض معالمها الهامة.

فمن هو محسن البرازي؟ وماذا كان يجري في سوريا، وفي المشرق العربي في الفترة التي تناولتها المذكرات؟

ينتمي صاحب المذكرات إلى عائلة البرازي، وهي إحدى العائلات الاقطاعية من حماه، وهو محامٍ فرنسي الثقافة والتعليم. وكان مدير مكتب القوتلي الموثوق، وكاتب خطاباته، وموضع سره، وكبير معاونيه في قصر الرئاسة. وفي الأشهر القليلة التي سبقت الانقلاب، كان البرازي وزيراً للخارجية. وبعد انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، وانتخاب الأخير كرئيس للجمهورية، استدعي محسن البرازي لتشكيل الحكومة. وقد سرت شائعة فيما بعد، أن البرازي كان يتصل سراً بالزعيم، وأنهما قد عملا معاً في الأشهر القليلة التي سبقت ورافقت الحرب الفلسطينية. وكان محسن البرازي بعد الانقلاب هو الذي صاغ الأسئلة الأربعة الموجودة على البطاقة الانتخابية الموجهة في الاستفتاء ـ على رئاسة الجمهورية ـ ودافع عن شرعيتها الدستورية. وقيل أن خصومه أطلقوا عليه اسم مفتي الجمهورية، لأن دوره زمن الزعيم كما كان زمن القوتلي تقديم «الطلاء الشرعي».

لقد مرت سوريا بظروف خاصة مكنتها من التخلص من الاحتلال الأجنبي قبل غيرها من دول المشرق العربي فقد تمّ جلاء القوات الفرنسية البريطانية المشتركة في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٤٦. وفي ذلك الحين كانت بريطانيا ما تزال تساوم كلاً من مصر والعراق على استبقاء امتيازات عسكرية قبل الجلاء.

وقبل أن يتحقق الجلاء بسنوات، اختارت سوريا نظام

الجمهورية البرلمانية. ودلّت انتخابات ١٩٤٣، على أن الكتلة الوطنية على كل عجزها، كانت المرشح الوحيد لتسلّم السلطة. ووقع اختيار البرلمان على شكري القوتلي الذي برز كزعيم للحركة الوطنية وللكتلة الوطنية، مستغلاً هرب زعمائها (جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار) إلى العراق، بعد اغتيال عبد الرحمن الشهبندر في الأشهر المضطربة المليئة بالمتاعب ١٩٤٠ ـ ١٩٤١. ولم يكن شكري القوتلي أقدر رجال الكتلة الوطنية ولكنه كان رصيناً يوثق به.

وبقيت السلطة الحكومية مدة تزيد على الثلاث سنوات منذ أن تحررت سوريا، بيد زعماء الكتلة الوطنية، الذين أثاروا معركة النضال من أجل الاستقلال. وخلال رئاسة القوتلي، تناوب على رئاسة الحكومة ثلاثة من أعضاء الكتلة البارزين، وهم سعد الله الجابري، وجميل مردم، وفارس الخوري. ويرى النقاد أن زعماء الكتلة، أو القوتلي وأنصاره، كانوا زعماء في معركة النضال ضد فرنسا، أما بعد مواجهة أعباء الحكم ومشكلات الادارة، صاروا عاجزين عن تشخيص المشكلات التي أوجدها الاستقلال ومعالجتها، فتخطاهم الزمن بعد أن استكانوا إثر فوزهم على الدولة المنتدبة. ولم تتح لهم الظروف كي يتعلموا حرفة «بناء الدولة»، وتقاسموا السلطة بالاسلوب التقليدي، واشتدت حملة المعارضة للنظام القائم. وعندما أجريت الانتخابات النيابية الثانية في عهد الاستقلال ١٩٤٧، لم تظفر الكتلة الوطنية (وأصبحت تدعى الحزب الوطني) إلا بـ ٢٤ مقعداً، مقابل ٥٠ من المستقلين، و ٥٣ يمثلون أحزاب المعارضة. (وكان الجناح المنشق عن الكتلة الوطنية منذ ١٩٣٩

والذي تحول فيما بعد إلى حزب الشعب، قد شكل جبهة مشتركة مع حزب البعث ـ الحركة العربية النامية ـ لشن حملة إصلاح انتخابي). ورغم ذلك، فقد تمكن شكري القوتلي من تعديل الدستور لإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

وإذا كان زعماء الكتلة الوطنية مخلصين للمبدأ الجمهوري، فقد كانوا يدركون أن وضعهم في الحكم لا يمكن أن يفترق عن سيادة سوريا وبقائها مستقلة عن غيرها. فكان على رجال الحكم في سوريا أن يواجهوا المنافسات بين الدول العربية، في الصراع من أجل التفوق من جهة، والتحركات الدبلوماسية التي يمارسها الغرب من جهة أخرى. ذلك أن سوريا كانت تقع وسط تيارات متعارضة، تنعكس عليها المصالح المتنافسة على المستويين العربي والدولي. ورغم دور سوريا المركزي في قضية النضال من أجل الوحدة العربية، كان زعماء الكتلة الوطنية يعارضون أي خطط ينجم عنها إنغمار سوريا بكيان أكبر. فقد كانوا يعارضون على الأخص مشروع سوريا الكبرى الذي يدعو له الملك عبد الله، الذي لم يخف عن أحد طموحه في حكم المنطقة الشاسعة التي تضم سوريا الطبيعية. ومحاولات التدخل جوبهت بعداء مكشوف من العواصم العربية في المشرق، وخاصة في القاهرة والرياض، وأعادت كل عاصمة تأكيد ارتباطها بميثاق الجامعة الذي يكفل استقلال الدول الأعضاء.

وكان من المحتمل أن يمتد حكم القوتلي إلى أمد غير محدود، لو لم تتطور قضية فلسطين إلى مرحلة خطرة. فقد التزمت سوريا بحركة النضال الفلسطيني منذ بدايات الخطر

الصهيوني، ذلك أن فلسطين ظلت خلال عهودها المختلفة، جزءاً من ديار الشام. ومثّلت سوريا في الأشهر القلقة التي سبقت قرار التقسيم وأعقبته دورها القومي والطبيعي في الحركة العربية وأمومتها لبلاد الشام. وأصبحت سوريا مركزاً رئيسياً لتنفيذ ما يتصل بمهام اللجنة الفنية العسكرية، التي أنشأتها الجامعة العربية في خريف ١٩٤٧، وغدت مركز قيادة جيش الانقاذ وتسليحه وتدريبه. ودعت جميع التنظيمات السياسية في سوريا إلى مساندة المجهود الحربي والتطوع في جيش الانقاذ، واشتركت تلك التنظيمات في المظاهرات والاضرابات، التي كانت تقوم احتجاجاً على ممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين، ومن أجل وجوب تدخل الجيوش العربية لإنقاذ فلسطين. ومدت سوريا أفواج المتطوعين التي أرسلت إلى فلسطين بالقسط الأكبر من العتاد والسلاح والمعدات والضباط الفنيين والوسائل المتنوعة، متحملة بذلك أكبر تضحية على حسابها للدفاع والمقاومة. ونشطت «جمعية تحرير فلسطين» في جمع التبرعات، والمشاركة في تدبير وسائل الدفاع وبذل العون للفلسطينيين.

وكانت سوريا الدولة العربية الأولى، التي أمكن أن يلحظ فيها وقع الهزيمة في فلسطين. فقد كشفت الحرب عن الافتقار إلى الاستعداد والنقص في السلاح والذخيرة والخدمات الطبية. ونجم عن سوء تدبير الحرب استياء عام ونفور من طبقات الشعب. إذ تكشفت بوضوح نقاط ضعف العهد. وشنت الأحزاب الجديدة ـ ولا سيما حزب البعث ـ حملة على التخاذل في الحرب، وأوشكت الهياجات ضد الحكومة في كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٨ أن تنقلب إلى ثورة تلقائية. وكانت تجربة الحرب

الفلسطينية بالنسبة للضباط السوريين الشباب، نقطة انعطاف. فقد اعتقدوا أن زعماءهم السياسيين كانوا مهملين إلى حد الاجرام، فلم يكن التوصل إلى تضامن عربي أكبر أمراً متعذراً، كما كان ممكناً ابتياع مزيد من السلاح أو انتزاعه من الفرنسيين قبل رحيلهم عام ١٩٤٦.

وحينما جوبه رجال الحكم بالانتقاد في كل مكان، حاولوا القاء اللوم في الفشل في الحرب على عاتق الجيش، فكانت هي الشرارة التي أدت إلى وقوع الانفجار. وقد عبر انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩ عن رد الفعل الذي حصل عند الشعب السوري من الوضع الأخرق الذي كان يتخبط فيه عهد القوتلي، إذ كانت تختلج في نفوس الجميع الرغبة في التبديل، فصادف العمل الذي قام به الزعيم تأييداً عاماً استخرج مظاهر الفرح والتوقع المفعم بالآمال. وكان الزعيم يستند في عمله على فئتين ساخطتين تختلفان في المبدأ، إحداهما الجيش، والأخرى أوساط الشباب التي كانت تدعو إلى الإصلاح، وترغب في إجراء تبدل جذري في الأوضاع العامة. لقد كانت دوافع الزعيم ذاته موضع تساؤل، ولكن الانقلاب كشف عن وهن وسهولة تحطم الشكل الدستوري الغربي، كما بينت تجربة فلسطين قصور النظام القديم، وعجزه، وحدة سخط الجيش.

القسم الأول

*تبدأ وثائق محسن البرازي بالاشارة إلى الخلاف الذي نشب في صيف ١٩٤٧ بين الملك عبد الله والرئيس القوتلي، إذ أذاع الملك عبد الله في ٤ آب بياناً دعا فيه إلى تأليف «جمعية تأسيسية تقرر توحيد أجزاء سورية الكبرى مع العراق»[١].

ووجه الملك عبد الله رسالة بهذا المعنى إلى الرئيس القوتلي، حملها رئيس ديوانه السيد محمد الشريقي، وسلمها للقوتلي في ١٧ آب، فاضطرب القوتلي، واعتبرها تحدياً له، وخطراً على سلامة سوريا. وقرر القوتلي الاستنجاد بالملكين ابن السعود وفاروق ضد عبد الله، فأبرق في اليوم نفسه إلى الملك السعودي[٢] يرجوه إرسال طائرة إلى القاهرة لكي تحمل محسن البرازي إلى الرياض، وكانت الطائرات يومئذ قليلة، فأجاب الملك ابن السعود في ١٨ آب بالبرقية التالية:

«وصلتنا برقيتكم المتضمنة رغبتكم لإرسال طائرة خاصة إلى القاهرة، لنقل رسولكم الخاص، فنحن نرحب به، وحالاً بكره صبح الاثنين ستقوم الطائرة من جدة إلى مصر، وعمدنا وزيرنا، ونفضل حال وصول رسولكم، يتوجه فيصلنا إلى الرياض».

---

* هذا الجزء من الوثائق منقول عن الحياة (العدد ٢٠٥٥ في ١٩٥٣/١/١٩) لعدم توفره في المجموعة التي بين أيدينا.

وفي ١٩ منه طار محسن البرازي إلى القاهرة، حاملاً رسالة من القوتلي إلى ابن السعود، وفي ٢١ منه ركب الطائرة السعودية إلى الرياض. وهذا نص رسالة القوتلي:

«ملحق خير وسرور إنشاء الله. هذا اليوم تلقيت جلالتكم* المتضمن الموافقة على رغبتنا بإرسال طائرة جلالتكم إلى مصر، لنقل رسولنا الخاص إلى جلالتكم، فلم يسعني إلا أن أشكر جلالتكم على الموافقة، لما تضمنه الموضوع من هام**. وعليه فقد توجه هذا اليوم بالطائرة رسولنا الخاص محسن البرازي إلى مصر، ليستقل منها الطائرة، للتوجه إلى الرياض للمثول بين يديكم، ويرفع لكم تحياتنا واحترامنا، ويعرض لجلالتكم ما لدينا من الأمور الخاصة، ويحمل إليكم هذه الرسالة التي توجز فيها موضوع الرحلة، ويقدم بين يديكم أيضاً لهذا الكتاب وشرحاً وتفصيلات لما لدينا من آراء وإيضاح.

«الموضوع هو أنه منذ ثلاثة أيام، اتصل محمد الشريقي رئيس ديوان الشريف عبد الله في عمان بالتلفون، بالأمين العام للقصر الجمهوري محسن البرازي، وأبلغه أنه يحمل رسالة من الملك عبد الله إلينا، ويطلب تحديد موعد لتقديم هذه الرسالة، فحددت المقابلة أول أمس السبت، وجاء الشريقي وقدم إليّ الرسالة التي نبعث إليها لجلالتكم مع رسولنا الخاص للاطلاع

---

* هكذا وردت في الحياة (عدد ٢٠٥٥ في ١٩/١/١٩٥٣) وقد تكون (برقية جلالتكم).

** هكذا وردت في الحياة العدد السابق وقد تكون (أمر هام).

عليها. وكان منذ أسبوع قد أرسل عبد الله بالبريد بياناً إلى كل من الوزراء والنواب والصحف في سوريا، كما وزع عدداً غير قليل منه في شرق الأردن، ونحن نبعث أيضاً بنسخة منه إلى جلالتكم.

«صرفت الشريقي من عندي بعد أن ارتبك كثيراً بالنسبة لأسئلتي ومناقشتي معه، وسافر في اليوم التالي إلى لبنان، وهو لا يحمل رسالة وليس لديه مهمة خـ ـه إلى لبنان. وتعلمون جلالتكم أنني كلما راجعت أصدقاءنا البريطانيين في موضوع عبد الله على أثر نشره بياناً أو اصداره كتاباً أو مذكرات، كان البريطانيون يقولون أنهم لا شأن لهم معه، وأنهم غير راضين عن ذلك، وأنهم يعلنون عدم تدخلهم في موضوع سوريا الكبرى، وأن هذا الموضوع يخص السوريين والبلاد العربية المجاورة.

«وأن جلالتكم عندما كنتم تراجعونهم في ذلك أيضاً كان جوابهم إليكم أيضاً لا يخرج عن هذه الدائرة، ويتنصلون من كل شيء في هذا الصدد. بالأمس طلبت الوزير البريطاني عندنا، وقلت له: «تعلمون أننا كلما راجعناكم في موضوع عبد الله وأعماله وتصريحاته كنتم تقولون أن لا دخل لكم في موضوع سوريا الكبرى، وأن هذا الموضوع يخص السوريين والبلاد العربية المجاورة». إلا أن وكيل وزارة الخارجية البريطانية قال منذ شهرين لوزيرنا الارمنازي في لندن في هذا الموضوع من أن لبريطانيا وضعاً خاصاً بالنسبة لشرق الأردن، وهو أنها «راعية ومشيرة». لذلك قلت للوزير هنا: «هل هذا البيان الذي نشره عبد الله يدخل ضمن الرعاية والمشورة؟» وسلمته نسخة من

البيان فأجاب: «إني بصورة شخصية أقول أن هذا لا علاقة لنا به، وليس نتيجة لاستشاراتنا، ومع ذلك سأبعث الآن ببرقية في ما تسألني عنه إلى الخارجية البريطانية وآتيكم بالجواب».
أجبت: «بما أن رسول عبد الله ينتظر جواباً، فإني بانتظار جوابكم».

«هذا هو الموضوع الذي أحببت التحدث به إلى جلالتكم والاتفاق على رأي بشأنه، حتى لا نكون نحن منفردين* بالرأي دون اطلاعكم عليه. أن الرأي العام عندنا لا يقبل بوجه من الوجوه هذا التحدي الوارد في هذا البيان، وهو ناقم أشد النقمة على هذه التصريحات. وقد بدأت الصحف بحملة شديدة عليه وعلى صاحبه، ونحن قد لزمنا الصمت إزاء كل تصريحاته الماضية وأعماله الغير لائقة. ولكن لكل أمر حدّ، وأننا نرى الآن أن الوقت قد حان (للخروج من صمتنا وإعلان مخازي عبد الله للجميع والرد على بيانه هذا ببيان نذيعه على الناس)** وذلك بخطاب نلقيه هنا رداً على بيانه نطلب فيه دعوة أهالي شرق الأردن الذي هو جزء من سوريا (متمّم، بأن يحرروا أنفسهم من كل قيد وكل شائبة تمس سيادته واستقلاله ويعلن انضمامه إلى أمه سوريا)***. ونحن نفتح لهم صدرنا، ونقبل

* هنا ينتهي الجزء المنقول عن الحياة (عدد ٢٠٥٥ في ١٩/١/١٩٥٣). وما يلي ذلك هو من المجموعة التي بين أيدينا مع مقابلتها بأعداد الحياة التالية.

** الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة عدد ٢٠٥٥ في ١٩/١/١٩٥٣.

*** الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة عدد ٢٠٥٥ في ١٩/١/١٩٥٣.

انضمامهم على أساس الاستفتاء الجمهوري الذي جرى هنا منذ الشهر الماضي في الانتخابات السورية، وهو النظام الذي نحكم به البلاد السورية ونكشف عن نوايا عبد الله وما يبيته للأمة العربية في هذا البيان الذي نشره ونوضح ما يجب إيضاحه في هذا الصدد.

«ونرى أيضاً أن نعلن أنه بالنظر لأن العقبة ومعان هما[٣] من أجزاء المملكة العربية السعودية، فإننا حين عودة منطقة شرق الأردن إلى أمها سوريا نوافق على انضمامها إلى المملكة السعودية، هذا إذا وجدتم ذلك حسناً، وأن زمن قوله هو الآن وفي هذه الظروف. وربما كان السكوت عن ذلك الآن أولى وأجدى أيضاً. هذا ما استطلع عليه من جلالتكم.

«هذا هو الموضوع بجملته، هو الذي سيعرضه على جلالتكم رسولنا الخاص كما سيعرض لجلالتكم أيضاً ما لدينا من أمور وملابسات حول هذا الموضوع. ولا شك أنكم ستتفضلون بتزويده بآرائكم السديدة ونصائحكم القيمة، واطلاعه على مساعيكم وعلى ما تقومون به من جليل الأعمال في هذا الصدد وفي غيره من المواضيع. ونحن مؤمنون بأن الله معنا وهو ولي التوفيق راجين منه حسن الختام».

دمشق ١٨ آب ١٩٤٧

شكري القوتلي

مقابلة محسن البرازي لجلالة الملك عبد العزيز

يوم الخميس ٢١ آب ١٩٤٧

الساعة التاسعة صباحاً*

قابلت فور وصولي الرياض جلالة الملك عبد العزيز الذي كان ينتظر وصولي بقليل من الصبر للاطلاع على ما أحمله إليه من فخامة الرئيس. بعد مراسم التحية، سأل عن صحة فخامة الرئيس فأبلغته تحية فخامته ثم سلمته رسالة الرئيس ففضها وناولها للشيخ يوسف ياسين[٤] ليتلوها عليه. وقد حضر أثناء ذلك أبو الوليد خالد القلقلي**. وبعد الخوض في الحديث حضر الأمير سعود.

فور الانتهاء من تلاوة الرسالة، ابتدأ الملك حديثه بحماس، فقال: «أرى أن الانكليز يريدون الأشراف في الشام لغاياتهم وهم ربما الآن يريدون الانتقام من سوريا على حساب مصر. وأنا قلت لهم: يا الانكليز، أنتم أصدقاؤنا[٥] ـ (والحقيقة هم أصدقاؤنا)*** ـ ما تريدون منا أن نعمل بشأن مصر؟. نحن

---

* ورد في تعليق الحياة العدد ٢٠٥٦، ٢١/١/ ١٩٥٣ ما يلي:

«بعد رسالة الرئيس شكري القوتلي إلى الملك ابن سعود ينتقل المرحوم محسن البرازي إلى وصف ما دار بينه وبين الملك أثناء تلك المقابلة التاريخية... ونترك للقارىء أن يستنتج من نص الوثيقة التالية إذا كانت مسودة تقرير من البرازي إلى القوتلي أو مذكرات دونّها».

** قد يكون الأصح القرقني وهو مستشار للملك.

*** الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة (عدد ٢٠٥٦ في ١٩/١/١٩٥١).

نحبكم ولكن المصريين إخواننا لا نستطيع أن نكون ضدهم. ونحن نرى أن الأوفق لكم ولصالحكم أن تحلّوا قضية مصر بالتفاهم[٦] مع المصريين. ونحن نريد اتفاقكم واياهم. ولكن ليس لكم أن تهوشوا (عبد الله)* على سوريا. . . الانكليز صرحوا ويصرحون أنهم لا يتدخلون بقضية مشروع سوريا الكبرى، وأن الأمر يعود لأصحاب العلاقة وللبلاد المجاورة. أنا أرى أحسن شيء تصنعونه، هو أن تكتبوا كتاباً لعبد الله تقولون له أنت ليس لك علاقة في بلادنا، ولا كان أبوك ملكاً علينا، وأنت رجل دخيل، وأنت إنما تبغي من وراء سوريا الكبرى تحقيق مشروع صهيوني استعماري، ثم تذيعون هذا الكتاب».

ثم وجه القول لي وللشيخ يوسف ياسين ولأبي الوليد فقال: «الآن يمكنكم أن تقوموا وتضعوا صورة الكتاب». قلت: «يا جلالة الملك، رأيكم هو الصواب، واسمحوا لي أن أقول لكم أن فخامة الرئيس فكّر بإرسال جواب، ولكن بشكل خطاب يذاع، وأراد أن يستطلع رأيكم، كما أن بالامكان إرسال كتاب أيضاً، وفي هذا الخطاب يفكر فخامة الرئيس أن يوجه نداء يدعو فيه الأردنيين إلى الانضمام إلى سوريا، كفرع ينضم إلى الأصل في ظل النظام الجمهوري». قال: «حسن، ولكن اكتبوا». قلت: «سنفعل». ثم عدت إلى السؤال عن بعض النقاط. فسألته عن رأيه في صلة الانكليز ببيان عبد الله الأخير، ورسالته إلى فخامة الرئيس، هل يعتقد أنهم الموعزون مباشرة بذلك. قال (رغم سبق قوله بأن لعمل عبد الله صلة بموضوع مصر إلخ. . .) أنه لا

---

* حذف اسم (عبد الله) في الحياة، العدد السابق.

يعتقد أن الانكليز موجدو الفكرة والباعثون مباشرة على تنفيذها.

عاد جلالته للكلام ـ وكان يقاطعني (وأنا أحاول الاسترسال بالبحث، لأعرض عليه كل ما لدي وأحصل على رأيه حسب توجيه فخامة الرئيس) ـ سائلاً عن حالة بلادنا الداخلية، قائلاً أنه يريد الاطمئنان عنا وأنه قلق. وقد أدركت من تكرار سؤاله، ومن قول الشيخ يوسف لي فيما بعد أن بعض الناس (وقد فهمت بعد إلحاح أنه فؤاد حمزة) أرسل إليه أخباراً سيئة عن حالتنا الداخلية، ولا سيما من جهة جبل الدروز. فقلت لجلالته: «وضعنا الداخلي حسن وسأشرحه لجلالتكم بعد الانتهاء من عرض الموضوع الذي نحن بصدده إن أذنتم».

واسترسلت بالكلام فقلت: «فخامة الرئيس يعتمد على تعضيد جلالتكم عند قيامنا بدعوة شرق الأردن إلى الانضمام دعوة يؤيدها المجلس النيابي. فيأمل أن تقوموا جلالتكم بالوقت نفسه بعمل يمثل الضغط على عربان شرق الأردن واستجلاب مثقال الفايز إلخ... وكذلك قضية العقبة ومعان التي يريد فخامة الرئيس التصريح باستثنائهما من أراضي شرق الأردن، والاعتراف بأنهما تابعان للمملكة العربية السعودية». فأجاب: «نحن مستعدون لمساعدتكم وأنتم تعلمون عواطفي ويجمعنا عدا الصداقة المصالح. أما من جهة عربان شرق الأردن مثل مثقال الفايز وغيره.. فهؤلاء (يشترون)* بالمال. أما معان والعقبة فقد أثرنا قضيتهما لدى الانكليز وكذلك قضية الممر. وقد استمهل الأردنيون البحث في قضية الحدود (ومنها معان والعقبة) إلى ما بعد العيد ومسألة الممر طالبت بها بشدّة». وأحالني الملك

* وردت في الحياة عدد ٢٠٥٦ في ٢١/١/١٩٥٣ (يمكن تدبيرهم).

للتفصيلات على يوسف ياسين. وقال بصدد معان والعقبة: «إنها ليست لي وحدي بل للمسلمين الذين يتعلق بهم الأمر أيضاً». سألته عما إذا كان يستطيع الاعتماد على أبي حنيك*، الذي عرفت من فخامة الرئيس ارتباطه به، فقال: «لا نقدر أن نعتمد عليه إذا كان هناك مصلحة بريطانية. إن الإنكليز الكبار في بلادهم قد لا يكونون في رأي عبد الله ولا يحبذون سياسته، ولكن الانكليز الموجودون هنا مثل أبي حنيك في شرق الأردن يتبعون سياسته لمنفعتهم الشخصية».

سألته حينئذ إذا كان يعتقد أن عبد الله يستطيع أن يستخدم جيش شرق الأردن ضدنا. فلم يجب جواباً صريحاً، وتركها معلقة ولكن أبا الوليد ـ خلافاً لرأي الشيخ يوسف ياسين ـ أيد تخوفي من إمكان استعماله بحجة أنه جيش أردني. ثم عاد الملك إلى السؤال عن حالتنا الداخلية قائلاً: «قل لي الصحيح كما لو تتكلم لا مع صديق فحسب بل كما كنت تتكلم مع شكري». فقلت: «أرى يا سيدي أنكم متعطشون لأخبارنا، نحن نشكر جلالتكم على هذا الاهتمام، وأريد أن تطمئنوا ولا أقول لكم إلا الحقيقة الواقعة». وهنا شرحت له أننا الآن في وضعنا الداخلي بحالة جد حسنة ونشعر بأننا أقوى من أي وقت سبق وأن مشاكلنا التي كانت تقلقنا** حلت أكثرها، (والباقي في)***

---

* يقصد غلوب باشا رئيس أركان الجيش العربي (الأردني) منذ ١٩٣٩.

** وردت في الحياة (عدد ٢٠٥٦ في ٢١/١/١٩٥٣) (تشغلنا).

*** كما وردت في الحياة (العدد السابق) لأنها غير واضحة في المجموعة التي بين أيدينا.

طريق الحل: فمحافظة اللاذقية أصبحت كسائر المحافظات بعد القضاء على المرشد، وكانت فيما سبق مثاراً للقلق والقلاقل، أما مسألة جبل الدروز فسائرة فى طريق الحلّ الموافق، إذ أن الطرشان (الدروز)(*) بعد أن كانوا مشتعلين على الحكومة ويتهددونها، جاءوا إلى دمشق مستعطفين، طالبين إلى فخامة الرئيس أن يقول كلمته لحلّ القضية في الجبل. وكل يوم يمر يزداد الطرشان ضعفاً والشعبيون قوة (فسرو(**) أيد سياسية تقوية أحد الطرفين على الآخر(***)). وفي المساء بعد العشاء قال لي الملك أنه أخذ أخباراً من فؤاد حمزة سارة عن حالتنا الداخلية. وقد علق على ذلك الشيخ يوسف لي: «بأن فؤاد أدرك بأنك ستوضح الأمر للملك فأسرع وكتب له معدلاً أخباره السابقة».

ومن سوء الحظ أن وزيرنا المفوض هنا حيدر مردم بك أعطى أخباراً سيئة كما فهمت من الشيخ يوسف ورشدي ملحس فقد أخبرهم أن خالد بكداش مثلاً نجح في الانتخابات(****) إلخ... ثم عدت إلى قضية معان والعقبة وإعلان شأنهما منا. وكان الأمير سعود قد حضر، فقال جلالة الملك «حسن، يمكنكم إعلان ذلك». وهنا لاحظ الأمير سعود أنه ربما

---

* الكلمة محذوفة في الحياة عدد (٢٠٥٦) في ١٩٥٣/١/٢١.

** هكذا في الأصل.

*** الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة العدد السابق.

**** من المؤكد عدم صحة هذا الخبر، إذ ان بكداش لم يفز بمقعد نيابي الا في انتخابات خريف ١٩٥٤.

يستحسن اجتناب اعلان السوريين ذلك الآن حتى لا يقال أن هناك دافعاً إلخ... وحينئذ قال الشيخ يوسف موجهاً كلامه للملك: «أطال الله عمرك هذه مسألة يمكن نراجع بها وإعادة النظر بها». قال الملك: «طيب حسن». ثم نبه الملك إلى إنهاء الجلسة واستعادتها بعد ذلك: «أنت الآن تعب فخذ راحتك ونستأنف الجلسة اليوم مساءً أو غداً صباحاً بعد أن تكونوا تذاكرتم مع يوسف وأبي الوليد». فشكرت جلالته وقلت: «راحتي برؤيتكم، واسمحوا لي إن أمرتم أن أسألكم سؤالاً أخيراً، وهو أن سمو الأمير فيصل كان بحث مع جميل بك* بعقد معاهدة فيما بينكم وبيننا، وقد أمرني فخامة الرئيس أن أعرض لجلالتكم أننا مستعدون منذ الآن لعقدها متضمنة تحالفاً عسكرياً، إذا وافقتم!». أجاب: «أنا أرجح أن تشمل المعاهدة مصر، ولما كان يتعذر الآن عقدها مع مصر بسبب مشكلتها القائمة مع بريطانيا ووضعها الخاص فأفضل تأجيلها إلى ما بعد حلّ القضية المصرية. ثم إني أريد أن تكون بواسطة الجامعة ولا أحب أن أدع مجالاً لأخصامنا أن يقضوا على الجامعة». وقلت: «كل ما ترون هو الصواب، ولكن يا سيدي المعاهدة التي نبغيها ليست موجهة ضد الجامعة وعقدها الآن يكون بمثابة رد فعل على المعاهدة الأردنية العراقية[٧] ولإظهار التضامن الكلي فيما بيننا». قال ـ بعد أن عاد إلى ذكر حرصه على الجامعة ـ: «نحن فيما بيننا أقوى من أي معاهدة إلخ». ثم أنهى جلالته الجلسة، وقد علمت بعد ذلك أنه يشكو ألماً في رجله.

---

* يقصد جميل مردم بك.

* اجتمعت في اليوم نفسه الخميس أنا والشيخ يوسف وأبو الوليد فأقنعتهم دون أي صعوبة بأن صيغة الجواب كتابياً أو خطابياً من قبل فخامة الرئيس توضع في دمشق. ولكننا نضع النقاط الرئيسية للأعمال والمساعي التي يجب على كل من الحكومتين السورية والسعودية القيام بها تجاه سعي عبد الله. وبعد مناقشة وتبادل الرأي اتفقنا عليها لعرضها على جلالة الملك، وقد سرنا فيها على ضوء اتجاه الملك. والنقطة الحساسة في القضية كانت فكرة المعاهدة، فالملك ظهر أنه غير متحمس لها الآن لذلك دوّنا في النقاط الرئيسية وجوب تهيئة مشروع المعاهدة الآن على أن يبحث عقدها فيما بعد (أي بعد حلّ القضية المصرية واستطلاع رأي مصر). وكنت في جميع هذه الأبحاث ألاحظ تحمس أبي الوليد في تأييد وجهة نظري، ولا سيما في قضية المعاهدة، في حين أن الشيخ يوسف لا يكون له رأياً مستقلاً، بل يعمل على تكوين رأي وإقامة فكرة حسب بادرة تبدو من الملك. وقد ظهر لي ذلك جلياً في قضية المعاهدة، فبعد أن كان الشيخ يوسف في حديثه معي في جدة متحمساً للمعاهدة ويرى شمولها لبنان، ويستحسن عقدها حالاً صار في حديثنا في الرياض وبعد أن أحس برأي سيده يبرر ـ خلافاً لرأي أبي الوليد ـ وجوب تأجيلها، ويقول: «الأوفق أن تكون المعاهدة بين سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر

---

* تعلق الحياة في عددها ٢٠٥٧، ٢٢/١/١٩٥٣ «يتابع البرازي تدوين تفاصيل مقابلته الأولى للملك ابن السعود في ٢١ آب ١٩٤٧، ويتابع في ما يلي الملك كلامه في موضوع عقد معاهدة تحالف بين سوريا والسعودية جواباً على اقتراح قدمه القوتلي وحمله البرازي معه».

ولبنان، وإذا شاء العراق وشرق الأردن أن ينضما إلينا فلا بأس في ذلك». لاحظت أن معاهدة كهذه يكون لها مرمى آخر وتتخذ اتجاهاً آخر هو تقوية ميثاق الجامعة العربية وذلك بإضافة تحالف عسكري بين أعضاء الجامعة، وتبقى معاهدة شرق الأردن ـ العراق قائمة. فموضوع المعاهدة تشتمل جميع أعضاء الجامعة تصبح كميثاق جديد هو موضوع آخر ليس له صلة بالموضوع الذي نبحثه، (وهو الرد على مشروع شرق الأردن ومقابلة المعاهدة الأردنية العراقية). ولا يخفى ما لمعاهدة تعقد الآن بين الملك عبد العزيز وبين سوريا، لا سيما إذا تضمنت محالفة عسكرية، من تأثير معنوي.

عدنا إلى الاجتماع مع الشيخ يوسف ياسين وأبي الوليد صباح الجمعة في ٨/٢٢، وقد رأيا أن يجتمعا وحدهما إلى جلالة الملك ويعرضا عليه النقاط التي اتفقنا عليها ثم أستدعى بعد ذلك. استدعيت بعد فترة، فدخلت على جلالة الملك، واستلم الحديث ولم يترك لي مجالاً لعرض شيء تقريباً وكنت كلما حاولت الكلام ولو لتأييد ما يقول، يقاطعني قائلاً: «اسمع» أن أخبرك إلخ. .». تكلم بحماسة وبعد أن قال: «يوسف وخالد يخبرانك التفصيل»، حصر كلامه تقريباً بفكرة المعاهدة، وصار يدلل على أنه ليس من المصلحة الآن عقد معاهدة قائلاً: «إذا عقدت المعاهدة بيننا وبينكم فقط تغضب مصر ولا يجوز أن تكون مصر غير داخلة، فأنا أريد دوماً اشتراك مصر واستطلاع رأيها، (وقد سرّ برأي فخامة الرئيس الذي أشار في برقية عليّ بوجوب مقابلة الملك فاروق وعرض القضية عليه)، وإذا

عقدناها مع مصر الآن ظن الانكليز أن المعاهدة موجهة ضدهم، ولا نريد ذلك وليس من مصلحتنا والانكليز اصدقاؤنا». وقال في هذا الصدد: «نحن نريد الانكليز والامريكان ضد الروس، لأن الروس إن وصلوا إلى هذه البلاد (فمعنى ذلك زوال العرب ولم يعد لنا بقاء في هذه البلاد*). ثم قال: «نحن (أي سوريا وهو) لسنا بحاجة إلى معاهدة فيما بيننا ونحن قلوبنا كافية، وأنا ليس من شيمتي أن أقول ولا أفعل، أنا إن كنت عازماً على أن أقتل أحداً، فلا أقول له سأقتلك، بل أقتله، وإذا أعطيت قولي نفذته، فأنا معكم لا لأني أحبكم فقط، بل من مصلحتي. فإذا الشريف دخل سوريا فمعنى هذا ضربة موجهة لي وتهديد لي بعد ذلك، ولكن إذا عقدنا معاهدة الآن مع مصر واعتبرها الانكليز موجهة ضدهم، يدخلون عبد الله بعد يومين إلى سوريا ولا نقدر أن نعمل شيئاً. ولكن أنا أفهمت الانكليز وأفهمت الأمريكان رأيي، وسألت الجهتين عن موقفهما، فأما الانكليز فأجابوا أنهم لا يمكن أن يدخلوا عبد الله إلى سوريا، ولن يدخل عبد الله إليها إلا إذا كان السوريون أنفسهم يرضون به ملكاً ويجلسونه لديهم ملكاً، (استطعت أن أقول حينئذ أن الانكليز يعلمون حق العلم أن ما من أحد في سوريا يرضى عبد الله)، فعاد الملك إلى حديثه مع الامريكان وقال: «أنا استدعيت الوزير البريطاني المفوض في جدة وسيحضر غداً صباحاً وسأكلمه وأقول له هذا كتاب عبد الله إلى شكري وهو يبغي منه أن يترك محله ويسلم البلاد ويريد ان ابن سعود يرضى بذلك. ثم سأبحث مع

* الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة (عدد ٢٠٥٧ في ١٩٥٣/١/٢٢).

الامريكان، واعتقادي أن الأمريكيين[٨] ينجدونا إذا لم ينجدنا البريطانيون». ثم قال: «إن عبد الله ليس له أهمية أبداً، ودون أن استصغركم فإن سوريا تأتي بالدرجة الثانية، ولكنا نحن هنا أساس العرب وعزهم». (ولم أفهم بالضبط ما قصد بذلك، وهل يقصد أنه لا يريد أن يطوح* بمملكته؟). ثم قال: «أنا معكم وأساندكم إلخ..».

استأذنت أن أقول كلمتين في موضوع حالتنا الداخلية، فقلت: «أظهرتم جلالتكم الاهتمام بوضعنا الداخلي إلى حد ما قلتم لي البارحة، أنا أصارحكم كما أصارح فخامة الرئيس». ثم ذكرت: «أننا بعد أن قبضنا على سليمان المرشد وأصبحت المنطقة كسائر المناطق لم يعد أمامنا غير قضية جبل الدروز وهذه ولله الحمد سائرة في طريق الحلّ ونحن اليوم أقوى منا في أي يوم سبق». قال من جديد: «جاءتني أخبار سارة من فؤاد حمزة، ولكن أنتم ارضوا الذي يرضى بالمال». حينئذٍ قال الشيخ يوسف: «الحكومة السورية السابقة في عهد سعد الله** رحمة الله عليه سارت على سياسة خاطئة، وهي أن جميع الأموال المخصصة للجبل كانت تعطيها إلى حسن الأطرش لينفقها هو، فكان يستخدمها لنفسه ولنفوذه، ويستعمل نفوذه المستمد من الحكومة السورية ضد الحكومة». قلت: «لما كان الافرنسيون موجودين لم يكن بوسع الحكومة أن تثير الطرشان،

---

* وردت (يصرح) في الحياة عدد ٢٠٧٥ في ١٩٥٣/١/٢٢.

** يقصد سعد الله الجابري وقد توفي في ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٤٧.

ولكن الآن والحمد لله الفرصة سانحة، ولم يعد يعطى للطرشان شي إلخ...». (قال حينئذ الملك: سعد الله على ما فهمت - رحمة الله عليه - كان ضيق الصدر عصبي، وهو ولو كان وطني ولكن سياسته ما كانت موافقة. هذا جميل بك اتركوا يشتغل وهو كذوب ولكن الكذب لازم، وأنا و.... نكذب أحياناً. والسياسة أليست الكذب؟*). ثم قال (ما هو عكس ذلك): «احزموا أمركم والذي يخاصمكم اضربوه واقضوا عليه. أنتم تعرفون السياسة والعلم، أنا ما درست السياسة والعلم، ولكن درست الأمور بنفسي بالتجارب. السيف هو الناجح (أنا ابن فيصل)، واستعملوا المال، وإذا ما كان عندكم مال (وشكري ما عنده مال)، فأنا أعطيكم مال، هو ليس فقط لمصلحتكم بل هو لمصلحتي».

وأخيراً قلت له**: «عند حصول شيء بيننا وبين عبد الله نأمل أن تستعملوا نفوذكم للتأثير على فواز وابن مهيد». قال: «فواز هو ولد عمي وأنا مسؤول عنه وهو لا يخرج عن الرأي، أما ابن مهيد فلا أظن له قيمة إلا على قراياه وعشيرته البسيطة». واختتم حديثه قائلاً: «إذا كان أهل نجد بمثابة الديوان عندي، فأنتم بمثابة الحرم، والله وتالله وبالله أني كثيراً لا أنام الليل،

---

* الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة عدد ٢٠٥٧ في ١٩٥٣/١/٢٢.

** ورد في الحياة في العدد ٢٠٥٨ في ١٩٥٣/١/٢٣، التعليق التالي: «يتابع البرازي تدوين ما قاله الملك ابن السعود مشجعاً سوريا على الوقوف موقفاً حازماً من دعوة الملك عبد الله إلى سوريا الكبرى».

وللبارحة ما نمت وأنا أفكر بكم. أنا ما عندي انتخابات، أنا لا أراجع النجديين، وهم لا يطلبون مني أن أراجعهم لأنهم يعرفون أني اشتغل لمصلحتهم أنا مالي أعطيهم إياه (أنا أفقر واحد هنا)، وأنا أطبق فيهم الشريعة، لذلك فأنا آخذ رايتي وأسير وكلهم يتبعونني ولا يسألونني أين ذاهب». ثم سألني عن قوتنا، قلت: «عندنا بين جنود ودرك نحو خمسة عشر ألفاً». قال: «الله (مستحسناً) ليكن عندكم* محاربة، وعند الاقتضاء ألا تستطيعون زيادتهم»، قلت: «نستطيع» قال: «إذا جد الجد حاربوا أو اصمدوا عشرة أيام فقط وأنا آتيكم». ثم اختتم مجلسه وقال: «إذا شئت أن تنتظر مجيء الوزير البريطاني وبعدها تعود واياه إلى جدة فلك الخيار» قلت: «أرى ذلك أرجح»، وانصرفت.

رأيت** عند خروجي من حضرة الملك في ديوان الشعبة السياسية شخصين امريكيين قدموهما لي: أحدهما مدير شركة

---

* وردت في الحياة في العدد السابق (عدادكم).

** ورد في تعليق الحياة العدد ٢٠٥٨ في ١٩٥٣/١/٢٣ ما يلي:

«في ذلك الحين كانت مشكلة مرور أنابيب النفط العربي (التابلاين) من الظهران إلى لبنان موضع جدل، إذ وافقت السعودية والأردن على المرور فلم يبق إلا أن يوافق لبنان وسوريا. وكان لبنان موافقاً ضمناً ولكن سوريا تؤجل الموافقة، لأن سواد الشعب كان ناقماً على موقف امريكا من قضية فلسطين، وأكثرية النواب السوريين ترفض تصديق الاتفاق، لذلك احجمت حكومة جميل مردم عن إحالة الاتفاق مع (التابلاين) وتوقف لبنان عن تصديق الاتفاق إكراماً لسوريا، بينما كانت الشركة تلحّ على الحكومتين بالإسراع في تصديق الاتفاق وتطلب الى حكومة السعودية مساعدتها على إقناعهما بذلك. وفي ذلك الاسبوع بعثت الشركة إلى حكومتي بيروت ودمشق برسالة تطلب فيها تصديق الاتفاق قبل آخر الشهر وإلا مدّت الخط في أقطار أخرى.

البترول[٩] (مافريكس* ومعاونه)، وما لبثا أن آذن لهما بالدخول على الملك. وبعد ذلك أخبرني الشيخ يوسف أنهما حملا إلى الملك صورة عن كتاب قالا أن الشركة أعلمتهما أنها قدمته إلى كل من رئيس الوزارة السورية ورئيس الوزارة اللبنانية. تقول فيه: إنه إذا لم تقبل الحكومتان الاتفاق حتى ٣٠ آب فستعمد الشركة إلى إمرار أنابيبها من أرض أخرى. وقال لي الشيخ يوسف أن الملك كلفه أن يضع معي صورة برقية أرسلها إلى فخامة الرئيس بهذا الصدد. قلت للشيخ يوسف: «ذكرت لك يا أخي أن قضية البترول سائرة سيراً حسناً وأنها ستنتهي إلى اتفاق، ولكن جلالة الملك لا يترك لي فرصة عند الاجتماع به لأعرض له قضية البترول. وقد طلبت منك أن تذكر له ما حدثتك عنه. فالرجاء إما أن تستأذن لي هذا اليوم العصر لأشرح له مجرى الأمور في دمشق بهذا الصدد، وموقف فخامة الرئيس، وإما أن تنقل له ما أقول لك». وعدت بالبحث مبيناً أن فخامة الرئيس يستعمل نفوذه الشخصي لدى الوزارة للحصول على حلٍ سريع.

اغتنمت فرصة عودتي إلى الغذاء لدى الأمير سعود، وإيناسه إياي وجلوسي بجانبه منعزلاً بعد الطعام، فأثرت قضية البترول. قلت له «إنني لم أجد فرصة لأعرض على جلالة الملك ما كلفني بعرضه فخامة الرئيس». وذكرت له: «أن الحكومة السورية جادة في دراستها وأنها في الغالب قريباً تستطيع أن تتخذ قرارها النهائي بالموضوع، وسيكون على ما يرجح بقبول الاتفاق

---

* (ماكفرسون) كما جاء في الحياة عدد ٢٠٥٨ في ١٩٥٣/١/٢٣ وهو الأصح.

مع الشركة، وأن فخامة الرئيس يلح على الحكومة بالبت في هذا الأمر، ولولا حلول العيد لكان أنهي الأمر. ولكن يجب أن يعلم أن هناك أشكالاً ومراسيم لا بد من رعايتها في نظام الحكم عندنا، ولو أنه من حيث الجوهر تعلو كلمة فخامة الرئيس، ولكن ليس للشركة أن توجه كتاباً بمثابة انذار، وليس من مصلحتها أن يقال أن الحكومة السورية قبلت بالاتفاق تحت نوع من التهديد». فقال: «نحن نعلم ذلك ونقدر بعض المصاعب. وقد عرفنا من فؤاد حمزة أن بعض الوزراء، وهو الشرباتي، يعارض بالاتفاق (وقد علم فؤاد حمزة ذلك من جميل بك). أما موقف الشركة فأنا أعترف أنه (غير لائق، وقد اعترف الوكيل هنا أنــه ليــس مــن رأيــه ذلــك، ولكــن الكتــاب قــدم رأي أن نفهم الشركة*) إنه ليس لها أن تضغط على الحكومة ويجب أن تترك لها الوقت الكافي». ثم استدعى الشيخ يوسف، الذي كان جالساً بعيداً، إلى قربه وقال له: «استأذن لمحسن من جلالة الملك عصر اليوم، وليقابله ليشرح له مسألة البترول ولا ترسل البرقية التي ـ يمكنك أن تضع صيغتها منذ الآن ـ إلا بعد مقابلة محسن لجلالة الملك».

البترول:

قابلنا الملك عصر الجمعة (بعد أن حضرنا المجلس وفيه عــدد يبلــغ نحــو الأربعيــن أو الخمسيــن زعيمــاً مــن الــزعمــاء

---

* الجملــة بيــن قــوسيــن محــذوفــة فــي الحيــاة عــدد ٢٠٥٨ فــي ١٩٥٣/١/٢١.

المغلوبين، والذين يعيشون الآن في كنف الملك كآل رشيد وغيرهم)، وسمعنا (المطوع) وقد تلا نبذاً من كتابين في الفقه وأدب الدنيا والدين.

ابتدأ الكلام جلالته بالموضوع الذي طلبت مقابلته بشأنه وهو البترول، فأفضى في بيان مصلحة مملكته ومصلحتنا في إنجاز الاتفاق مع الشركة، وذكر مقابلته مدير الشركة (ماكفرسن)، فاستأذنت جلالته بالكلام قائلاً: «إني حتى الآن لم استطع مباحثة جلالتكم مباشرة بهذه القضية، ولكني ذكرت للشيخ يوسف (الذي كان حاضراً الحديث) طرفاً منها، أن الحكومة السورية جادة في دراسة القضية، وقد كانت على وشك إنهائها وقبول الاتفاق لولا حلول العيد. وإذا كان بعض الوزراء - كما بلغكم - يخالفون ولكن الأكثرية موافقة مبدئياً ورئيس الوزراء موافق، أما فخامة الرئيس فقد ترأس ثلاث جلسات في مجلس الوزراء، وبيّن بصراحة للوزراء لزوم اتخاذهم قراراً وتحملهم المسؤلية. وأفصح برأيه الصريح بتحبيذ الاتفاقية مبدئياً لثلاثة أمور: (١) مراعاة لمصلحة المملكة السعودية، (٢) منعاً لمروره من فلسطين، (٣) لمصلحة سوريا السياسية لما للصداقة الأمريكية من قيمة، هذا عدا المصلحة الاقتصادية التي تجنيها سوريا. والاتجاه سائر لانجاز الاتفاق بالقريب، فالشركة أخطأت إذن بتوجيه هذا الكتاب إلى الحكومة السورية».

فطلب إليّ أن أبعث ببرقية إلى فخامة الرئيس أبين له رأي جلالته بوجوب إنجاز الاتفاق، (وقد فعلت). كما طلب إلى الشيخ يوسف أن يبرق إلى وزيره المفوض (ابن زيد) بمقابلة

فخامة الرئيس وجميل بك في الموضوع.

*وبعد أن انصرفت، قابلت مدير الشركة في المكتب السياسي، فقلت له: «لم هذا الكتاب يوجه إلى الحكومة (وأنا أعلم أنه لم يكن من رأيه توجيهه)، والقضية سائرة سيراً حسناً، أنكم الأميريكيون يجب أن تقدروا أكثر من أي شعب آخر موقفنا وتتفهموا وضعنا. نحن أمة ديمقراطية نحكم حكماً ديمقراطياً ولنا أصولنا الدستورية، فهناك مجلس وزراء ومسئولية وزارية، وهناك مجلس نيابي ورأي عام. فقد نسير ببطىء**، كما يجري في كل بلد ديمقراطي، ولكننا نسير أكيداً. فاسمح لي أن أقول لك من الأوفق لمصلحتكم أن تسحبوا الكتاب حتى لا يقال إن الحكومة السورية وقعت الاتفاق تحت الضغط. ثم اسمح لي أن أقول لك أن ممثلكم المستر لنهام رجل غير حسن التصرف، (وقد صدق على ذلك)». وقد حدثني الأمير عبد الله (شقيق جلالة الملك) بموضوع البترول، فقال: «أنتم على حق بالدفاع عن مصالحكم وأنا متحقق بأن الشركة مضطرة لإمرار أنابيبها من بلادكم»، وحين شكوت له من (لنهام) أفاض في ذمّه وذكر مساوئه التي منها أساليب الرشوة. وقد وعد بأن يبرر موقفنا أمام الملك.

---

* ورد في تعليق الحياة عدد ٢٠٥٩ في ١٩٥٣/١/٢٤ :

«ما زال البرازي يصف ما جرى له يوم ٢٢ آب ١٩٤٧ على أثر مقابلته الأولى للملك ابن السعود، وهو يتابع اليوم سرد المحادثات التي دارت في الرياض في صدد مدّ أنابيب التابلاين من السعودية إلى سوريا».

** هكذا في الاصل.

يوم السبت*:

طلبت إلى الشيخ يوسف أن يرفع إلى جلالة الملك رجائي بأن يأمر بإرسال برقية إلى الشركة لسحب كتابها الذي قدمته إلى الحكومة السورية، لا سيما وأن جلالته طلب إلى الحكومة السورية بواسطة وزيره في دمشق، كما أبرق إلى فخامة الرئيس برأيه بإيجاز وهو الاتفاق** مع الشركة فوعد أن يلتمس ذلك من الملك. ثم طلبت بواسطة موفق الألوسي، مقابلة من الأمير سعود. ولما أذن لي وحده كلمته بصراحة بشأن استحسان سحب الكتاب، مبيناً أنّا كتبنا لفخامة الرئيس بإنجاز الاتفاق، وأنه يجب على الشركة لقاء ذلك أن تسحب الكتاب إلخ. فقال: «إني مكلمك بصراحة تامة طالباً أن تجعل الكلام سراً بيني وبينك، ولربما الشعبة السياسية تخبرك. جاءت برقية من الشام تقول أن مجلس الوزراء يجتمع اليوم وأن جميل بك أخبر فؤاد حمزة أن الوزير السوري (الشراباتي) الذي يعارض يخرج من الوزارة ومجلس الوزراء يقرر إعادة المفاوضة مع الشركة، كما تمّ الاتفاق بين سوريا ولبنان».

ثم بحثت عن الحالة الداخلية، وبينت له: «أن جلالة الملك كان قلقاً علينا من جهة وضعنا الداخلي، فأنا أحب أن

---

* ورد في الحياة ـ العدد السابق ـ عنوان آخر هو «لقاء مع الأمير سعود».

** ورد في الحياة عدد ٢٠٥٩ في ١٩٥٣/١/٢٤ (وهو وعده بالاتفاق).

اذكر بصراحة مرة ثانية، أننا في وضع داخلي جد حسن. أما الدروز فلم نكن أكثر قوة منا (تجاههم في يوم ما مثل اليوم، بل استطيع أن أقول أن تفككهم جعلنا في وضع من إملاء ارادتنا لم يعرفه تاريخ الدولة العثمانية مع الدروز)* ولكني أخشى أن تُنقل لجلالة الملك أخباراً غير صحيحة. أن وزيركم في دمشق هو من أشرف الناس وأصدقهم، ولكن قد تأتي أخبار من غيره تكون مموهة، وأنا لا أحب أن أسمي أحداً ولا اغتاب أحداً».. قال: «كن مطمئناً، فقد وردتنا اليوم أخبار، وبالأصح برقية من فخامة الرئيس لجلالة الملك، (ولا تقل أني قلت لك وربما يطلعونك عليها)، وفيها يذكر أنه قريباً ستسوى مسألة الدروز وأن الطرشان يقبلون ما تعرضه الحكومة ويذعنون له». ثم قال: «أما من جهة عبد الله، فقد ذكر فخامة الرئيس في برقيته أن الوزير البريطاني المفوض أبلغه جواب حكومته، وهو أن بريطانيا لم تكن تعلم شيئاً عن بيان عبد الله ورسالته، وأن الحكومة السورية حرة بالجواب واتخاذ ما تراه من تدابير». ثم أضاف: «أن جلالة الملك لا ينام الليل أحياناً لانزعاجه بهذا الأمر. فإذا دخل الشرفاء سوريا معنى ذلك بسط النفوذ الاستعماري واختلال التوازن في البلاد العربية (ونحن حريصون على الوئام بين العرب)، ثم كان ذلك تهديداً لنا. فمشروع عبد الله هو ضد مصلحتنا الحيوية». وقال: «إنني حينما كنت في الولايات المتحدة أبديت إلى وزير الخارجية مارشال استيائنا وقلقنا، وطلبت إليه تأييدنا ضد مشروع سوريا الكبرى. وقد أبدى

---

* الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة عدد ٢٠٥٩ في ١٩٥٣/١/٢٤.

اهتماماً كبيراً، وقال أن الانكليز يرغبون في تنصيب عبد الله في دمشق، أما نحن فنعاكس مشروع سوريا الكبرى. ووعد بالنجدة فيما إذا قام عبد الله بأي عمل، كما أنه أكد أن تصريح الحكومة البريطانية في مجلس العموم بموقفها الحيادي (وعدم تأييدها المشروع[١٠])، ناشىءعن الضغط الأمريكي عليها. وقد تبين لي صحة قوله من المذكرة المرسلة من الوزير الامريكي في جدة إلى جلالة الملك عبد العزيز». وأخيراً قال أرجو أن لا تستاؤا إذا بدر لكم بعض الشذوذ من قبل جلالة الملك، فهو رجل لم يتفهم أوضاعكم الدستورية (وهو رجل ظهر على أمته هنا)، فعندكم مجلس نيابي وعندكم رأي عام، وأنتم مضطرون للرجوع إلى المجلس للحصول على موافقته (مثل اتفاقية البترول) إلخ. . .

البترول*:

أعلمني الشيخ يوسف أنهم أرسلوا برقية لشركة البترول في جدة يطلبون منها سحب الكتاب المقدم إلى الحكومة السورية ويؤنبونهم على موقفهم الشاذ.

مقابلة القائم بالأعمال البريطاني لجلالة الملك يوم السبت**:

رأيت في مكتب الشعبة السياسية القائم بالأعمال البريطاني وسكرتيره الذي يحسن العربية وقد عرفوني به. نقل إليّ الشيخ

---

* حذف هذا العنوان في الحياة عدد ٢٠٥٩ في ٢٤/ ١/ ١٠٥٣.

** حذف هذا العنوان في الحياة عدد ٢٠٥٩ في ٢٤/ ١/ ١٩٥٣.

يوسف ما قاله الملك للقائم بالأعمال البريطاني وهو ما يلي: ذكر الملك بإسهاب تاريخ مواقفه مع البريطانيين وإخلاصه لهم وقارنها بمواقف الهاشميين. ثم قال: «إن عبد الله يرسل رئيس ديوانه إلى شكري حاملاً رسالة يطلب فيها منه أن يتنحّى ليحل محله. وتبلغ فيه الوقاحة أن يطلب مني بواسطته أن أقبل ذلك. إن عبد الله بنفسه لا يساوي شيء وأنا قادر على منعه من الخروج من بيته. ولكني رعاية لكم أيها البريطانيون ما زلت أغض الطرف عن أعماله، ففي السنة الفائتة أخرج مذكراته وفيها يشتمنا ويشتم أسرتنا، فسكتنا إكراماً لكم. ولكن بعد ذلك يقوم بهذا المسعى الوقح في سوريا. فأنا لم يعد باستطاعتي السكوت، وأنا أطلب منكم أيها البريطانيون أن تعطوني تعهداً خطياً أنكم لن تسمحوا لجيش شرق الأردن الذي هو جيشكم أن يستعمله عبد الله ضد سوريا». (وقد علمت من الشيخ يوسف أن القائم بالأعمال قال ليوسف بحديث له معه، أن الجيش في شرق الأردن إنما هو تابع للبريطانيين، ولا يمكن لعبد الله أن يستخدمه لمآربه). ثم قال الملك: «أنا أنصحكم أيها البريطانيون أن توثقوا صلاتكم بالعرب، أنتم في خلاف مع مصر يجب أن تزيلوه، وأن تتفقوا واياهم، وأنتم أعرف بذلك. وأن تضعوا حداً لمهازل عبد الله، فعبد الله لا يرغب به أحد في سوريا التي هي متعلقة بالجمهورية، والتي جرت انتخاباتها كاستفتاء عام فأقرت النظام الجمهوري. حتى أن هناك شخص من أنصار عبد الله (حسين الحكيم) في سوريا لم يجرأ* أن يتقدم إلى الإنتخابات

* هكذا في الأصل.

إلا بعد أن أعلن تمسكه بالنظام الجمهوري، ولما كان السوريون لا يثقون به وبكلامه فقد نبذوه وخذلوه. وإذا لم تتفقوا مع مصر واستمر الاستياء دخلتها الشيوعية. وكذلك إذا فسحتم المجال لعبد الله الدخول إلى سوريا تسربت فيها الشيوعية، وحينئذ الطامة الكبرى على البلاد العربية وعليكم، فتبسط روسيا نفوذها على البلاد، وأنا أنصحكم بالحيلولة دون ذلك. أقول لكم هذا بصفتي مرجع العرب ورئيسهم، فهم يراجعونني وأنا لا يمكنني التهاون بحقهم، إلخ...».

يوم السبت مساء*:

حضرت مجلس الملك فتفضل وأجلسني بجانبه، وبعد قليل استدعى القائم بالأعمال البريطاني الذي كان بالانتظار، والذي جاء ليستأذن بالسفر، فاستأذنه وانصرف. وبعد قليل قال لي: «علمت أنك تنوي السفر». فقلت: «نعم وأنا جئت مستأذناً، ولكن لي كلمة أحب أن أقولها». قال: «تكلم». قلت: «إنكم قابلتم البريطانيين»، قال: «نعم، وسيخبرك يوسف عما حدث، وعن حديثي الذي كان شديداً. وقد أفهمت البريطانيين بصراحة أنني لا يمكنني السكوت عن هذه الأعمال، وطلبت إليهم أن يعطوني تعهداً خطياً بأن جيشهم الموجود في شرق الأردن لن يكون في نصرة عبد الله لاستعماله في سوريا». ثم

* ورد في الحياة عدد ٢٠٦٠ في ١٩٥١/١/٢٥ العنوان على النحو التالي:

«يوم الست ٢٣ آب ١٩٤٧».

أكد عواطفه وحسن استعداده إلخ..، وحملني تحية وشوقاً لفخامة الرئيس.

قلت: «يا مولاي كنتم تفضلتم وقلتم أنكم ستبلغون الوزير الأمريكي أيضاً استيائكم لعمل عبد الله، وتطلبون منهم التأييد عند قيام عبد الله بعمل ما. فهل تستدعون الوزير الأمريكي بعد البريطاني؟». قال: «غداً الشيخ يوسف يبلغه ما يجب عني في جدة. ونحن كنا كلمناه مراراً والأمريكان جد متحمسين لتأييدنا». قلت: «إني كما تعلمون ذاهب لمصر تنفيذاً لأمر فخامة الرئيس الذي وافق رغبتكم، وسأقابل الملك فاروق». قال: «حسناً تفعل، بلغ سلامي، واجعل ما حدثتك عن كلامي للقائم بالأعمال الانكليزي سراً ولا تنقله إلا لفخامة الرئيس ولجميل بك». لم أستطع أن ألح أكثر من ذلك في موضوع مقابلة الوزير الأمريكي. وقد استشرت بذلك لمصارحة الملك كلاً من أبي الوليد الذي زرته في بيته لهذا الغرض خاصة والشيخ يوسف، فأشار كلاً منهما بأن لا أطلب من الملك ذلك حتى لا يتأذى، ولكني بالرغم من ذلك أثرت الموضوع بشكل لطيف كما بينت أعلاه. سألت الشيخ يوسف عن سبب عدم الرغبة باستدعاء الوزير الامريكي (وأنا أتنبأ بما سيقول)، فأجاب: «لا يريد جلالة الملك أن يظهر بمظهر المشتكي على الانجليز لدى الامريكان».

مقابلة الشيخ يوسف للوزير الأمريكي في جدة:

بعد وصولنا بقليل إلى جدة، خابر الوزير الأمريكي الشيخ

يوسف طالباً منه موعداً مستعجلاً بضع دقائق، فطلب إليه ان يحضر حالاً، فسرني ذلك. عرفني الشيخ يوسف على الوزير بعد انتهاء حديثهما. ثم أعلن الشيخ يوسف بأنه أطلعه على موقف عبد الله الأخير ومسعاه الوقح. فكان مستغرباً ومستنكراً، وأظهر اهتماماً عظيماً. وقال له الشيخ يوسف: «هل أنتم عند كلامكم السابق» فقال سيخابر حالاً حكومته. وتواعد واياه من جديد إلى ما بعد الظهر لاستئناف البحث من جديد والحصول من الشيخ يوسف على بعض ايضاحات إضافية.

البترول من جديد:

زرت مع الشيخ يوسف الوزير عبد الله بن سليمان* في جدة، وقد حدثه الشيخ يوسف بحضوري عن آخر أخبار مفاوضات الشركة وعن كتابها إلى الحكومة السورية وتقديمها صورة عنه في الوقت نفسه إلى جلالة الملك واستياء الملك من هذه الوقاحة، ومخابرتهم الشركة بوجوب سحب الكتاب إلخ.. فاستغرب عبد الله بن سليمان ذلك وقال: «بالأمس (البارحة)، جاء وكيل الشركة هنا في جدة وحدثني بما يناقض ذلك. إذ قال لي (أن الاتفاق تم بيننا مع الحكومة السورية**، ولذلك فإنه يطلب إبرام الاتفاق مع الحكومة السعودية***(وأنا قلت له لا يمكن أن يصدر المرسوم الملكي بالابرام ما لم يبلغ رسمياً تمام

---

* وزير المالية وهو من الشخصيات النجدية.

** ورد في الحياة عدد ٢٠٦٠ في ١٩٥٣/١/٢٥ (المصرية).

*** ورد في العدد السابق من الحياة (سوريا).

الاتفاق مع سوريا إلخ. . .)»*. فعجبت من مخادعات الشركة الأمريكية**

حديث الشيخ يوسف الأخير بشأن اللاذقية***

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم (الرياض): «مولاي أغادر أرض المملكة العربية السعودية ونفسي مغمورة بالعطف الملكي السامي الكريم رافعاً آيات الشكر العظيم إلى مقامكم السامي مبتهلاً إلى الله تعالى أن يصون جلالتكم ويمد حياتكم ويؤيد بكم عز العرب والمسلمين مولاي». «حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعود ولي عهد المملكة السعودية أتشرف برفع آيات الشكر على ما تفضلتم فحبوتموني به سموكم من عطف كريم داعياً إلى الله أن يصونكم للمملكة المحروسة ويبقيكم فخراً للعرب». محسن.

---

* الجملة بين قوسين محذوفة في العدد السابق من الحياة.

** ورد في الحياة العدد السابق (مذاكرات الحكومة المصرية).

*** ورد في تعليق الحياة العدد السابق ما يلي: «هذا عنوان وارد في هذا الموقع من المذكرات دون أن يرد تحته شيء، ولا ندري لماذا أدخله المرحوم البرازي على هذا الشكل. وبعد ذلك يرد نص برقيتين، ومعهما البرقيتان اللتان بعث بهما البرازي عند سفره من جدة عائداً إلى القاهرة، وهذا نصهما:

محسن البرازي في مصر*

مقابلتي لجلالة الملك فاروق:

في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة تشرفت بمقابلة جلالة الملك في قصر المنتزه بالاسكندرية، فبعد أن سألني عن صحة فخامة الرئيس وبلغته تحيته، قال: «من الغريب أني فكرت بالضبط أن أكلف (حلمي بك والقائمقام حقي بك ـ أحد مرافقيه) بأن يقوما بنفس الجولة التي قمت بها، وذلك اثر ما علمت عن زيارة الشريقي وحمله رسالة عبد الله إلى فخامة الرئيس، وسفرك إلى الرياض. لولا أني علمت ساعة تأهب حلمي للسفر بأنك ستأتي لمقابلتي بعد عودتك من الرياض، وهذا توارد خواطر».
قلت: «إنه دليل أيضاً على الاتفاق التام بين جلالتكم وبين فخامة الرئيس». ثم ذكرت لجلالته خلاصة كلام فخامة الرئيس للشريقي، (وقد كان بلغه أكثره) وأن فخامة الرئيس فكر إثر ذلك أنه لم يعد يجوز السكوت أمام تمادي عبد الله، «فقد سكتنا فيما سبق، وأجاب وزير خارجيتنا في المجلس النيابي على تصريح لوزير خارجية الأردن في السنة الفائتة»[١١]. قال جلالته: «كان عبد الله عارف** بأنك ستقابلني، ولذلك قبل وصولك بساعتين

---

* في عدد الحياة ٢٠٦١ في ٢٦/ ١/ ١٩٥٣ ورد التعليق التالي:
بينما كان المرحوم محسن البرازي في الرياض يتصل بالملك ابن السعود، تلقى برقية من الرئيس القوتلي تأمره بزيارة الملك فاروق عند رجوعه والقيام بالمهمة ذاتها له. وهكذا غادر البرازي جدة في ٢٤ آب ١٩٤٧ وتوجه رأساً إلى القاهرة والاسكندرية حيث قابل الملك فاروق في اليوم التالي. وهذا ما دونه من وثائق عن هذه الزيارة.

** هكذا في الأصل.

اتصل بي تلفونياً» (ولم يذكر لي ماذا قال له، ولم أرَ من الأدب أن أسأله). وقال: «إن بعض المغفلين من جماعتنا المصريين والبعض من جماعتكم ممن يشتغلون بالسياسة كانوا يظنون ويصرحون بأن بعد جواب وزير خارجيتكم الذي كان شديداً لم يعد عبد الله يقوم بأي تصريح أو دعاية. أما أنا فكنت أقول مستحيل ذلك، سيعود إلى حركاته وسترون». قلت: «محقق ذلك لا سيما والدوافع معروفة». واستأنفت الحديث: «إن فخامة الرئيس رأى أنه لم يعد يجوز السكوت فأحب أن يستطلع رأي جلالة الملك عبد العزيز ورأي جلالتكم. وقد أحب أن أبدأ بالملك عبد العزيز لأنقل بعد ذلك لجلالتكم انطباعات وملاحظات الملك السعودي». فأجاب قائلاً: «نعم، نعم. حسناً فعلتم وبالفعل أوفق كان ذلك». وأضفت أن الملك عبد العزيز يعتبر أن القضية تمسه مباشرة. قال: «صحيح».

استأنفت: «نحن تساءلنا عن دوافع عبد الله لعمله الأخير، وقد سأل فخامة الرئيس الوزير البريطاني بصراحة عما إذا كانوا هم على سابق علم في ذلك. ولما كان أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية صرح لوزيرنا في لندن أن لهم في شرق الأردن وضع (الراعي والمشير)، نحب أن نعلم إذا كان عمل عبد الله الأخير داخلاً ضمن هذه الرعاية والمشورة. كما نريد أن نعرف موقف بريطانيا في حالة اتخاذ الحكومة السورية تدابير تجاه عبد الله دفاعاً عن حياتها. وقد أجاب الوزير البريطاني بعد الاتصال بحكومته (كما علمت من برقية خاصة وردتني من دمشق)، أن الحكومة البريطانية ليس لها سابق علم البتة ببيان عبد الله ورسالته، وأن هذه الأعمال ليست داخلة ضمن الرعاية

والمشورة، كما أن الحكومة السورية حرة باتخاذ ما تراه من تدابير».

فقال الملك: «يجب أن لا تثقوا بقول البريطانيين، وينبغي الحذر منهم (   )*. ولم أقل أني حملت رسالة إلى الملك عبد العزيز كي لا يعتب الملك فاروق على عدم حملي رسالة له، بل قلت: «قابلت جلالة الملك ابن سعود، فالفيته شديد الحماسة عظيم الاهتمام لعمل عبد الله. وقد صرح لي أنه كثيراً من الليالي لا ينام بسبب هذه القضية، وأنه يعتبر دخول الأشراف إلى سوريا ـ عدا عن أنه يشكل خطراً عليها وعلى بلاده ـ فهو يهدده لأنه بعد ذلك سيتوجه الأشراف ضد بلاده، وأنه باحث البريطانيين مراراً ونصحهم لمصلحتهم بأن يتفقوا مع مصر ويرضوا المصريين، وأن يسكتوا عبد الله ويمنعوه عن أعماله السيئة. وقد استدعى أثناء وجودي في الرياض الوزير البريطاني في جدة وكلّمه على ما علمت بشدة، وأفهمه أنه لا يمكن السكوت تجاه أعمال عبد الله هذه التي لخصها (بأنه يطلب من شكري أن يتنحى ليحل محله راجياً أن يساعده على ذلك ابن سعود). وقد طلب من الحكومة البريطانية إعلان موقفها الصريح. وأظن أنه بحث معه في قضية استعمال الجيش الأردني من قبل عبد الله».

وقال جلالة الملك فاروق: «أقول لك فيما بيننا أن الملك

---

* ورد في الحياة عدد ٢٠٦١ في ١٩٥٣/١/٢٦ ما يلي:

«هنا عبارة بالفرنسية غير مفهومة» وفي المجموعة التي بين أيدينا يوجد فراغ.

عبد العزيز يداري البريطانيين كثيراً ويهمه ارضائهم». قلت: «قد يكون ذلك، ولكني اعتقد أنه في هذه القضية لا يمكن أن يتساهل، لأنها تمسه مباشرة أكثر من كل أحد، وقد استعمل لفظة (وأن عمل عبد الله وقضية سوريا الكبرى تهديد له)». قال: «صحيح بالفعل أنه عبر عنها بالتهديد له». ثم أضفت: «وهو من جهة مصر، كثير الحماس حتى أنه يقول إذا بقي المصريون مستاءين وجرى في سوريا شيء يخالف رغبات السوريين فسح المجال أمام النفوذ الروسي وانتهى الأمر بمجيء الروس إلى هذه البلاد وفي ذلك القضاء على العرب والقضاء على البريطانيين، وأعتقد أنه قال كلاماً كهذا للبريطانيين والأمريكيين». ثم قلت: «إني أرجح أنه بعد توثق الصلات بينه وبين الامريكيين أصبح مركزه أقوى تجاه البريطانيين». قال: «نعم للبترول تأثير في محاسنة الأمريكان للملك عبد العزيز». قلت: «إنني تحققت أن الأمريكيين يناهضون مشروع سوريا الكبرى، ولربما يتدخلون فيما إذا أقدم عبد الله على عمل ما مدفوعاً من قبل البريطانيين. وقد لمست ذلك من اطلاعي على مخابرة بين الأمريكان والملك السعودي (مذكرات متبادلة بين الطرفين في شهر نيسان ـ حزيران ـ آب)». قال الملك فاروق: «نعم الأمريكان لا يريدون مشروع سوريا الكبرى».

استأنفت* الحديث، قلت: «بأمر الملك عبد العزيز وضعنا بالاشتراك مع الشيخ يوسف ياسين نقاطاً رئيسية اتفقنا عليها تدور

---

* جاء في تعليق الحياة عدد ٢٠٦٢ في ١٩٥٣/١/٢٨ ما يلي:

«يتابع البرازي تدوين ما دار بالمقابلة بينه وبين الملك فاروق في صدد مطالب الملك عبد الله بسوريا الكبرى».

حول ما ينبغي عمله من قبل الطرفين، وكان أهم ما فيها: أن سوريا تجيب على بيان عبد الله ورسالته بخطاب من قبل فخامة الرئيس يتبعه قرار من المجلس النيابي بالتأييد، يكشف فيها عن الصفة الصهيونية الاستعمارية لمشروع عبد الله، ويصرح بأن هذا العمل خرق لميثاق الجامعة ومخالف للقانون الدولي إلخ. . . ويرحب بالوحدة على أساس النظام الجمهوري والتصريح بأن للأردنيين ملء الحق أن يتخلصوا من القيود التي فرضها عليهم عبد الله وأن يلتحقوا بالوطن الأم، إذ أن شرق الأردن فرع من أصل». فقال: «حسن جداً، وينبغي أن يضاف إلى القيود التي فرضها عليهم عبد الله، القيود التي فرضتها المعاهدة. أرى هذا ضرورياً وأرجو أن تفطنوا إلى ذلك ولا تنسوه».

استأنفت الحديث قائلاً: «وعلى هذا البيان السوري يصدر بيان من الحكومة السعودية يعلن فيه تأييد سوريا في بيانها وموقفها، ويصرح بأن كل تهديد أو اعتداء يوجه إليها يعد بمثابة تهديد واعتداء من جهة المملكة العربية السعودية. ويرغب فخامة الرئيس والملك عبد العزيز حينئذ أن يصدر بيان من الحكومة المصرية معلناً بأن عمل عبد الله يخالف ميثاق الجامعة ويخرقه إلخ. . . .» قال: «نعم، حسن»، (ولم يَعِد بشكل راهن). سألني حينئذ: «إلى أين يريد عبد الله أن يصل على ما تعتقد؟». (وأراد بذلك إلى أي تدبير يلجأ، هل يقوم بعمل مسلح؟) قلت: «عبد الله طبيعي يريد الوصول إلى تحقيق مأربه، أما ما سيعمل فلا نستطيع منذ الآن الجزم بنوع العمل النهائي. نحن قلبنا وجوه النظر، قلنا قد يكون ذلك حرب أعصاب يسيرها بواسطة الأيادي المعروفة، وقد يكون ذلك بمثابة محاولة إلخ. . ولكن نحن لا

نتردد في مجابهة كل الأحداث. ولكن فهمت عن لسان بعض الانكليز، (وعنيت به ولم أذكره، القائم بأعمال المفوضية البريطانية في جدة الذي قال للشيخ يوسف في الرياض، جواباً على سؤال دقيق، أنهم يعتبرون جيش الأردن تابعاً لهم ولن يسمح لعبد الله باستخدامه ضد سوريا)». وأضفت: «نحن لدينا جيش ودرك معززين من قبل الأهلين الذين اعتادوا الثورات وبقدرتنا أن نصد الجيش الأردني ونـ ـر إذا لم يمده الانكليز ويعززونه» ثم قلت: «والنقطة الهامة الثانية التي تمّ الاتفاق عليها هو إثارة الموضوع أمام مجلس الجامعة. وهنا أتمنى لو أعلم رأي جلالتكم».

قال: «حسن، ولكن أرجح أن لا يثار فوراً لأننا الآن منشغلون في خلافنا مع البريطانيين، وأرجح أن يكون بعد شوي». قلت: «هذا معقول ومجلس الجامعة ينعقد في بيروت في اكتوبر[١٢]». ثم قال: «أنا والله حريص على الجامعة وأحببت دوماً أن تقوى وعملت في سبيل ذلك كثيرا، ولكن هؤلاء الهاشميين يخلقون دوماً المشاكل وكأنهم يناوؤن الجامعة، فمتى تفرغنا* لا يهمنا أن يخرج عبد الله بل ربما نتمنى ذلك». قلت: «نحن كذلك جد حريصين على الجامعة وكلنا يسلم بجهود جلالتكم العظيمة لتعزيز الجامعة. ولا أحد ينكر أن مصر أكبر قوة للجامعة. ولكن هؤلاء القوم مسيرين من قبل الانكليز يريدون أن يقوضوا الجامعة، لأن الجامعة أصبحت مزعجة للبريطانيين، لا سيما بعد موقفها من القضية المصرية». قال:

---

* في الحياة عدد ٢٠٦٢ في ٢٨/١/١٩٥٣ وردت (تفرقنا).

«من غريب المصادفات أنه في كل مرة تحصل صعوبة في مصر يقوم عبد الله بعمل مزعج، فكأنه يختار ذلك وينفذه». ثم قال: «من غرائب هذا الرجل، يظن أنه يسترضي الملك عبد العزيز، أما الملك عبد العزيز فإنه يغض النظر». قلت: «من جهة جلالتكم». قال: «يريد أن يقول أنه متى حقق أحلامه يكون بطرفنا». قلت: «هذا أكيد، لا شك أنه مدفوع». وقد أشرت إلى الدور المشؤوم الذي يلعبه عبد الله وعبد الإله ونوري السعيد الذين وقفوا أنفسهم آلة لتنفيذ مآرب البريطانيين في قضية مصر وفلسطين ومشروع سوريا الكبرى.

وذكرت له بهذه المناسبة رأي الحاج أمين[١٣] بهذا الموضوع وجزمه بالعامل الصهيوني. فصدق على ذلك وقال: «نعم إن عبد الله يشتغل مع اليهود الذين هم ألد أعداء العرب، وأشد خطراً من الانكليز لأن هؤلاء لا بد أن ينتهي خطرهم».

ثم قال: «رأيت الحاج أمين؟» قلت: «نعم». قال: «متى؟» قلت: «البارحة مساء». قال: «أريد أن أقول لك شيئاً سراً بيننا تنقله طبيعي إلى فخامة الرئيس، وهو أني غير راضٍ عن عمل الحاج أمين في ناحيته. وأنتم تعلمون ما عملت من أجله». قلت: «نعم، لا شك ولا هو ولا أحد ينكر إحسانكم إليه». استأنف قائلاً: «تحقق لي أنه متصل بالروس وأنه يأخذ دراهم منهم، وإذا كان لديه الآن دراهم فهي منهم. أنا لا أوافق على الاتفاق مع الروس، هذا أمر مستنكر». قلت: «يا مولاي أنتم على صواب، والروس (كما يعتبر ذلك الملك عبد العزيز) خطر على العرب وعلى كيانهم وقوميتهم إلخ. . ولكن ربما كان ذلك

من الحاج أمين بدافع اليأس وبعامل الاستعانة بعدو العدو» قال: «فعلاً هذا صحيح، ونحن أخيراً صدر تصريح من وكيل وزارة الخارجية عندنا يقول، أن مصر ستعيد النظر في سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول على أساس موقفها الذي تقفه منها كل دولة في مجلس الأمن، وفي هذا تعريض كاف. ولكن لا يجوز أن يتوغل الحاج أمين مع الروس». ثم عدت بحديثي، وذكرت: «أننا ننتظر تأييد الحكومة المصرية لموقفنا بصدد البيان». فلم يقل شيئاً ضد ذلك. وانتقل إلى موضوع آخر ولكنه لم يعط جواباً راهناً ـ بالرغم من أنه بحث بصيغة بياننا المعتزم إصداره ـ وقد يفسر ذلك بموافقة ضمنية، وأن هذا شيء طبيعي، أو أنه أحب أن يترك ذلك للحكومة.

أشار إلى قضية جبل الدروز، فاغتنمتها فرصة وبينت قوة وضعنا الداخلي وحسن تطور القضية الدرزية، وكيف أن آل الأطرش تضاءل نفوذهم، وأنهم بعد أن كانوا يهددون ويتوعدون الحكومة، ويطلبون استقالتها جاءوا إلى دمشق مستعطفين ورجوا فخامة الرئيس أن يلفظ حله لحلّ المسألة وهم رهن الأمر. ثم ذكرت رأي الملك عبد العزيز بمضاعفة الدعاية، وقلت: «من هذه الدعاية الدعاية الصحفية. وجلالة الملك السعودي يرى مثلنا أن ذلك يجب أن يجري في صحف مصر التي هي أكثر الصحف العربية انتشاراً». (وأشرت إلى موقف الأهرام اللئيم دوماً، فأظهر شديد نقمته على هذه الجريدة). وقال: «لقد جربنا جميع الأساليب معها، تهديد وملاطفة ووعود وكلها ما نجحت». قلت: «تاريخها معروف». قال: «صحيح، ولن

تستقيم إلا بعد أن يموت صاحبها انطون الجميل»*). ثم قال: «استدع كريم ثابت**، واعطه بعض النقاط التوجيهية، فهو يستطيع أن يخدمكم». فشكرت جلالته. (وقد أوعز لحلمي بك بذلك الذي طلب إلى كريم أن يقابلني في الساعة الثانية عشرة يوم الثلاثاء). وفي الجملة ظهر لي أن الملك فاروق أظهر نقمته على عبد الله وتأييده لنا.

ملحق خير وسرور إن شاء الله***

قابل موفدنا الخاص السيد محسن البرازي جلالة الملك فاروق، وأفضى إليه باسمنا بالضرورة التي تتراءى لنا لعقد حلف بين مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان. ودلل بوجوب التكتل لمقاومة دسائس الهاشميين الملموس أثرها في كل صقع. كما أشار رسولنا إلى الخطر اليهودي الذي يتهدد بلادنا جميعاً، فكان جواب جلالة فاروق تأكيد المحبة والتفاهم التامين اللذين يجمعانه بجلالته، غير أنه رأى أن البحث في الحلف العسكري أمر سابق لأوانه. وأما إقامة حلف سياسي بين

---

* الجملة بين قوسين ناقصة في المجموعة التي بين ايدينا ووردت في الحياة عدد ٢٠٦٣ في ٢٩/١/١٩٥٣.

** مستشار الملك الصحفي.

*** ورد في الحياة عدد ٢٠٦٣ في ٢٩/١/١٩٥٣ التعليق التالي:

«بعد هذا التقرير يرد نص برقية ارسلها الرئيس القوتلي الى الملك ابن السعود وهي دون تاريخ، ولكن من مركزها في الوثائق يستدل على أن القوتلي على أثر رجوع البرازي الى دمشق من القاهرة، يبلغ الملك السعودي خلاصة الحديث التي دارت بين البرازي وفاروق وهذا نصها:

دولنا المشار إليها، فإن جلالته مع موافقته على ما يزيد الاتصالات توثقاً لا يرى اللجوء إلى اتفاق مدون مسطور، ورجح الاكتفاء باتفاق شفهي يصار إليه بعد وقت قريب.

وقد لمس رسولنا لدى جلالة الملك فاروق قلقاً يساوره عما ترامى إليه من أن عبد الله يبيت من خطط تسيء إلى سوريا بالدعاية وربما اللجوء إلى القوة، وقد حذرنا من ذلك. ثم أن جلالته ارتأى أن تقوموا جلالتكم بمسعى لدى بريطانيا وأمريكا بواسطة وزيرهما المفوضين، وأن يقوم جلالته أيضاً بمسعى مماثل في آن واحد. وخلاصة المسعى الذي يراه جلالته هو الالحاح على الأصدقاء البريطانيين والأمريكان بوجوب إلهام عبد الله الامتناع عن التفكير بمشاريعه السخيفة. حتى أن جلالته صرح لرسولنا أنه سيعلم الانكليز أنه لا يستطيع الوقوف مكتوف الأيدي في حالة الاعتداء على سوريا من قبل عبد الله. وجلالة الملك فاروق ينتظر معرفة الوقت الذي ترون جلالتكم القيام بمسعى فيه، ليقوم جلالته بالمسعى من قبله. فالرجاء أن تتفضلوا بإعلامنا عن ذلك. وإن رأيتم جلالتكم أن تبلغوا جلالته بواسطة موثوقة، فالرأي لجلالتكم.

شكري القوتلي

القسم الثاني

محسن البرازي في الحجاز*

(**) مقابلة الأمير فيصل: يوم الثلاثاء ٢١/ ١/ ١٩٤٨[١٤]

حظيت بمقابلة سمو الأمير فيصل في القصر الملكي في ظاهر جدة، وقد حضر المقابلة خير الدين الزركلي. بحثت قضية فلسطين من جهة السلاح والمتطوعين والمال، ثم من الجهة السياسية، واعتقادنا بأن عبد الله عازم على استغلال التقسيم ليضم القسم العربي ويعمل على تحقيق حلمه بعد ذلك، وهذا في الغالب بمساعدة الانكليز[١٥].

كان جواب الأمير فيصل تأييداً كاملاً لوجهة نظرنا فيما

(*) ورد في الحياة عدد ٢٠٦٤ في ٣٠/ ١/ ١٩٥٣ ما يلي:

البرازي يعود للرياض بسبب فلسطين

منذ آب ١٩٤٧ إلى نهاية السنة لا تتضمن وثائق محسن البرازي ـ أو على الأقل الوثائق التي وصلت إلى أيدينا ـ ذكر أي حادث، بل تنتقل دفعة واحدة إلى رحلة البرازي إلى الحجاز كانون ثاني ١٩٤٨. وفي تلك الأثناء كانت أزمة فلسطين قد احتدمت والّفت الجامعة العربية جيش الانقاذ وأرسلته إلى الجليل الغربي في شمال فلسطين، وبدأ البحث عن السلاح والاستعداد لانسحاب البريطانيين عن فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨. وهنا نحن نترك الكلام من جديد لوثائق البرازي.

(**) حذف هذا العنوان في عدد الحياة السابق.

يتعلق بعبد الله واظهار استعداد الحكومة العربية السعودية لإرسال السلاح.

وقد صرح لي ان السلاح جاهز في صناديق، وانه سيشحن قريباً إلى مصر حيث تقوم الحكومة المصرية بإيصاله إلى فلسطين. أما المال فقد جمعت تبرعات عظيمة (بلغت على ما علمت من فؤاد حمزة فيما بعد نحو خمسة ملايين ريال). وقد قال الأمير فيصل: «ربما لم نسدد ما علينا». وتوجه بالخطاب إلى خير الدين الزركلي قائلاً: «يجب إرسال المال قريباً». وبمناسبة إيصال السلاح إلى فلسطين بحثت بشأن الحاج أمين الحسيني وسوء تصرّفه(١٦)، وأعماله الغريبة لا سيما اعلانه ان في حوزته نحو (٣) آلاف بندقية ثم ظهر عدم صحة ذلك وإرساله مائتي بندقية لا يصلح منها غير نحو (٢٥) بندقية. وهذا مما حمل جميع الرجالات الفلسطينية واللجنة والحكومة السورية وعزام باشا(*) الى الاستنكار والشك الشديد، مما حدا بنا إلى أن نطلب من المملكة العربية السعودية ان لا تسلم شيئاً للمفتي من سلاح أو مال. وأشرت الى الحساب الذي قدمه لعزام باشا عن الـ (١٠٧) آلاف جنيه باقتصاره على قيدها (للتنظيم والدعاية). فكان رد الأمير فيصل دفاعاً حاراً عن المفتي، وتأكيده ان الحساب الذي قدمه المفتي من قبل(**) عزام باشا وجميل بك، وان جميل بك أعرب للمفتي امامه قبل سفره من مصر عن رضائه وعن استعداده لمده بالمال لو كان ممكناً. وأبدى استغرابه لانتقاد جميل بك للمفتي الآن. قلت: «جميل بك

(*) أمين عام جامعة الدول العربية.

(**) هكذا في الأصل.

تحقق بشكل لا يقبل الشك، وتحققنا جميعاً من عدة مصادر من الرجالات الفلسطينية الذين يشتغلون مع المفتي كصبحي الخضراء، وعزة دروزة، ومعين الماضي، وحتى من جمال الحسيني، وصالح حرب باشا، وطه باشا قضية السلاح التي ذكرت». فقال: «الأمر مفهوم، هؤلاء كلهم، بما فيهم جمال، يكرهون المفتي ويثيرون الشغب عليه وان صالح حرب رجل خفيف، وعزام يكره المفتي..» وأضاف قائلاً: «ان من المصلحة الآن شد أزر فريق ضد المفتي»، (وذكر اسم فوزي القاوقجي كمناوىء للمفتي). فبينت له فوراً ان فوزي في قبضة اليد وفخامة الرئيس ودولة جميل مردم بك اظهروا له كل مساعدة وتأييد. ولكن بعد ان تبين لنا ما صنعه المفتي من تغرير الناس بوجود السلاح لديه بعد قبضه المبالغ الضخمة من الجنيهات (نحو ثلاثمائة الف جنيه)، وصار من الواجب علينا ان نلفت الأنظار على الأقل إلى خطر تسليمه المبالغ المخصصة لفلسطين والأسلحة». فعاد الأمير فيصل إلى القول: «ان المفتي هو الزعيم المعترف به في فلسطين، ونحن نعلم شذوذه وأعماله الغريبة، ولكن لا يوجد غيره إلا إذا قررنا ان نخرجه ونبعده». قلت: «انه استلم أخيراً على ما علمنا (١٢٠٠) بندقية من مصر، وقد قيل انها لم تصل إلى فلسطين وانها بيعت بيعاً في غزة». فأبى تصديق ذلك، وقال: «أرجو ان تسأل في مصر وتتحقق من ذلك، يجب ان نسأل المفتي نفسه عن قضية السلاح». وكان آخر رجائي بإلحاح أن لا يسلم المفتي شيء(*)، وان ينحصر التسليم إلى

(*) هكذا في الأصل.

الجامعة. وذكرت له ما قاله النقراشي في موضوع المفتي واتصاله بالسوفييت، وبينت له أن سوريا ولبنان ينتظران السرعة من المملكة العربية السعودية في إرسال السلاح، وان سوريا مستعدة ان تنقله في الجو بطائراتها، أو أن ترسل اللجنة الفنية سيارات تأتي بها. وقد كرر لي جوابه بأن السلاح رهن الشحن بحراً عن طريق مصر.

مقابلة جلالة الملك عبد العزيز عصر الأربعاء ٢٢/١/١٩٤٨.

استقبلني جلالة الملك في بهو مجلسه الكبير وكان وحده، ولم يرافقني أحد من مستشاريه، وبعد السؤال عن صحة فخامة الرئيس بدأت حديثاً مختصراً بقضية فلسطين، فأتيت على النقاط التي جئت عليها بحديثي مع الأمير فيصل. وقد كان رد الفعل عنده حسناً، ووافقني على ملاحظاتي بشأن المفتي، وقال: «أنا أعلم بالمفتي منك، وهو رجل لا يعرف إلا بطنه». وأظهر قناعته بما أقول، وتبين أن السلاح قد أُرسل. وقد أعدت عليه السؤال في موضوع أرسال السلاح متجاهلاً اني فهمت قائلاً: «إذن بعد يومين يكون السلاح في طريقه إلى مصر»(*) قال: «أرسل إلى الحكومة المصرية وهي بدورها توصله إلى فلسطين». فتمنيت: «لو ترسله إلى سوريا لتقوم الحكومة السورية أو اللجنة الفنية بإيصاله إلى المجاهدين أو توزيعه على المتطوعين». فقال:

(*) وردت كلمة (مصر) في الحياة عدد ٢٠٦٥ في ٣١/١/١٩٥٣ وهي محذوفة في المجموعة التي بين أيدينا.

«يمكن». وقد علمت أن عدد السلاح المرسل هو ألف بندقية (٥٠٠) طلقة يضاف إليها عشر صناديق عتاد أيضاً، وهذه البنادق كلها انكليزية ما زالت محفوظة بجدتها لم تفتح. ثم ألححت بإرسال السلاح (بالسرعة) من الجوف[*] فقال: «لا أدري إذا كان السلاح الموجود في الجوف جيداً لأنه مستعمل، وهو انكليزي». ثم قال: «إذا كنت لم أرسله من الجوف فهو لأني شئت اجتناب المشاكل، ولأني لم أرد أن أعرض كرامتي بطلب المرور من شرق الأردن، فيرفض الطلب». أجبت: «اننا نستطيع إذا وافقتم جلالتكم ان ننقله بطائراتنا أو بواسطة سيارات اللجنة الفنية التي هي بإمكانها أن تطلب من شرطة الأردن السماح بمرور سياراتنا لنقل السلاح» فقال: «يمكن».

ولما تعرضت إلى الموضوع السياسي من القضية الفلسطينية وبينت الخطر الذي ينجم عن التقسيم ويهدد العرب عامة في قوميتهم في المستقبل ويهدد سوريا بالمستقبل القريب من جهة ملائمة هذا المشروع اطماع الملك عبد الله الذي يبيت خيانة لضم القسم العربي إليه وتحقيق مشروع سوريا الكبرى الخ... انبرى جلالته يبين خطر الهاشميين وتواطؤهم مع الانكليز. وتعرض إلى المعاهدة العراقية البريطانية[١٧] الموقعة أخيراً في لندن، وبيّن مسّها بسيادة العراق، وحمل على الوصي ونوري السعيد. ثم قال: «ان البريطانيين طلبوا مني ان يسافر الأمير فيصل إلى لندن للمذاكرة، ولا أدري ماذا يريدون؟.. فإذا

(*) وردت (طريق الجوف) في عدد الحياة السابق وهي محذوفة في المجموعة التي بين أيدينا.

كانوا يريدون عقد معاهدة فنحن لسنا كالعراق. وإذا كنا نقبل بعقد معاهدة فلا يمكن ان تكون هذه المعاهدة إلا معاهدة ود وصداقة وتحالف بين ندّين». ولكني لمست بشكل جلي واضح قلقه، وكأنه يخشى الاصطدام مع البريطانيين بعد سابقة العراق. وقد علمت من رجال الحاشية ان الشيخ يوسف ياسين أخبر من مصر جلالته وسمو الأمير فيصل انه علم ان حكومتي سوريا ولبنان طلبتا عقد اجتماع الجامعة العربية لإثارة موضوع المعاهدة البريطانية العراقية. فدهشت لذلك، وبينت ان الغاية من طلب اجتماع مجلس الجامعة هو البحث في قضية فلسطين. وقد علمت ان جلالته لم يكن يحبذ أن يثار موضوع المعاهدة البريطانية العراقية في الجامعة دفعاً لخروج العراق من الجامعة ـ وهو الرأي الصائب. وقد شعرت بعد ذلك أنه يريد إنهاء المقابلة، فلم ألح عليه بالاسترسال في الكلام فأنهى بنفسه الحديث قائلاً لي: «اذهب الآن للراحة».

في مساء الأربعاء:

كنا في مجلس جلالته بعد العشاء حسب المعتاد فتليت أنباء الاذاعة. وكانت مفاجأة عظيمة لجلالته وللجميع حين قراءة البلاغ الصادر عن رئيس التشريفات الملكية في بغداد من أن الوصي جمع رؤساء الوزارات السابقين وعدداً من الأعيان والنواب وسألهم رأيهم في المعاهدة فأبدوا مخالفتها لأماني العراق، فأعلن الوصي انه لن يقبل بإبرام معاهدة تخالف الأماني القومية العراقية[١٨]. وأبدى جلالته استغراباً عظيماً، ولا سيما بتناقض موقف الوصي الذي طيّر البرقيات بالتهاني والسرور الى

ملك بريطانيا ووزير خارجيته (وكانت الاذاعات حتى تلك الليلة تنقل هذه البرقيات). واجمع من في المجلس على أن الوصي أقدم عليه تفادياً لثورة، وان حوادث بغداد يجب ان تكون أعظم مما نقله الراديو. وقد كان سرور جلالته عظيماً لقيام هذه الحركة الشعبية في العراق وإجبار الوصي على استنكار المعاهدة. وقد كنا نشعر انه سري عنه كثيراً وما فتأ بعد ذلك يبدي استغرابه.

احاديثي مع فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبة وخالد أبي الوليد والدكتور مدحت شيخ الأرض:

باحثت فؤاد حمزة بادىء ذي بدء فالفيت أفكاره تساير أفكارنا، ووجدت لديه تقبلاً لما أحب ان القيه في نفس جلالة الملك، خلافاً لخير الدين الزركلي الذي لمست فيه تشبعاً بآراء الشيخ يوسف ياسين. وقد قلت لفؤاد: «نحن شعرنا ولو عن بعد بشيء من الانكماش لدى جلالة الملك لم نستطع تماماً ان نجتلي واقعه»، فأسر إلي أن أكثر الانكماش حصل، إذ غضب الملك غضباً شديداً، واغتاظ غيظاً بالغاً للبرقية التي وردته من فخامة الرئيس بموضوع البترول وفلسطين، وإشارته إلى أن هناك مصلحة قومية عربية تفوق المصالح الاقتصادية الخ.. (البرقية الملعونة(*)) وانه بقي ليلتين لم يعرف النوم، وانه صرخ

(*) ورد في الحياة عدد ٢٠٦٦ في ١ شباط ١٩٥٣ ما يلي:

«هذه البرقية أرسلها الرئيس القوتلي إلى الملك ابن السعود لما بعث الملك السعودي يلح عليه بالاسراع في ابرام الاتفاق مع شركة (التابلاين). وكان الرأي العام السوري قد اهتاج لموقف أمريكا من فلسطين. واشتدت =

بمخاطبيه وأنّب الخ.. وقد سرد لي الدكتور مدحت أكثر من ذلك.. وكان يقول: «أيكتب إلى مثلي برقية كهذه (أو أنا طباخ حتى يكتب لي شكري ما كتب، ايريد أن يعطيني درساً في الوطنية؟) الخ..». وقد أكد لي الدكتور مدحت انه جادله وبين له صحة رأي فخامة الرئيس، وان الملك صاح به ونهره وطرده من مجلسه. وأكد لي غضبة الملك العظيمة خالد بك أبو الوليد والشيخ حافظ وهبة، وأيدا عزمي بمصارحة الملك في الموضوع وإزالة ما علق بذهنه، والتأكيد له بدوام احترام الرئيس له.

يوم الجمعة ٢٤ كانون ثاني*:

حضرت المجلس، وكان دوماً يجلسني جلالته بجانبه. وقد اغتنمتها فرصة واعدت الكرة ملتمساً الأمر بإرسال برقية إلى مصر لعدم تسليم السلاح لغير اللجنة الفنية. فنادى فؤاد حمزة الذي ساعدني بذلك وأمر بإرسال البرقية إلى سمو الأمير فيصل وأخرى إلى الشيخ يوسف بتسليم السلاح إلى اللجنة الفنية وعدم تسليمه إلى المفتي وقد اطلعت على نص البرقيتين.

=النقمة على كل ما هو أمريكي. فلما أرسل ابن السعود يستحث القوتلي على ابرام الاتفاق أجاب القوتلي بالرفض قائلاً: «ان المصلحة القومية العربية هي أرفع من المصلحة الاقتصادية» لذلك لا يمكنه ابرام الاتفاق. وقد اعتبر ابن السعود هذا الجواب تحدياً له، وتعريضاً بالسياسة السعودية حيال أمريكا والبترول.

* ورد هذا التاريخ في العدد السابق من الحياة.

موضوع المفتي:

كان الرأي السائد في حاشية الملك هنا ـ عن حسن نية ـ انه ينبغي تأييد المفتي وذلك ضد رأي الملك. وقد اعترف لي بذلك خالد أبو الوليد وحافظ وهبة وفؤاد حمزة والدكتور شيخ الأرض على علم منهم بمساوىء وغرائب المفتي وذلك اجتهاداً منهم بأنه هو الأمثل والأشهر بين رجالات فلسطين، فيجب دعمه استغلالاً لاسمه واجتناباً للتفرقة، ولكنهم اقتنعوا بما قلت وأيدوا وجهة نظري، وتمنوا لو كنا أخبرناهم بما علمنا عن سوء تصرفات المفتي. ووعدوا بتأييد وجهة نظري لدى جلالة الملك الذي وجدت كلماتي لديه أرضاً خصبة. حتى ان فؤاد قال: «لقد حككت له على الجرح»(*).

مقابلة جلالة الملك يوم السبت ٢٤/١/١٩٤٨(**).

طلبت من جلالته مقابلة وحدي لانقّي الجوّ بينه وبين فخامة الرئيس (الذي تكدر قليلاً بسبب البرقية التي كان بعثها فخامته إليه بموضوع البترول وفلسطين). فبدأت حديثي قائلاً: «ان الغرض من زيارتي مندوباً عن فخامة الرئيس هو لإزالة ما علق بنفس جلالتكم، إذ شعر فخامته بشيء من الانكماش». قال «وأي انكماش». قلت: «انقطاع البرقيات من لدن جلالتكم مدة

(*) هذه الكلمة وردت في الحياة عدد ٢٠٦٦ في ١/٢/١٩٥٣.
(**) هذا التاريخ ورد في المجموعة التي بين أيدينا.

من الوقت». فقال: «ما هذه البرقية؟ وهل اطلعت عليها؟»
قلت: «نعم» قال: «كيف يكتبها لي شكري؟ أنا ما كنت أتأمل
ولا انتظر ذلك؛ ولم يرسل لي أحد طول حياتي برقية كهذه حتى
اني مرضت من وقعها، ولم أشأ أن اطلع عليها أحد من
أولادي، لا سعود ولا فيصل، ولم اطلع عليها سوى خالد أبي
الوليد وفؤاد حمزة. وقلت لهما بعد ان قرأتها: هل اختلط علي
أم ماذا؟» قلت: «احلموا عليّ جلالتكم وائذن لي أن أتكلم».
قال: «تكلم». (ولكن كان يقاطعني حسب عادته). قلت:
«شكري هو شكري الذي تعرفونه منذ خمسة وعشرين سنة،
بمحبته ووفائه، واحترامه. ان شكري القوتلي معروف في سوريا
انه رمز الصداقة لآل سعود؛ (قال صحيح أعرف)، وانه رمز
مناهضة الهاشميين وأطماعهم، وانه هو الضمانة الوحيدة لسلامة
الوضع الجمهوري القائم في سوريا وصيانته من مؤامرات الملك
عبد الله والهاشميين، وانه إذا زال لا سمح الله من مكانه، أحدق
الخطر بسوريا من جهة المؤامرة الهاشمية الانكليزية. ولا يوجد
أحد غيره يستطيع أن يقف بوجهها.(*) ان شكري هذا لا يبغي ان
تؤذوا في بترولكم، ويرى انه ينبغي ان تحتفظوا به، ونحن نحب
أن يمر البترول من سوريا، ولكن ليس باستطاعتنا الآن ان نظهر
بمظهر الراضي عن الأمريكان، وليس بمقدورنا ان نعرض اتفاق
البترول على البرلمان. وقد فهم الرئيس من برقيتكم انه يجب

(*) ورد في الحياة عدد ٢٠٦٧ في ٢/٢/١٩٥٣ ما يلي:

«يتابع البرازي سرد ما دار بينه وبين الملك ابن سعود في صدد قضية البترول والمقابلة التي جرت في ١٩٤٨/١/٢٤، وها هو البرازي يتكلم مدافعاً عن القوتلي وبرقيته العنيفة إلى الملك».

ضمن مدة معينة عرض الاتفاق على البرلمان. وقد وصلت برقيتكم بهذا الطلب، وطلب استقبال مدير الشركة بوقت كانت البلاد في حالة اضطراب شديد. ونحن لدينا رأي عام لا يمكن أن نجابهه، وإلا حصل لنا ما حصل في العراق بالوصي، ذلك كله أدى إلى إرسال البرقية التي استأتم منها، وأنا أؤكد لكم بالله وبشرفي ان الرئيس لم يقصد لا سمح الله أن يمس حرمتكم، وانه لا يحب أحداً أكثر منكم، وانه يعتبركم كوالد، وقد أمرني أن أبلغكم ذلك».

فقاطعني قائلاً: «لا تعتذر لي عن شكري، فقلبي نفسه يعتذر لي عنه. أنا أحبه مثل أولادي، أنا أعزه أكثر من آل عبد الرحمن، وأنا ان غضبت فلم يدم الغضب إلا دقائق الخ..» (والحقيقة اني علمت انه قضى يومين بحالة ثورة، ونحو أسبوع وهو غاضب إلى أن جاءته برقية أخرى من فخامة الرئيس يشكره فيها على تكذيب تصريحه، وقد علمت انه ما سرى عنه تماماً إلا بعد وصولي وزيارتي).

لبى الملك رويداً رويداً كل ما طلبناه (١) أمر بإرسال السلاح (٢) أمر بتسليمه إلى اللجنة الفنية، ونصّ بالتخصص في البرقية على عدم تسليم الحسيني.

حديث فؤاد حمزة:

ترددت كثيراً لفؤاد حمزة، واستطعت ان أوجد بيني وبينه جوّاً من الصحبة. وقد أفضى إليّ بما يأتي:

١ ـ طلب الانكليز من جلالة الملك أن ينتدب الأمير فيصل

للمباحثة وإياه بشأن عقد المعاهدة.

٢ ـ أرسل الملك يستمزج الحكومة المصرية رأيها في أمر عقد معاهدة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا.

٣ ـ أرسل الملك يستمزج الحكومة المصرية رأيها بشأن بحث المعاهدة العراقية ـ البريطانية المعقودة أخيراً في لندن في مجلس الجامعة العربية.

حديث الأمير سعود:

طلبت منه مقابلة عدا المقابلة الأولى، فوعد انه سيبلغني الوقت وبعد يومين أسر وهو خارج من مجلس الملك انه ينتظرني بعد العشاء يوم السبت (١/٢٥) فأدلى لي بالحديث التالي قائلاً: «لا أحب أن يطلع على هذا الحديث سوى فخامة الرئيس وجميل بك».

موضوع فلسطين: «لا أنكر عليك اني لمست تهاوناً من لدى حكومتنا بشأن فلسطين، وشعرت بتردد في المبادرة إلى إرسال السلاح الخ... بالرغم من قرارات مجلس الجامعة العربية، وقد استهولت ذلك إذ كنت في الحجاز. وإذ علمت من فيصل فبادرت إلى العودة وتمكنت من اقناع جلالة الملك بلزوم تنفيذ مقررات الجامعة».

موضوع الأشراف (الهاشميين): «الهاشميون ليس لهم شأن كبير، وأنا لا أقيم لهم وزناً، وهم الآن بيد الانكليز، ولكنهم أصبحوا الآن آلات بالية». فأجبت: «نعم انهم آلات بالية، ولكن ما زالوا خطرين لا بأنفسهم ولكن بواسطة الانكليز. فمشروع

سوريا الكبرى أقرب ما يكون تحقيقه إذا تمّ مشروع التقسيم، وذلك عن طريق ضم القسم العربي إلى الأردن» قال: «وهذا ما حدا بي إلى أن أصر بوجوب مساعدة فلسطين. وكان جلالة الملك يتردد خوفاً من ان تعضدد(*) مساعدتنا والسلاح الذي يذهب من جهتنا عبد الله ومشروعه».

موضوع المعاهدات: «سمعت مثلي أمس إذاعة الراديو، وما نقلت من خطاب بيفن(١٩)، حيث يقول ان المعاهدة العراقية ستكون انموذجاً لمعاهدات أخرى تريد بريطانيا ان تعقدها مع البلاد العربية لمقاومة الخطر البلشفي الخ. . وحقاً ان البريطانيين كانوا ينوون عقد معاهدات كهذه. فقد جاء الوزير البريطاني منذ مدة وقابل جلالة الملك وبلغه أن حكومته أحبت استطلاع رأيه في عقد معاهدة، فأجاب جلالته (لباقة) بالايجاب. ولم أكن حاضراً، وحينما حضرت وعلمت، بادرت حالاً بالاتصال بالوزير البريطاني وطلبت منه قبل كل شيء احاطتنا بتفصيلات عن المشروع قائلاً: «اننا لا نستطيع ان نقبل بالدخول في مفاوضة قبل ان نعلم شيئاً من التفصيلات». قلت: «الآن الحمد لله أصبح بالامكان اجتناب الاصطدام مع بريطانيا والتخلص من مشروع عقد معاهدة بعدما حدث في العراق من اضطرابات ضد المعاهدة التي أصبحت بحكم المخفقة. لذلك فقد سري عن جلالة الملك كثيراً ولمسنا جميعاً بالغ سروره لما حصل في العراق». فصدق على ذلك ثم قال: «ان بريطانيا تنوي تكليف سوريا أيضاً بعقد معاهدة، وتعمل على عقد معاهدة (تعديل

(*) هكذا في الأصل.

المعاهدة الحالية) مع مصر وأظن انها ترمي من وراء هذه المعاهدات إلى إيجاد مراكز لها. ولما كنا جميعاً لسنا كالعراق وكنا عازمين على عدم ربط أنفسنا تجاه بريطانيا (ولو إذا نشبت حرب مستعدون للوقوف بجانبها وجانب امريكا من الخطر البلشفي)، لذلك فهي تقبل الآن بعقد معاهدة، ثم ان لدى فكرة أريد أن تبلغها لفخامة الرئيس وهي فكرة عقد تحالف عسكري بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، وسنكلف فيصلاً ان يمر بالقاهرة وان يبحث الأمر مع الملك فاروق فان قبل اخبرناكم».

قلت: «في رحلتي الأخيرة إليكم، كنت بحضوركم عرضت فكرة ايجاد تحالف عسكري، أو على الأقل عقد معاهدة بيننا وبينكم وبين مصر ولبنان، كجواب على المعاهدة الأردنية العراقية. فرأيتم أن الفكرة سابقة لاوانها واعترضتم عليها وانه ليسرني الآن أن تتبنوا هذه الفكرة». قال: «صحيح ما قلتم، وأنا الآن أرى انه حان أوانها، وأرى انه لا يمكن للانكليز أن يعارضوها، بعد ان عقد العراق والأردن معاهدة بينهما، هذا إذا شئنا أن لا تكون المعاهدة سرية». قلت: «من الصعب عقد معاهدة سرية، لا سيما إذا كنتم تريدون ان تكون عن طريق الجامعة العربية كما أشرتم». قال: «صحيح لا بأس أن تكون علنية».

عدت إلى البحث عن السلاح، فقال: «أوعزت أن يضاف دون علم أحد (٢٠٠) بندقية عثمانية كان الترك أهدوها إلى فيصل عند زيارته لهم، وهي جديدة ممتازة مع عتادها».

فشكرته، ثم قال: «وقد أؤمن لكم عدداً آخر» قلت: «والسلاح الموجود في الجوف». قال: «سأتفق وإياك على خطة وأخابرك لتأمين إرساله».

قضية البترول: قال: «أنا أسلم معكم بصعوبة موقفكم، أنتم لديكم رأي عام، ونحن في الحقيقة لا نريد احراجكم. ولكن كل ما نطلبه منكم هو ان تفهموا الوزير الأمريكي لديكم انكم تنتظرون الوقت المناسب لإبرام الاتفاقية». قلت: «يا سيدي نحن كذلك لا نريد احراجكم ونحن نعرف ان قضية البترول حيوية من أجلكم. أما من جهة اتفاق امرار الأنابيب من سوريا، فأنا عرضت لجلالة الملك اننا لسنا من حيث المبدأ مخالفون، ولكن نرى انه ليس بمقدورنا بعد موقف الأمريكان بتأييد اليهود ان نتقدم في هذه الظروف الى المجلس النيابي بطلب ابرام الاتفاق. ولكننا ننتظر ظروفاً ملائمة، ونأمل ان يبدو من الأمريكان بادرة حسنة موافقة تساعدنا على ايجاد جو ملائم».

(*)يوم الأحد في ٢٥/١/١٩٤٨

وصل جمال الحسيني - الذي تأخرت بغية الاجتماع به - وقد أفهمته باختصار ان جلالة الملك أمر بإرسال السلاح، وأوضحت له انني تنفيذاً لرأيي ورأي اخوانه المشترك أشرت بأن يسلم كل شيء إلى اللجنة الفنية واني نصحت بعدم تسليم

(*) تعلق الحياة في عددها ٢٠٦٨ في ٤ شباط ١٩٥٣: «يتابع البرازي في فصل اليوم وصف ما جرى له أثناء زيارته الثانية للرياض في مطلع ١٩٤٨ للبحث في قضية المساعدة السعودية لسوريا تمهيداً لمعركة فلسطين».

السلاح والتبرعات إلى المفتي. فوافق جمال على ذلك وبينت له أنه يستحسن ان يلح بإرسال متطوعين سعوديين تنفيذاً لقرار الجامعة. ثم قابلنا معاً جلالة الملك في مجلسه المعتاد. فكان كلام الملك يدور حول المعاهدة العراقية وما حدث في العراق من رد فعل. وحدث بأحاديث مختلفة عن أمور ماضية تتعلق بالأشراف الخ... وبعد أن نهضت والحسيني استبقاني وسألني عن سبب زيارة محمد حلمي مرافق الملك فاروق لدمشق وماذا حمل معه في رسالته، فبينت له باختصار الأمر. فأعلمني ان محمد حلمي هبط جدة وقابل الأمير فيصل وسلمه كتاباً من جلالة الفاروق إلى جلالته، وينتظر وصول الكتاب اليوم. (وقد قدرت أن يكون الكتاب جواباً على الرسالة التي كان الملك عبد العزيز وجهها للفاروق).

محمد حلمي ومهمته:

فهمت من فؤاد حمزة ان محمد حلمي جاء إلى جدة يحمل رسالة من جلالة الملك فاروق، وقد وصلت الرسالة إلى جلالة الملك عبد العزيز، وقد فهمت من فؤاد انها تدور حول مسألة تشبث بريطانيا بعقد معاهدة مع البلاد العربية، وفيها يقول فاروق ان مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان تؤلف كتلة متضامنة، وان فاروق سينذر الملك عبد الله ان لا يعقد معاهدة مع بريطانيا شأنها(*) أن تسيء من وضعه. وقال لي فؤاد: «لا بد ان الملك يعلمك». وحينما ودعت الملك مستأذناً واستعرضنا من جديد النقاط التي كنا بحثناها، سألته عن الرسالة (الخط)(**)

(*) هكذا في الأصل.

(**) هكذا في الأصل.

التي وردت من الملك فاروق: «هل وصلت؟» فأجاب: «نعم انها وصلت، وهي تبحث في مسألة عقد معاهدة، واننا سنجيبه بأننا نتشاور وإياه بكل شيء». قلت: «الآن ارتحتم وتخلصتم من كل قلق، ولم يعد من خوف ان تصطدموا والانكليز بعد ان اصبحت المعاهدة العراقية (التي عقدها صالح جبر) بحكم المخفقة بسبب ما جرى في بغداد». قال: «نعم صحيح». قلت: «هل تأمرون ان انقل شيئاً عنكم إلى جلالة الفاروق؟». قال: «سلم عليه وقل له اننا لا يمكن إلا أن نتشاور بكل شيء، وان فيصل سيمر عليه ويقابله ويتذاكر وإياه». ثم حملني أطيب السلام وخالص عواطف المحبة إلى فخامة الرئيس ثم إلى دولة جميل بك.

موضوع انابيب البترول وموقف سوريا ولبنان - تشبث الشركة لدى رياض بك وجميل بك.

علمت من فؤاد حمزة ان ممثلي الشركة تشبثوا لدى الحكومة اللبنانية ولدى جميل بك، وان أركان لبنان أيدوا هذا التشبث لدى جميل بك لحمله على تقديم الاتفاق إلى المجلس النيابي، وان جميل بك أجابهم بأنه يقبل أن يعرض الاتفاق ضمن شرطين: (١) ان تقبل أو تأذن بذلك الجامعة العربية. (٢) ان توجه الحكومة اللبنانية (رئيسها) كتاباً إلى جميل بك يطلب فيه تقديم الاتفاق إلى المجلس. وقد وعد رياض بك بضمان الشرطين. وقد فهمت من فؤاد أيضاً أن حسين العويني قدم

الرياض مرسلاً من قبل الشيخ بشارة(*). قلت: «لا بد متفقاً مع رياض بك». أجاب: «لا أعتقد لأن رياض بك كان بالقاهرة، والمهمة تتعلق بالأنابيب». ويقول فؤاد بأنه خاطب العويني متجهاً إلى وطنيته كي يفهم الشيخ بشارة بأنه ليس الآن من المصلحة مسايرة الأمريكان وليس من المصلحة القومية الضغط على سوريا لتصديق الاتفاقية. وقد أسرّ لي فؤاد أنه كان فيما سبق من فكرة تأييد تصديق الاتفاقية مع الأمريكان، ولكنه بعد أن رأى تكالبهم وأطماعهم وتبين له انهم قوم ماديون(**)، ورأى موقفهم في فلسطين وتحقق خطرهم، أصبح ضدهم. وقال: «أرجو أن لا تلين سوريا». قلت: «نحن ما دام فخامة الرئيس موجوداً فلا خطر علينا من أن نلين، وكذلك جميل بك، فإنه بالرغم من لباقته وأساليبه الدبلوماسية، فهو حريص على مصلحة البلاد».

تأخري في جدة:

أذن لي في السفر إلى جدة يوم الاثنين على أن أوالي السفر إلى مصر. ولما كانت طائرة البريد إلى مصر قد سافرت يوم الأحد، وكنت تأخرت عن موعدها بسبب انتظاري في الرياض جمال الحسيني، فقد طمأني فؤاد حمزة انهم سيوصلونني إلى مصر في طائرة خاصة. وقد افهم فؤاد حمزة جلالة الملك انه لا بد من وصولي يوم الثلاثاء إلى القاهرة لمقابلة جلالة الملك فاروق. وقد أمر جلالة الملك بتسهيل

(*) المقصود رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري.
(**) وردت (عاديون) في المجموعة التي بين أيدينا.

سفري، وخابر أمامي المطار بنفسه. ولكني في جدة وجدت الصعوبات، فقد تبينت انه ليس هناك طائرة، وان الطائرة التي جئت فيها ليس فيها (كابتن) وان بطارياتها لا تصلح.. الخ ويوم الثلاثاء ألححت من جديد علّني أستطيع السفر يوم الأربعاء، فأجبت بالأجوبة نفسها، مع التأكيد لي بأن الأمير منصور وفيصل والجميع يهتمون بسفري، إذ صدر أمر جلالة الملك بتأمين سفري. ولكن كل ذلك لم يسفر عن شيء عملي، وقد علمت عرضاً من خير الدين الزركلي الذي كان يبدو عليه الارتباك انه قدم المطار أربع طائرات حتى مساء الثلاثاء، ولكنها كلها مرتبطة فاغتظت كثيراً، وقلت لخير الدين: «لولا انني أحب اجتناب المشاكل والقصص لأبرقت الآن إلى جلالة الملك شاكياً، راجياً الأمر بوضع طائرة تحت تصرفي». وقد دعاني هذا الأمر إلى التفكير والظن بأنه قد يكون تركي في جدة وقطعي عن السفر مقصود(*) وذلك للأسباب الآتية:

سافر الأمير فيصل إلى الرياض للمذاكرة مع أبيه بموضوع طلب الانكليز عقد معاهدة ودعوته لهذا السبب إلى لندن. وصادف مجيء الأمير فيصل إلى الرياض زيارة الوزير البريطاني الرياض عائداً من الظهران. كل هذه الوقائع عرفتها في الرياض. يضاف إلى هذا وصول كتاب الملك فاروق إلى الملك عبد العزيز بموضوع المعاهدة والبرقية بالتشاور، وقول الملك عبد العزيز لي اننا لا نقطع شيئاً دون التشاور مع الملك فاروق، وطلبه لي تبليغ الملك فاروق بذلك، وتصريحه لي بأن فيصل سيمر على القاهرة قبل ذهابه إلى لندن ويجتمع بالملك فاروق.

(*) هكذا في الأصل.

فاستنتجت من كل هذا أمرين: (١) اما ان الملك أراد أن لا أصل إلى القاهرة وأرى الملك فاروق إلا بعد أن يكون اجتمع بالوزير البريطاني وقرر خطة يريد سلوكها، وحينئذ يسافر فيصل إلى القاهرة ويجتمع بالملك فاروق قبل أن أراه. (٢) أو انهم أرادوا استبقائي إلى ما بعد الاجتماع بالوزير البريطاني وتقرير خطة، وذلك لتبليغي قبل سفري ما يجب أن يبلغني إياه من هذه الخطة. وفي كل حال أصبحت موقناً بأمرين: (١) لم يكن تأخيري في جدة طبيعياً (٢) فُضّل غيابي(*) عن الرياض أثناء المباحثات مع الوزير البريطاني والأمير فيصل.

تعليق على رسالة الشيخ يوسف إلى الرياض، موضوع عقد مجلس الجامعة ـ زيارة حسين العويني.

يخيل إلي ان الشيخ يوسف لم يخترع اختراعاً قوله ان مجلس الجامعة قد طلب دعوته من قبل الحكومتين السورية واللبنانية للبحث في موضوع المعاهدة العراقية، ولربما حصلت اتصالات بين جميل بك ورياض بك أو كليهما بهذا الموضوع. ولا أدري إذا كان استمزج أحدهما بموضوع مشروع عقد معاهدة مع سوريا ولبنان من قبل الانكليز. ومما يستدعي النظر ما نقل عن لسان جميل بك (رواية فؤاد حمزة) بأنه يشترط لعرض اتفاقية البترول على المجلس النيابي اذن أو موافقة الجامعة. واعتقد بإمكان صحة هذه الرواية، لأن جميل بك قال أمامي يوماً: «يجب أن تقر سياسة عامة في الجامعة تنتهج تجاه المصالح

(*) وردت في الحياة عدد ٢٠٦٩ في ١٩٥٣/٢/٥ (تعمّدوا ابعادي).

الأمريكية في البلاد العربية وان لا نتعرض وحدنا لمجابهة هذه المصالح». وأما مجيء العويني فمما يسترعي التفكير تصريحه بأنه جاء ليستأذن جلالته بتشكيل الوزارة اللبنانية، إذ ان رئيس الجمهورية عرض عليه ذلك أو ربما بموافقة رياض بك. أنكرت في المبدأ أن يكون العويني جاء كما يقول، وأنكرت أن يكون ذلك صحيحاً، وانه ربما كان ذلك من قبل العويني نفسه لترويج الدعاية لنفسه لدى الملك. ويعكس ذلك فيما بعد بلبنان. ولكني، عدت وفكرت بإمكان ذلك لأمرين: (١) فكرة تدابير بترولية (٢) إمكان استمزاج الانكليز الشيخ بشارة بموضوع المعاهدة أو ايثار رياض بك التغيب عن الحكم أثناء ذلك.

وصول محسن البرازي إلى مصر ومباحثاته (*)

يوم الثلاثاء في ١٩٤٨/٢/٣

الساعة (١٢) قابلت محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزراء في مكتبه بوزارة الداخلية بحثت معه تعيين مظهر باشا رسلان وزيراً مفوضاً لسوريا في مصر وأبديت له انتظارنا الجواب على الاستمزاج الذي تقدم به منذ مدة غير يسيرة. فأجابني بأن الأمر رفع للسراي وان علينا أن نراجع وزير الخارجية، وان شئنا

(*) ورد في تعليق الحياة عدد ٢٠٧٠ في ٦ شباط ١٩٥٣ ما يلي:
«كالعادة، ما ان أكمل البرازي زيارته إلى السعودية وقابل الملك ابن السعود حتى جاء إلى القاهرة يقابل الملك فاروق وفقاً لمحور دمشق ـ الرياض ـ القاهرة الذي كان القوتلي حريصاً على انشائه، وها هو البرازي يدون وثائقه تفاصيل نشاطه في القاهرة منذ وصوله، وقد قضى زهاء اسبوع قبل ان يتمكن من مقابلة فاروق بسبب مرض الملك».

بواسطة المفوضية. فسألته رأيه عما إذا كان يستحسن ان أكاشف بالأمر جلالة الملك، فقال: «لا يجوز أبداً». قلت: «إذن سأذهب وأقابل وزير الخارجية». فقال: «حسناً تفعل». (وقد قابلت في اليوم نفسه وزير الخارجية خشبة باشا فدوّن ذلك عنده). ثم تعرضت للبحث السياسي. فذكرت له انني علمت من الشيخ يوسف ياسين أن الأمير فيصل أجّل سفره إلى لندن واننا طبعاً يمكننا أن نستنتج من ذلك تأجيل بحث عقد المعاهدة مع انكلترا والمملكة العربية السعودية. فأشار إلى حديث استغربه نشر في (المصري) معزو إلى الشيخ حافظ وهبة. ثم تطرقت إلى موضوع العراق فذكرت له سرور الملك عبد العزيز وسرورنا جميعاً للمقاومة التي حصلت في العراق. فقال: «صحيح، ولكني لم أسرّ سروراً كاملاً لما تم، ذلك لأني أعلم إذا كانت هذه حركة ثورة ثم تزول فيعود الانكليز ويضغطوا على العراق فيحصلوا على بغيتهم، وقد رأينا رشيد عالي الكيلاني[٢٠] الذي ما فتأ الانكليز أن تغلبوا على حركته وعادوا إلى سابق نفوذهم. ومن الخطر سوابق مثل هذه، أي ان تلجأ حكومة أجنبية (بريطانيا) إلى الضغط على دولة عربية، إذ قد يشكل ذلك سابقة. ويجب ان لا يشعر الانكليز ان هذه الحركة موجهة ضدهم، كانحياز للجبهة السوفيتية، أو ان يفسروا بذلك وحينئذ يعادوننا».

قلت: «ان حركة المقاومة للمعاهدة الآن لا تشبه حركة رشيد عالي الكيلاني، تلك حركة لاعلام[*] كثير من المفكرين العراقيين وغيرهم من العرب، وأخطأ القائمون بها، ولم يكن لها

(*) هكذا في الأصل.

في ذلك الحين كبير مسوغ، وكان ينبغي أن يعلم انها فاشلة. أما هذه الحركة الآن فلها مبرر، كما أنه ليس ثمة حالة حرب قائمة فأملها أكبر». قال: «هل كاشفكم الانكليز بتكليف يرمي إلى عقد معاهدة؟». قلت: «كلا، لم يكلفنا الانكليز بشيء من ذلك، واعتقد انهم إذا كانوا ينوون عقد سلسلة معاهدات مع الدول العربية، نحن نكون آخر من يكلفون». قال: «صحيح» ثم سأل: «عجب هل كلفوا لبنان؟». أجبت: «لا أعلم ولا أستطيع أن أجزم بالنفي أو الايجاب، ومن الجائز أن يكونوا فعلوا ذلك دون اطلاع منا». قال: «لا أدري إذا كان الانكليز فكروا بعقد سلسلة معاهدات اعتقاداً منهم بأن الحرب قريبة الوقوع أي مثلاً بعد سنة أم احتياطاً لوقوعها بعد سنوات». قلت: «انهم حتماً يفكرون بالحيطة للحرب عن طريق هذه المعاهدات، ونحن نعتقد أن الشرق الأوسط ولا سيما سوريا والعراق ستكونا(*) ميدان حرب. ولكني أرى ان الانكليز يجب أن يدركوا ان جميع البلاد العربية في حالة الحرب ستكون بجانب جبهتهم رغم شواهد(**) من موقف الانكلو اميركيين في قضية فلسطين، لذلك كان بإمكانهم أن يضغطوا على العراق لعقد معاهدة. ومتى نشبت الحرب لم تجد الدول العربية حرجاً في تأييدهم ومحالفتهم». ثم انتقل إلى البحث عن سوريا، فقال: «أظن الأمور مستقرة عندكم وانه بعد وفاة المرحوم سعد الله صار جميل بك يقوم بالدور الذي كان يقوم به سعد الله وانه الآن مستقر في حكومته». قلت: «نعم انه كذلك، انه مستقر في حكومته لأنه حائز ثقة فخامة

(*) هكذا في الأصل.

(**) وردت في الحياة عدد ٢٠٧٠ في ٦/ ٢/ ١٩٥٣ (شكوى).

الرئيس». فسألني عما كان من موقف لطفي الحفار في الآونة الأخيرة من جميل بك. فشرحت له نشاط الحزب الوطني[٢١] وشعور جميل بك بأنه مهدد، وكيف تدخل فخامة الرئيس وحمل لطفي بك وحزبه على التفاهم مع جميل بك. فأظهر النقراشي استحسانه لذلك، وسأل عن موعد نطر المجلس في تعديل الدستور[٢٢]، فأخبرته انه في آذار، والأمور سائرة سيراً حسناً، بفضل تمتع الحكومة بثقة فخامة الرئيس وثقة المجلس بفخامته.

(أعلمني الشيخ يوسف ياسين في ١٩٤٨/٢/٢ انه بلغ عزام باشا وصبحي الخضراء ان جلالة الملك عبد العزيز أمر بوضع السلاح المرسل من لدن جلالته تحت تصرف اللجنة الفنية. ولكنه أضاف انه أعلمهم فوق ذلك ان رأيه الشخصي، أي رأي الشيخ يوسف بأن الأوفق ان يوزع السلاح بالتفاهم مع المفتي)(*).

(**)مقابلة جلالة الملك فاروق يوم الخميس ١٩٤٨/٢/٥ الساعة ١٥, ١٢:

بادرني بالأسف لعدم استقباله اياي منذ اسبوع بسبب مرضه

(*) الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة عدد ٢٠٧٠ في ١٩٥٣/٢/٦ ويبدو ان هذه الجملة قد وردت خطأ في هذا المكان في المجموعة التي بين أيدينا والأصح أن تلحق بمذكرات البرازي خلال وجوده في السعودية وقبل مغادرته إلى مصر.

(**) ورد في الحياة عدد ٢٠٧١ في ٧ شباط ١٩٥٣ التعليق التالي:

«بعد ان قابل محسن البرازي رئيس الوزارة المصرية محمود فهمي النقراشي، دعي إلى مقابلة الملك فاروق، وها هو يدون تفاصيل المقابلة في وثائقه».

(كريب)، ثم سألني عن صحة فخامة الرئيس فأجبته بأنها حسنة والحمد لله. وبلغته تحيات فخامته، وقلت: «آثرنا كالمرة الماضية ان نبدأ بزيارة جلالة الملك عبد العزيز حتى نحمل لجلالتكم (أي للفاروق) آراء الملك السعودي». فقال: «حسناً فعلت». ثم ذكرت لجلالته، اني قمت بهذه الرحلة بأمر فخامة الرئيس، وذلك في البدء تنفيذاً لرغبة فخامته وفخامة الرئيس اللبناني اذ اجتمعا في شتورا وقررا الاتصال بالأقطار العربية الشقيقة طالبين إليها ان تزيد في مساعدتها لفلسطين لا سيما وان بعضها لم يكن أكمل تسليم حصته من السلاح[٢٣]. غير انني منذ مغادرتي دمشق علمت ان الحكومة المصرية قد قامت بتسليم القسم الأعظم مما هو مفروض عليها. كما ان جلالة الملك عبد العزيز أمر بإرسال كميات وفيرة وصلت إلى مصر. فقال جلالته: «ان الانكليز كانوا على وشك الاستيلاء عليها، ولكننا حلنا دون ذلك». فقلت: «نعم علمت هذا وانني أشكر جلالتكم على موقفكم النبيل وأرجو الله أن يمد حياتكم.. الخ». ثم قال: «اني أمرت بإعطاء أكبر ما يمكن من كمية السلاح». قلت: «نعم بلغني عطف جلالتكم». واستمر قائلاً: «يجب أن يعمل أكثر من ذلك من قبل الجامعة العربية، وسأحث عزام باشا من جديد، ولكن الواقع ان عزام باشا مقصّر». قلت: «انه رجل مريض وعمله واسع». قال «نعم، لذلك أشرت بوجوب تعيين مساعد له وهذا جد ضروري ويجب تنفيذ الفكرة». ثم عدت فأبديت ان سوريا تشعر بأنها في حالة حرب وانها بقرب جبهة حرب، واننا نقاسي صعوبة في تهدئة جماعات الشعب والتي تطلب السلاح واجتياز الحدود للحرب والقتال». قال: «نعم يجب مضاعفة

الجهود لدى الجامعة».

ثم انتقلت إلى بحث قضية المفتي قائلاً: «انه من الصعوبات التي تواجهها قضية فلسطين هو عدم الانسجام في العمل ورغبة المفتي في الاستبداد أو العمل بجانب اللجنة(*) بشكل يورث الاضطراب، فبالرغم من انه وافق على ايجاد اللجنة المنبثقة عن الجامعة، وبالرغم من موافقته على اختيار الأشخاص الذين الفت منهم اللجنة عاد الآن إلى الانتقاص من هذه اللجنة وصلاحيتها، حتى انه أوعز إلى رجاله بعدم الاعتراف على القيادة العامة، ولما ناقشناه الأمر أخيراً في القاهرة اعترف بموافقته على اللجنة وأعضائها، وضرورة وجودها ولزوم توحيد العمل ولكنه ادعى ان اللجنة لم تطلعه على أعمالها. ولما قلت له ان له فيها ممثلا(**)، قال، ان هذا الممثل لم يعد يسير بحياد من جهته، فأجبته: «إذا كان هذا الخلاف فبالامكان استبداله الخ..» فقال الملك: «كل هذا صحيح، ولكن المفتي تبين انه وحده المعترف عليه من لدن الفلسطينيين في فلسطين، وينبغي أن نجابهه بأمثال القاوقجي» قلت: «يا مولاي لا نريد ان نزيح المفتي، ولا أن ننتقص من مقامه ولكننا نبغي وحدة العمل وعدم التشويش والاضطراب، فما دام ثمة جامعة وهناك لجنة متفرعة عنها أوكلت إليها الجامعة العمل، ما دامت الدول العربية تبنّت قضية فلسطين، فينبغي أن يكون العمل والادارة منتظمين، لذلك فإني طلبت من جلالة الملك عبد العزيز كما طلبت من دولة النقراشي

(*) المقصود اللجنة الفنية العسكرية التي قررتها الجامعة العربية.

(**) هو صبحي الخضراء.

باشا البارحة أن لا يسلم المفتي سلاح(*) ولا مال، بل يسلم ذلك إلى اللجنة». وذكرت لجلالته ان المفتي قبض أخيراً مبلغ (٤٠) ألف جنيه من لجنة التبرعات المصرية. وذكرت جلالته بما كان قال لي في اجتماع سابق عن اتصال المفتي بالسوفييت وقبضه دراهم منهم. فاعترف بأن المفتي لا يركن إليه ولكن يجب مسايرته. فوافقت على مسايرته على أن لا يستأثر بالعمل. فوافق موافقة ضمنية. وبينت فيما يتعلق بفوزي القاوقجي انه الأرجح الآن في قبضة اليد وليس منه أي خطر. ثم سألت جلالته عن قضية مظهر باشا قائلاً: «ان فخامة الرئيس أمرني أن أسأل جلالتكم شخصياً عن هذه القضية». فقال: «وماذا تمّ بها؟ لا أدري». أجبت: «يا مولاي اعلمني وزير الخارجية المصرية ان طلب الموافقة المقدم من لدن الحكومة السورية رفع إلى السراي العامر». فأجاب: «انشغلت بهذه الآونة، وسأرى». فعدت إلى السؤال بإيضاح: «ان فخامة الرئيس يحب أن يعلم إذا كان جلالتكم اعتراض ما؟» فأجاب: كلا ليس لي اعتراض ». وأضاف بالفرنسية (انها مسألة «بروسيدو»(**) وكأنه يريد بذلك مسألة معاملات). وفي كل حال لحظت ان القضية فيها بعض الغموض.

ثم أشرت إلى فكرة الزيارة الملكية التي كان بلغنا إياها المرافق محمد حلمي بك. وقلت: «ان فخامة الرئيس كما ذكر لمحمد حلمي بك يحب أن يعلم قبل برهة عن تشريف جلالتكم

(*) هكذا في الأصل.

(**) وردت هكذا في الحياة عدد ٢٠٧١ في ١٩٥٣/٢/٧.

لسوريا الذي سيكون لدينا مهرجاناً، وذلك لأننا (كما عبر يوماً فخامة الرئيس «جماعة دراويش»). وينبغي أن نسعد بهذه الزيارة الملكية التي أظن ستكون في آذار». فأجاب جلالته: «لا أدري إذا كان يمكنني في آذار (مارس) لأن لدي بعض التدشينات». فقلت: «في كل حال الوقت الذي تختارونه هو المناسب، وانما يستحسن ان تتصلوا بفخامة الرئيس». قال: «لا شك». ثم بحثت في قضية المعاهدات الافرادية التي [illegible] بريطانيا عقدها مع الدول العربية. وسأل عما إذا كانت بريطانيا كاشفتنا بشيء من ذلك. قلت: «حتى يوم مغادرتي سوريا لم يحصل شيء كهذا، واعتقد انهم لا يكاشفون سوريا الا للآخر» قال: «عندي معلومات تؤكد انهم سيفعلون ذلك في هذا الشهر». ثم سأل عن لبنان. قلت: «لا أدري وقد يكون كوشف دون ان نعلم».

وقد ذكرت لجلالته ما كان من أثر حسن لحوادث العراق لدى جلالة الملك ابن سعود، وذكرت له ما علمته من تأجيل سفر الأمير فيصل إلى لندن. فأكد لي جلالته ذلك، وذكر ان موضوع عقد المعاهدة مع المملكة العربية السعودية قد أجل. وطلب إلي ان أبلغ فخامة الرئيس رجاؤه(*) بأن لا يبت بشيء بطلب الانكليز إذا قدم. وفي عدم تلبية طلب الانكليز فائدة كبرى لقضية فلسطين، فأجبت جلالته: «بأن فخامة الرئيس، كما تعلمون، هو أصلب الناس عوداً، وانه دون طلب منكم على ما أعلم ليس لديه اي استعداد لقبول الفكرة بعقد معاهدة واني سأنقل لفخامته طلبكم. وفي كل حال اعتقد ان أمراً كهذا سيطلع

(*) هكذا في الأصل.

جلالتكم عليه بواسطتي». قال: «أكون جد شاكر لذلك». وكنت نقلت إليه تحية جلالة الملك عبد العزيز وقوله ان المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا تؤلف وحدة متراصة وجبهة واحدة، فأكد ذلك جلالته. ثم جاء على ذكر تصريح الشيخ حافظ وهبة واستنكاره له. فقلت لجلالته: «انني استغرب إقدام أحد رجال الملك عبد العزيز على أي تصريح دون اذنه، ولا سيما إذا كان التصريح يخالف رغباته. وانا متأكد من ان هذا التصريح يخالف رغبته». قال: «صحيح لا يجسر مبدئياً أحد من رجاله على التصريح، ولكن حافظ وهبة رجل منغمس مع الانكليز، وهو وحده يجسر على التصريح». قلت: «اني قلت للشيخ يوسف ياسين ان ينقل إلى جلالة الملك الأثر السيء الذي أحدثه التصريح، وقد وعدني ان يفعل واعتقد انه فعل. وسأقول إلى وزير المملكة العربية السعودية في دمشق أن ينقل مثل ذلك إلى جلالة الملك». فقال: «أرجو ان تفعل». وبعد ذلك استأذنت، فكلفني من جديد بنقل تحياته إلى فخامة الرئيس.

محسن البرازي في مصر (*)

الثلاثاء ٢٩/٦/١٩٤٨[٢٤]

بعد أن قابلت عزام باشا وفهمت منه نفور النقراشي باشا من مقترحات برنادوت[٢٥]، واستنكار الأمير فيصل لها، قابلت الأمير فيصل الساعة (١:٣) في اوتيل مينا هاوس، فسألته رأيه في المقترحات وكان انهى تلاوتها بعد ان علم خلاصتها من عزام. فأجاب انه يراها فظيعة. وقد انتقل فوراً الى مخاطبتي قائلاً: «قد لا اراك بعد الآن منفرداً فبلغ فخامة الرئيس:

١ ـ «يجب ان تقوى جبهتكم وجيشكم لأن اليهود سيقومون بالقتال بشدة تجاه جبهتكم[٢٦]». فقلت: «اننا نزيد الآن عدد جندنا بدعوة جنود ومتطوعين جدد» فقال: «هذا لا

(*) جاء في تعليق الحياة عدد ٢٠٧٢ في ٨ شباط ١٩٥٣ ما يلي:

«بعد زيارة البرازي للملك فاروق كانون ثاني ١٩٤٨ تقفز الوثائق دفعة واحدة الى حزيران ١٩٤٨. ولا ندري اذا كان البرازي قد ترك وثائق عن تلك المرحلة لم تصل الى ايدينا، او ان ما ننشر هو كل ما دون. منذ زيارته تلك للملك فاروق وقعت مأساة فلسطين فدخلتها الجيوش العربية في ١٥ ايار ١٩٤٨ ثم وقعت الهدنة الاولى، مما يذكره القراء وقدم الكونت برنادوت مقترحاته.

وفي آخر حزيران ١٩٤٨ توجه البرازي الى القاهرة لأسباب ليست معينة في الوثائق، وها هو يذكر في وثيقة اليوم مقابلته مع الامير فيصل وزير خارجية السعودية في القاهرة.

يكفي بل يجب ان يقترن بالتسلح». وذكرت له بهذه المناسبة ما دار في تبادل البرقيات بين فخامة الرئيس وجلالة والده الملك حول ارسال قوة نجدية الى سوريا للقتال في فلسطين، وانه ينتظر ان تعسكر بجهات الجوف قرب الحدود». قال: «لا اعلم اذا كنتم لا تتحملون مشقة في تسيير هؤلاء الجنود».

٢ ـ موقف البريطانيين: سألته عما لمسه من موقف او اتجاه البريطانيين في موضع(*) فلسطين، فأجاب انه يعتقد ان البريطانيين يميلون الى الاخذ بمشروع التقسيم على ان تتقلص الدولة اليهودية، غير ان البريطانيين اذا اقدمت الدول العربية على العمل فانها تساعد ضمناً. وقد قال لي، دون ان اسأله، ان البريطانيين كانوا دعوه الى لندن للمباحثة بشأن العلاقات بينهم وبين المملكة العربية السعودية (اي بموضوع عقد معاهدة) وكان ينتظر ان يكون اندفاعهم شديداً. ولكنه لاحظ بعد وصوله الى لندن انه لم يعد ثمة اندفاع وربما كان ذلك بسبب حوادث فلسطين. سألته: «أو لم يباحثونكم في موضوع المعاهدة؟» اجاب: «تعرضوا للموضوع وحاموا حوله ولكنهم الآن غير مندفعين كالسابق؛ وقد أفهمتهم انه بالامكان الاتفاق على ما يريدون الوصول اليه عن طريق المعاهدة دون عقد معاهدة. وقد قنعوا تقريباً بوجهة نظري». ثم توجه اليّ قائلاً: «اسمع يا أخي، بلغ فخامة الرئيس ان البريطانيين غير ممتنين من جهتكم وانه يجب ان تحاسنوهم، هم يقولون نحن ساعدنا السوريين على نيل استقلالهم، وهم لا يظهرون تجاهنا تقرباً، بل بعض النفور والمعاكسة». وذكر لي عميق اثر الاستياء الذي ما زالوا يشعرون

(*) هكذا في الاصل.

به من موقف سوريا تجاههم في المؤتمرات، فقد قالوا له: «نحن قد نفهم موقف سوريا في موضوع مصر ضدنا في هيئة الامم المتحدة، ولكن لا نستطيع ان نفهم ولا نقدر موقف سوريا ضدنا في موضوع البانيا». واشار الى ابتعادنا عن الاستعانة بخبراء منهم، «فهم لا يريدون ان يفرضوا عليكم خبراء، ولكن إذا اردتم ان تستعينوا بخبراء اجانب فما يضركم ان تستعينوا بخبراء بريطانيين». قلت: «نحن لا نرتضي اخذ خبراء بريطانيين». قال: «علمت منهم أنهم قالوا(*) لكم عوضاً عن ان ترسلوا ستة ضباط مثلاً للتخصص في بريطانيا، فهم يرسلون لكم بعثة تأتي الى سوريا فتدرب وتخرج اضعاف هذا العدد. ونحن لدينا كما تعلم بعثة عسكرية بريطانية وليس من ذلك ضرر بل بالعكس يمكن في هذا الحال ان يمدوكم بالسلاح». ثم عاد فقال: انه «يجب ان تظهروا لهم منذ الآن انكم مستعدون في المستقبل لأن تتعاقدوا واياهم الخ...».

قلت: «نحن لسنا ضد البريطانيين بل نحبهم ونعترف بما لهم من يد في مساعدتنا ضد الفرنسيين. ولو انهم يساعدوننا الآن في موضوع فلسطين ويمدوننا بالسلاح لكانوا ربما هيئوا(**) الجو لدينا للاتفاق معهم في المستقبل، ونحن على كل حال عند نشوب حرب عالمية معهم مستعدون كما قلت يا سمو الامير ان نتفق واياهم على تنفيذ بعض المسائل (من تقوية جبهة او ناحية معينة مثلاً) دون ان نتعاقد». قال: «بينوا لهم استعدادكم وتقربكم منهم، هذا ضروري». وكنت حينما اشير بحديثي في

(*) هكذا في الاصل وقد تكون (قدموا).

(**) هكذا في الاصل.

موضوع فلسطين الى اطماع عبدالله المس صمتاً او انفعالاً فانتقل الى موضوع آخر، هذا بالرغم من تصريحه باستنكار مشروع برنادوت.

(في احاديث الامير فيصل مع جميل بك وعزام باشا، بلغ به الحماس في موضوع فلسطين ان قال أنه يجب ان نقطع علاقاتنا الدبلوماسية مع امريكا عند الاقتضاء وان نهددها في موضوع البترول).

حديث كريم ثابت في ١٩٤٨/٦/٢٩ (*)

دعاني الى الغذاء، ولم نستطع البحث بغير الامور العادية على المائدة بسبب وجود مدعوين آخرين، ولكنه كان يقول مداعباً، «نحن لا زلنا ننظر اليك كمستشار لا كوزير الخ». لهذا عاد فدعاني الى السهرة في سميراميس. قلت: «انت بدعوتنا» فألح، قلت: «ان جميل بك يصل المساء». قال: «انا ادعو جميل بك». قلت: «نرى بعد وصوله». وبعد وصول جميل بك اتصلت به وقلت: «نسيت ان اقول ان الهدية قُررت قبل مجيئي، والآن جاء جميل بك وهو يحملها (اي الوسام) لذلك فنحن ننتظرك على العشاء في ميناهاوس». وكان كذلك.

(*) قد يكون هذا الجزء المتعلق بحديث البرازي مع كريم ثابت نشر في الحياة عدد ٢٠٧٣ في ١٩٦٣/٢/١٠. إلا اني لم اتمكن من العثور على هذا العدد في مجموعة (الحياة) التي اطلعت عليها، وسيكون الاعتماد في هذا الجزء على المجموعة التي بين ايدينا.

زيارة عبدالله[٢٧]:

وقد تبسط بالحديث وبحث هو بنفسه دون استدراج منا في زيارة الملك عبدالله، وكأنه كان يقصد ذلك. فقال: «نحن اردنا هذه الزيارة التي كان يطلبها منذ زمن والتي التمسها مرات، وقد رغبنا ذلك للاطلاع على ما يرمي اليه من وراء زيارته للملك عبدالعزيز، لا سيما وان الملك عبدالعزيز كان يظهر حرصه وتشوقه الى معرفة شيء عن هذه الزيارة والقصد منها. لذلك عمدت انا يوم الجمعة الى رؤية فوزي الملقي[*] ورميت له أثناء الحديث عرضاً انه إذا كان الملك عبدالله يريد ان يأتي فأهلاً وسهلاً. لذلك اقول انه ليس للانكليز في موضوع زيارة عبدالله لجلالة الملك فاروق اي صلة وأثر. اما ابحاثه مع الملك فاروق فلم تتعدى اللياقات. وقد صرح عبدالله انه يترك المواضيع السياسية الى اللجنة السياسية والجامعة، ويهتم فقط بالقيادة[٢٨]. وقد بحث في ضرورة توحيد وتقوية القيادة. وكان هناك قصة الخليل (والحكام العسكريين)، وان عبدالله كان متأثراً لعدم السماح له بزيارة الجيش المصري. ولكن الملك اجاب بأنه هو نفسه لم يزر الجيش المصري في الجبهة، فلا يجوز ان يزوره غيره قبل أن يزوره هو[٢٩]. وقال بشكل سري ان عبدالله عرض على جلالة الملك صورة برقية يفكر ان يقترح على الملك عبدالعزيز ارسالها الى ترومان مآلها ان الملك عبدالعزيز يذكر ترومان ان الملك عبدالله الذي زار رئيس سوريا ولبنان والملك فاروق واجتمع بالوصي هو الآن عندي، وان جميع الملوك

(*) وزير الخارجية [illegible] في المملكة الاردنية [illegible] (*)

والرؤساء يطلبون من الولايات المتحدة ان لا تتحيز لليهود وان امريكا إذا تحيزت فسيؤثر ذلك على علاقاتها مع الدول العربية. وقد اجري بعض التعديلات على مشروع البرقية من قبل ابراهيم عبد الهادي باشا(*). وارسلت فوراً الى الملك عبدالعزيز نعلمه بالأمر موضحين له اننا نحن لسنا الذين اقترحنا البرقية، ولسنا ضدَّها وان الامر متروك على إرادة الملك عبدالعزيز».

وقد جاء جميل بك على ذكر الوسام الممنوح الى كريم ثابت فشكر. واستمزحه جميل بك في إقامة حفلة له، فأبى بالحاح مبيناً ان الظرف لا يساعد وحبذ عدم نشرها في الصحف، يكفي ان يعلم الملك ذلك. (وإذا كان جميل بك بحث معي وانا في السيارة موضوع ترتيب زيارة لفخامة الرئيس الى الملك فاروق، وذلك اثر قول خشبة باشا لي، وهو قول من عنده حتماً، بصدد سؤاله عن صحة فخامة الرئيس: «لم لا يخفّ رحاله؟». فقال جميل بك: «ماذا؟»، قلت: «معالي الباشا يقول كذا وكنت اجبت الباشا، والله ان مغادرة البلاد من قبل فخامة الرئيس الآن فيها صعوبة». قال جميل بك حينئذٍ: «ممكن». وانا إنما اجبت بالتحفظ خشية ان يفسر كلامي كطلب، وخشية ان يبلغ الأمر الملك، وان يكون لديه الآن ما يمنع من تحقيق الزيارة فنصل الى مأزق حرج. وانا علمت أثناء الغذاء من كريم ثابت عجبه لموقف خشبة باشا بالاستقالة ثم العودة، ولا سيما العودة للوزارة. ولكن جميل بك قال: «ممكن، يجوز ان نرتب

(*) رئيس الديوان الملكي منذ شباط/ فبراير ١٩٤٧.

هذا»). قلت لجميل بك، وهو يبحث مسألة تسليم الوسام الى كريم ثابت: «ما رأيك في اجتماع للملوك والرؤساء في مصر الآن؟، وحينئذٍ تحقق الفكرة التي كانت موضوع الكتاب* وانا حينئذٍ لم استطع متابعتها إذ سافرت، وانت يا كريم بك كنت مريضاً». قال: «والله الآن يبدو لي انه ممكن وسأعرض الامر على مولانا في القريب العاجل». قلت حينئذٍ: «لقد وضعت أسس التضامن العربي في انشاص[٣٠]، وقد وصل التضامن الى الاشتراك معاً في الحرب. فالاجتماع الآن بعد هذا التطور يكون في محله. ما ستعدّه اللجنة السياسية يمكن حينئذٍ ان يعطى له هذا الشكل الفخم من قبل الملوك والرؤساء الخ..».

ولما انصرفت من العشاء نزلت مع كريم ثابت في سيارته وتحدثنا بما يلي:

موضوع الحديث: قلت: «ان فخامة الرئيس لا يحب ان يقوم بأي عمل دون استشارة جلالة الملك، ولا يحب ان يحرجه بشيء، فإذا كان يرغب في اجتماع الملوك والرؤساء ففخامة الرئيس حريص على ان تكون المبادرة للملك، فيكون صاحب الاقتراح. ولهذا ففخامته كان ارسل ذلك الكتاب ليترك له البت في الموضوع». فقال: «نعم وجلالة الملك في ذلك الحين رأى ان الظروف لم تكن مؤتية(**) للاجتماع في ذلك الحين. ولهذا

(*) لم يعرف فحوى الكتاب المشار اليه ويبدو ان الرئيس القوتلي ارسل كتاباً للملك فاروق يقترح عليه الدعوة لاجتماع الملوك والرؤساء.

(**) هكذا في الاصل.

قلت لمظهر باشا حينئذٍ اذا شئتم يكون الجواب بهذا المعنى فنجيب. وإذا شئتم نعتبر الكتاب كأن لم يصل، وحينئذٍ لا نرسل جواباً». وأضاف: «ان مظهر باشا نقل ذلك لكم». قلت: «مظهر باشا كتب لي في الموضوع ولكنه لم يوضح لي الامر بالشكل الذي شرحته لي الآن» قال: «والله كدت ان املي عليه ذلك ليكون الاداء صحيحاً». ثم تحدثت في موضوع الملك فاروق، فأعربت عن عظيم تقدير فخامة الرئيس لجلالته وعن قوله دوماً عن حظ مصر والعرب بوجوده على عرش مصر لما يتحلّى به من رجحان على جميع الملوك في وطنيته. فأجاب ان جلالة الملك يقدر كذلك فخامة الرئيس.

حديثي مع البريغادير كلايتون (*)

قابلت عرضاً في صالون شبرد البريغادير كلايتون، وكان ينوي زيارة رياض بك (الصلح) فدعوته للجلوس معي وتحدثنا في موضوع فلسطين. فتظاهر انه لا يعرف شيئاً عن مقترحات برنادوت سوى ما قرأه في (المصري)، فبينت له بعض الزيادة على ما جاء في (المصري) واوضحت له (ولو انه عالم) ان الاتحاد (اونيون) يتضمن دولتين يهودية وعربية. وقلت له: «ان

(*) ورد في الحياة عدد ٢٠٧٤ في ١١ شباط ١٩٥٣ التعليق التالي:

«بينما كانت الجامعة العربية مجتمعة يومئذٍ في القاهرة لبحث مشكلة الهدنة في فلسطين وفد على القاهرة البريغادير كلايتون المندوب البريطاني الى الجامعة العربية، فكان قدومه سبباً في تأويلات كثيرة. وقد قابله المرحوم محسن البرازي في ٢٩ حزيران ١٩٤٨ وهذا ما كتبه في مذكراته عن هذه المقابلة:

برنادوت اصبح يهودياً اكثر من اليهود». قال: «لا شك ان مشروع التقسيم كما اوصت به الجمعية العامة لهيئة الامم خير من مشروع برنادوت». قلت: «وما يجب ان نعمل برأيك؟». قال: «يجب ان لا تقبلوا ولكن يجب ان لا ترفضوا». قلت: «وما تعني بعدم الرفض؟». فلم يفهمني تماماً رأيه ولكنه قال بعد ذلك انه برأيه يستحسن أن لا نرفض تمديد الهدنة[٣١] إذا طلب ذلك. قلت: «وما هو الحلّ بنظركم». قال بعد مغمغة: «ربما كان تعديل الحدود الواردة في مشروع التقسيم اوفق». قلت: «نحن لا نسلم بدولة يهودية». قال (متخلصاً): «اقصد ان مشروع التقسيم افضل لكم من مشروع برنادوت» (والرأي بالدولة اليهودية المصغرة يؤيد ما نقله الينا الامير فيصل عن رأي بريطانيا). قلت: «يجب ان تساعدونا، انتم اصدقاؤنا». قال: «في السلاح؟». قلت: نعم». قال: «لا نريد ان نصطدم مع الامريكان فإذا اعطيناكم السلاح، اعطى الامريكان اليهود السلاح، وحينئذٍ نكون اصطدمنا مع الامريكان عن طريقكم، وهذا ما لا نريده». قلت: «إذا بدأ الامريكان بمدّ اليهود بالسلاح، أفلا تمدونا؟» ففكر وقال: «الحقيقة لا أعلم، ينبغي لأجيب أن اعلم رأي حكومتي» ثم قال: «ولو فرضنا واعطيناكم السلاح، ولكن الامريكان يستطيعون ان يمدوا اليهود بأكثر مما نعطيكم». قلت: «لا بأس نحن واثقون من اننا نتغلب على اليهود، ولو كان مددكم الينا اقل من «الامريكان لليهود». وقد اعلمني ان ثلاث طائرات غادرت امريكا قاصدة فلسطين لتسلم الى اليهود. وقد وقعت احداها في البحر ووصلت الاثنتان الى

قورسيكا، ولا ادري ما تم بعد ذلك. قلت: «وهذا يدل على ان امريكا تغذي اليهود بالسلاح ولو بشكل غير رسمي». ثم عدت وقلت: «انكم يجب ان تساعدوا العرب وهذا في مصلحتكم. ونحن مستعدون ان نكون بجانبكم اذا نشبت الحرب، وليس في ذلك شك، كما نضع جميع امكانياتنا بجانبكم».

الاجتماع[*] بين فخامة الرئيس ودولة رئيس الوزارة جميل مردم بك ووزير الخارجية محسن من جهة ودولة مزاحم الباجة جي رئيس وزراء العراق من جهة ثانية وذلك في الساعة العاشرة في ٣٠ آب ١٩٤٨[٣٢].

ذكر مزاحم الباجة جي طرفاً من الحديث الذي أدلى به إلى وزير الخارجية (السورية)[٣٣] في ٢٩ آب عن موضوع رحلته إلى القاهرة[٣٤] قائلاً: «لا بد ان وزير الخارجية نقل إليكم الحديث». ثم انتقل إلى البحث في موضوع القيادة، وذلك بناء على طلب فخامة الرئيس. فقال مزاحم بك أن المصريين لم يوافقوا على تعيين مصري قائداً عاماً لذلك لم يبت في الموضوع. ولما سئل عن تسليم القيادة للجيوش الأردنية والعراقية إلى قائد عراقي أجاب، انه اتفق على أن تكون الجيوش الأردنية الموجودة في فلسطين والجيوش العراقية في امرة قائد عراقي مصرحاً بأن القائد الذي انتخب هو مصطفى راغب، وذلك لأن الملك عبد الله لم يوافق على نور الدين محمود وأصبح يكرهه بعد أن كان يوده. فبين فخامة الرئيس إلى مزاحم بك ما

(*) تعلق الحياة في عدد ٢٠٧٤ في ١١ شباط ١٩٥٣ على هذا الجزء من المذكرات بما يلي: «تنقطع وثائق البرازي عند هذه الفقرة في تفصيل ما جرى في القاهرة ثم تنتقل إلى ٣٠ آب تحت العنوان التالي:

نقل عن مصطفى راغب من أقوال فاه بها في حضور بعض رجال الوفد الذي ذهب إليه منذ عشرة أيام تقريباً إلى فلسطين لتوزيع الدقيق المرسل من سوريا إلى اللاجئين (ومن هؤلاء نمر الخطيب الذي قدم إلينا تقريراً بالموضوع). ومن أهم التصريحات لمصطفى راغب اعتقاده بعدم أهمية سقوط القدس بل إيثاره سقوطها معللاً ذلك بناحية عسكرية استراتيجية وتمنيه خذلان الجيش المصري بجهات القدس. وذكر انه أرسل الشخص حامل التقرير خصوصاً إلى القاهرة لمقابلة عزام وإيضاح الأمر إليه، ومن ثم مقابلته هو (الباجة جي) عن طريق عزام.

ثم اتجه الحديث نحو الملك عبد الله، وما نتج عن موقفه من مضار لفلسطين، وعن تخاذله وانقياده للانكليز وعن استعداده لكل عمل مهما كان شأنه في سبيل أطماعه. فكان مما قاله فخامة الرئيس ودولة الرئيس: «ان عبدالله ما زال يسعى للتفريق بين العراق وسوريا، وانه يجب أن يُعلم انه إذا لم يقص عبد الله فلا أمل في نجاح قضية فلسطين، ولا أمل في تقدم الجامعة العربية. إننا نريد مقاتلة اليهود وفي صفنا خائن!». ومما صرح به دولة الرئيس خاصة: «ان عبد الله وأمين الحسيني، إذا لم يقصيا فلن نستطيع القيام بأي عمل، وان من السهل اقصاءهما. أما عبد الله فهناك طريقتان لإقصائه، أما احتلال الأردن وخلعه وإقامة ابنه مكانه، وأما خلعه من الجامعة وإقامة ابنه كذلك مكانه. وأما أمين الحسيني فأمره أسهل، والمهم قطع الدراهم عنه». فكان جواب الباجة جي «إني أسلِّم بأن عبد الله هو علّة العلل وهو رجل مكروه في العراق، ولكن الصعوبة هي صلة

الأسرة المالكة، على الرغم من ان الوصي غير راضٍ عن أعمال عمه». ولما بحث عن استئناف القتال، تبين ان العراق يرغب في ذلك. وسلم مع فخامة الرئيس ودولة الرئيس ان قضية فلسطين لا تُحلّ إلا في القتال، وان الشعب العراقي لا يمكن ان يسلم مع أي حكومة إذا لم تستأنف القتال. ولكن جعل كل شيء منوطاً بمصر، إذ أن النقراشي كان قبل الهدنة الثانية التي قبلها بشيء من التصميم(*). فان ذلك ـ كما تبين فيما بعد ـ كان ناشئاً عن رفض شرق الأردن مواصلة القتال وبالتالي تراجع العراق واعتذاره عن القتال بعد إحجام الأردن. وإذ عاد البحث إلى موقف عبد الله ذكر مزاحم انه جاءت برقية من عبد الله إلى بغداد يقول فيها انه إذا لم تقف الصحف العراقية حملتها عليه، فانه سيضطر إلى مفاوضة اليهود، وعلق على ذلك مزاحم: «قد تكون هذه البرقية تغطية»، إذ علم انه اتصل باليهود سراً.

(**)الحديث بين دولة مزاحم بك ودولة جميل بك مساء في فندق الاوريان بالاس:

قال جميل بك لمزاحم بك: «لم توصلنا في حديثك إلى نتيجة واضحة ملموسة في موضوع استئناف القتال». فقال مزاحم

(*) هكذا في الأصل.

(**) تعلق الحياة في عددها ٢٠٧٥ في ١٢ شباط ١٩٥٣ بما يلي: «يتابع البرازي في الفقرة التالية تدوين المحادثات التي دارت أثناء زيارة رئيس الوزارة العراقية مزاحم الباجة جي لدمشق في ٣٠ آب وهذه هي الفقرة الأخيرة منها:

انه لمس من النقراشي باشا انه لا يرغب في استئناف القتال، اما العراق فمع رغبته في معاودة القتال الا انه لا يقدم على ذلك في حالة استنكاف مصر(*)

(**)حديثنا (جميل بك ومحسن) الجمعة في ١٠ أيلول ١٩٤٨ مع الوصي في القنصلية العراقية الساعة (١١)(٣٥).

بعد السلام والتحية، بحث جميل بك معه النقاط التالية:

١ ـ **إنشاء حكومة فلسطينية**(٣٦): بين جميل بك ضرورتها من جميع النواحي. أبدى الوصي بشكل لطيف صعوبة وجودها بجانب الجيوش. رد جميل بك ان من الممكن التغلب على الصعوبات، ولا سيما بشكل تأليفها، شارحاً ما تم الاتفاق عليه في اللجنة السياسية من جمع مؤتمر يضم الأعضاء الذين كانوا سموا من قبل اللجنة السياسية في الاجتماع الماضي والذين

(*) تعلق الحياة في عددها السابق بما يلي «هذا ينهي القسم الخاص بزيارة الباجة جي الى دمشق. وتنتقل الوثائق إلى اجتماع الجامعة العربية في القاهرة بعد اسبوع أي في أوائل أيلول ١٩٤٨.

(**) تعلق الحياة في العدد السابق بما يلي: «وها هو البرازي يصف في القسم التالي بعض ما جرى في القاهرة بادئاً بمقابلة جرت بين الوصي العراقي الأمير عبد الإله ورئيس الوزارة السورية جميل مردم ووزير خارجية سوريا محسن نفسه». وقد حدث خطأ في مكان ورود هذا الجزء من المذكرات في المجموعة التي بين أيدينا وجرى تصحيح ذلك وفقاً لما ورد في الحياة.

يمثلون جميع الأحزاب وفئات أخرى على أن يمتنع المفتي عن الاشتراك، فأبدى شيئاً من الموافقة.

٢ ـ قضية استئناف القتال وخرق اليهود للهدنة ومعلومات عن عزمهم مهاجمة العرب سواء في القدس أو بالجبهة الشمالية. فأبدى الوصي اهتمامه الزائد بالأمر وعزم الجيش العراقي على صد الهجمات اليهودية في جهات القدس واغتنام الفرصة لاحتلال القدس جميعها.

٣ ـ رجا جميل بك الوصي تأجيل سفره إلى الغد ليتسنى للنقراشي ورياض بك وجميل بك الاجتماع إليه، فوعد بالنظر في هذا الأمر وتحقيقه إذا لم يكن ثمة حائل بعد اتصاله بعمان لاستطلاع أنباء العراق.

حديث جميل بك ورياض بك والنقراشي مع الوصي مساء الجمعة ١٠ أيلول ١٩٤٨.

نقل لي جميل بك عن هذا الحديث ما يلي:

دار الحديث بشكل رئيسي حول امكان استئناف القتال في حال مهاجمة اليهود وخرقهم الهدنة في جبهة ما انى وجدت، ومباشرة جميع الجيوش العربية القتال في حالة مهاجمة اليهود العرب من ناحية ما. كان النقراشي يتذرع بعدم الموافقة على خرق الهدنة من جهتنا مثيراً جدلاً فقهياً لا طائل تحته. وقد وجه الوصي إليه السؤال التالي: «إذا خرق اليهود الهدنة في جهات القدس واشتبكوا بقتال مع الجيش العراقي، الا يهاجم الجيش المصري اليهود حينئذ في قطاعهم؟» فعمد النقراشي إلى نفس

الجواب والجدل بأنه لا يجوز خرق الهدنة، وانه إذا رأى الجيش المصري ان اليهود نكلوا بالجيش العراقي حينئذ يتدخلون. فتدخل جميل بك ورياض بك وبينوا ان كلمة تنكيل ليست في محلها. وانه في حالة مهاجمة اليهود في جهة ما يجب ان تشترك سائر الجيوش العربية بالقتال، واننا بذلك لا نكون خرقنا الهدنة، وينبغي ان لا نعير اهتماماً كبيراً لما قد يفسر لخرق الهدنة بعد ان يكون اليهود خرقوها، وبعد ان ثبتت نيتهم بالقيام بعمل يضعون فيه الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع. وبالنتيجة جرى تقريب النقراشي من وجهة نظر الجميع. (بحث أيضاً بموضوع الحكومة الفلسطينية، فكان الوصي يبدي قلقه من جهة موقف عمه الملك عبد الله واعداً انه سيعمل على اقناعه[*]).

[**]حديث محسن البرازي مع كريم ثابت يوم الجمعة مساء ١٠ أيلول ١٩٤٨.

بعد السلام والتحية أعاد كريم ثابت ما كان نقله إلينا أكرم زعيتر في موضوع زيارة فخامة الرئيس إلى القاهرة[***] إلى

(*) الجملة بين قوسين محذوفة في الحياة عدد ٢٠٧٥ في ١٢ شباط ١٩٥٣.

(**) تعلّق الحياة في عدد ٢٠٧٦ في ١٣ شباط ١٩٥٣ بما يلي: «يتابع البرازي في فصل اليوم من مذكراته تدوين الاتصالات التي قام بها في القاهرة أثناء اجتماع الجامعة العربية أوائل أيلول ١٩٤٨».

(***) تعلق الحياة في عددها السابق بما يلي: سألت الحياة الاستاذ أكرم زعيتر عن هذه الفقرة من وثائق البرازي فتفضل بالجواب: «ان ما ورد في هذه الفقرة صحيح تماماً. ففي ذلك الحين كان فخامة الرئيس القوتلي =

الملك فاروق، وخلاصته أنه يستحسن ألا تقع الزيارة أثر توقيع الهدنة الثانية ذاكراً ان المشروع ما زال موجوداً. فقد سألني عن موعد الزيارة للعراق فقلت ستكون في أوائل تشرين. وانتقل بعد ذلك يحدثني ان الوصي التقى بالملك في كلوب اليخت وانه قابله يوم الخميس في القاهرة ويعتقد انها مجرد زيارة شكلية مستدلاً على ذلك باستدعاء الوصي إياه (كريم ثابت)، وطلبه إليه ان ينقل إلى جلالة الملك ما نسي أن يقوله له من رغبة العراق بعقد معاهدة مع مصر. فأظهرت له استغرابي لنسيان الوصي موضوعاً هاماً كهذا كان بحث به مزاحم الباجة جي. فعزى ذلك إلى تهيب الوصي كلما دخل على الملك. ثم سألني عن رأيي في شاكر الوادي قائلاً: «ان هذا يظهر لي من ضروب التحبب ومن الاشارة إلى حظوته لدى الوصي كحظوة كريم لدى الملك!» وقد استنتج كريم من ذلك تلميحاً إلى الرغبة بتعيين شاكر الوادي وزيراً للعراق في القاهرة، وقال: «لا ندري ما هو الأفضل؟ هل الأفضل عدم قبول أمثال هذا وزراء مفوضين لدينا؟ أم الأرجح أن نقبلهم على هناتهم وعللهم؟ إذ قد يؤدون الغرض ويمكن قضاء ما يراد بواسطتهم لسبب اتصالهم الماس بالوصي».
أجبت: «هذا أمر تقدرونه أنتم أكثر مني، ولكني أحب أن أطلعكم فقط على ما أعرفه، وهو ان شاكر الوادي حتماً من

= يعتزم زيارة القاهرة وبغداد ودارت مباحثات تمهيدية في هذا الصدد، ورد ذكرها في فصول سابقة من وثائق البرازي، وصدف يومئذ ان جئت من دمشق الى القاهرة لمهمة خاصة، وبهذه المناسبة كلفتني المراجع السورية بصورة شخصية ان ابلغ الدوائر المصرية المختصة اقتراح الرئيس القوتلي بتأجيل موعد زيارته بسبب الهدنة الثانية وهكذا كان».

المقربين للوصي وللملك عبد الله، وذلك هو شأن أحمد الراوي الذي هو بمثابة مملوك لعبد الله ومعروف بنفاقه. وان هناك على ما يظهر خطة ترمي إلى حشد خاصة العائلة الهاشمية في المناصب في القاهرة وغيرها من العواصم العربية وحتى في الجامعة». وهنا استطردت لحملات العراق على عزام باشا بسبب عدم موافقته على ما يزعمون على تعيين أحمد الراوي مساعد أمين عام للجامعة ذاكراً أن سائر الدول العربية لا تقبل به. كما علمت ذلك نصاً سواء من رياض بك أو من الشيخ يوسف ياسين. كما ان النقراشي الذي كان تورط بكلمته أمام الراوي لمصلحته في هذا الموضوع عاد عن رأيه الأول.

ثم ذكرت ما يتصف به رجال العراق الآن من شيء من التدجيل وبينت استغراب النقراشي باشا مما نقله إلينا مزاحم الباجة جي من حديثه معه، وذلك ان مزاحم ذكر لنا جازماً ولرياض بك انه تباحث مع النقراشي باشا والسراي بعقد معاهدة بين مصر والعراق، عسكرية سياسية اقتصادية، وكان البارز في حديثه هو الناحية العسكرية، وان النقراشي باشا أنكر أن يكون مزاحم أتى على ذكر الناحية العسكرية انكاراً باتاً. وفي هذا ما فيه من الغرابة. فأيد لي كريم قول النقراشي وجزم بعدم إثارة هذا الموضوع لدى الملك. وقال ان الملك أبدى رعاية خاصة والتفاتاً لمزاحم وذلك ليظهر الفرق بين معاملته له ومعاملته لنوري السعيد. وقد لمست ارتياحاً لدى أوساط الملك لوجود مزاحم في رأس الحكم في العراق لأن في وجوده معنى سياسياً يخالف سياسة نوري السعيد.

مقابلة محسن البرازي للمستر كيلي وزير امريكا المفوض صباحاً الساعة التاسعة من يوم الخميس ١٩٤٨/٩/٢٣[*].

استقبلت الوزير الأمريكي بناء على طلبه لأمر مستعجل فحمل إليَّ مذكرة بموضوع خطاب الجنرال حول تقرير برنادوت الأخير[٣٧]. وبعد ان تلوتها طلب إلي موعداً للتحدث بصورة مسهبة في هذا الموضوع فأجبته: «الآن». فشرع يتحدث حديثاً دام ساعتين من الزمن. قال المستر كيلي: «أحب أن أتحدث إليكم بصراحة تامة، وبصورة شخصية راجياً منك أن لا تستعمل الحجة التي استعملتها[**] حكومتي بتشبيه موقف العرب تجاه اليهود بموقف أهالي كاليفورنيا ومن حولها، تجاه اليابان. لأن حكومتي تعلم حينئذ انني أنا الذي أوعزت لكم بذلك». قال: «كتبت مراراً للحكومة مؤيداً وجهة نظر العرب ومبرراً مخاوفهم. ومن جملة ما كتبت ان للعرب الحق ان يتخوفوا من الهجرة اليهودية، إلى فلسطين ومن إنشاء دولة يهودية. ويكفينا نحن الأمريكان لنفهم أوضاع العرب ومخاوفهم ان نفكر بوضع سكان مقاطعة كاليفورنيا ومخاوفهم إزاء هجرة اليابانيين حتى ان

(*) وردت هذه المقابلة في الحياة العدد ٢٠٨١ والعدد ٢٠٨٢ (١٩ و٢٠ شباط ١٩٥٣) على أنها جرت في ١٩٤٨/١٠/٢٣ واعتبرت الجزء الأخير مما وصل إلى الحياة من وثائق البرازي. ولكن تبين من المجموعة التي بين أيدينا ومن فحوى ما دار في المقابلة انها جرت في ١٩٤٨/٩/٢٣ وقبل لقاء البرازي بالقائم بأعمال المفوضية البريطانية بدمشق (دندس).

(**) هكذا في الأصل وقد تكون «إلى حكومتي».

الخوف شمل الولايات المجاورة، والولايات التي تليها. وقد بلغ الأمر حداً ان الكونغرس وضع قانوناً حظر فيه الهجرة وكذلك هو شأن العرب. غير أن جميع ما كتبت لم يؤثر، بل ان السياسة الأمريكية مشبعة بالفكرة اليهودية وقد أتيح لي أن أجوب الولايات المتحدة وان اطلع على رأي أرباب الفكر في أمريكا، فوجدت انهم بتأثير الدعاية الصهيونية ونفوذ اليهود المهيمنين على أمريكا وعلى الصحافة والمصارف ووكالات الدعاية والنشر والاذاعة وغير ذلك، أصبح الأمريكان يعتقدون أن اليهود لا سيما بعد اضطهادهم وتشريدهم من قبل الالمان ينبغي أن يجدوا في فلسطين كياناً يجمع شملهم. وان إقامة دولة يهودية صار راسخاً بفكر الأمريكان بشكل لا يمكن انتزاعه ولا مقاومته. بل ان الأمريكان إجمالاً ينظرون إلى العرب بعد دخول جيوشهم فلسطين كمعتدين!

«وقد بذل أصدقاء العرب جهوداً هائلة مثل المستر (وودثورث) ومثلي أنا بجانبه لتصحيح هذه الفكرة، ولتأييد حق العرب، فلم يفلحوا. ولكن اسمح لي أن أقول، ان جهود أصدقاء العرب لم تذهب سدى تماماً. إذ لولاها لكانت السياسة الأمريكية أشد تحيزاً، ولولاها لما كان قرار منظمة الأمم موجهاً تهديده في موضوع خرق الهدنة إلى العرب واليهود على السواء. ويجب أن نعتبر قرار منظمة الأمم المتحدة، هذا الذي يشكو العرب منه وينظرون إليه نظرة العداء لهم، يجب أن يعتبر كنصر للعرب. والفضل في ذلك إلى (وودثورت) وأمثاله. بعد هذا أحب أن أقول لكم كصديق، أظن لا تشكون بصداقته بعد أن

أعلمتكم ما أعلمت، إني أرى ان ليس من مصلحة العرب في شيء بأن يقاوموا الحلّ المقترح في تقرير برنادوت الأخير. والذي أجمعت أمريكا وانكلترا ثم فرنسا على تأييده، والذي ستقره هيئة الأمم المتحدة. وان هذا الحلّ هو أفضل ما يمكن أن يتوصل إليه، وان الرأي العام الدولي، والسياسة القائمة في الدول كأمريكا وبريطانيا هو انها لا تستطيع أن تشغل نفسها والعالم بعد اليوم، لا سيما والعالم الآن في بحران». قلت: «أظن أن هذا البحران بسبب تحرج الحال في برلين». أجاب مستأنفاً حديثه: «برلين ليست إلا ثقباً، ولكن هناك ما وراء برلين»، (ولم يخف مخاوفه من حدوث حرب عالمية). واستمر يقول: «ان المنظمة لن تحتمل مناقشات من جديد حول القضية الفلسطينية وهي عازمة على إنهاء هذه القضية قانعة ان حل برنادوت هو أفضل حل، لذلك ينبغي على العرب أن يدركوا مصلحتهم بضرورة الانصياع إلى حكم الأمم المتحدة. ان العرب لا يقوون على القضاء على دولة إسرائيل، بل ان اليهود هم الآن أقوى من العرب، وقد تبين ذلك في الحرب التي جرت في فلسطين، فالجندي اليهودي يقاتل بإيمان راسخ أرسخ من ايمان الجندي العربي(*)، والقيادة اليهودية واحدة وينفذ اليهود جميعاً أمراً واحداً، بخلاف ما عليه العرب الذين لا يخفى ما بينهم من اختلاف. وموارد اليهود الحربية والمالية أكبر وأجسم، وعطف العالم متجه إليهم الآن وإمكانياتهم العالمية باستيراد الأسلحة أضخم بكثير من إمكانيات العرب، فإذا اشترى العرب مائة اشترى اليهود ألف الخ...»

(*) هكذا ورد في الأصل.

«لذلك[*] من العبث محاولة أية مقاومة، بل ان محاولة كهذه ستكون وبالاً على العرب من الناحية الحربية ومن الناحية السياسية. وذلك لأن الجيش اليهودي الآن دون إمداد جديد أقوى من الجيوش العربية، ثم ان نتيجة المقاومة العربية ستؤدي إلى معونة الدول الرئيسية لليهود وسيرفع فوراً الحظر على الأسلحة لمصلحتهم، وقد يلجأ إلى معاونتهم حربياً. ولهذا أرى أنا الصديق للعرب ان ترضخوا للحكم وان تعملوا بعد ذلك إلى تقوية بلادكم وانهاضها اقتصادياً وصناعياً. وان الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لأن تساعد مالياً واقتصادياً سوريا والبلاد المجاورة العربية على التقدم الصناعي والاقتصادي. وكنت أشرت في حديث سابق إلى ما قاله لي بصراحة واخلاص الرئيس ترومان في هذا الصدد ان اليهود حائزون عطف الدول والرأي العام العالمي. ولكن لدينا مثلاً في أمريكا يقول (أطلق للعجل الحبل يختنق بنفسه)، واليهود لن تمضي سنوات حتى ينقلب الرأي العام العالمي ضدهم لأنهم بنفسهم ممقوتون. وإذا كانوا اكتسبوا العطف العالمي فلما أصابهم من اضطهاد نازي، ولكن بعد تأسيس دولتهم والموافقة على ذلك إثر الاضطرابات ومشاكل سيشعر العالم بأنه ارتاح من قضيتهم. فيجب على العرب الآن أن لا يعرقلوا قرار منظمة الأمم المتحدة، وبعد مضي سنوات لا بد

(*) في عدد الحياة ٢٠٨٢ في ٢٠ شباط ١٩٥٣ ورد التعليق التالي: «نقدم إلى القراء الجزء الأخير مما وصل إلينا من وثائق البرازي وفيه يستمر تفصيل الحديث بين وزير خارجية سوريا البرازي ووزير أمريكا المفوض في دمشق المستر كيلي وذلك في ٢٣ تشرين أول ١٩٤٨» وقد تبين من التدقيق في المجموعة التي بين أيدينا ـ كما ذكرنا سابقاً ـ أن المقابلة جرت في ٩/٢٣ وليس في ١٠/٢٣/١٩٤٨.

وان اليهود سيطمحون أكثر مما نالوا وسيحاولون التجاوز على العرب، وحينئذ سينتبه العالم إلى ازعاجاتهم، وينقلب عليهم ويقول، (حقاً أنهم مزعجون، أما كفاهم إننا ساعدناهم على إنشاء دولة إذا بهم الآن يعمدون إلى العدوان والتجاوز)، وحينئذ يكسب العالم العربي عطف العالم الدولي ويكون قوّى نفسه فيرد الغائلة عنه؛ ولربما استطاع إلى الوصول إلى غايته من تقويض الكيان اليهودي».

وأجبت: «اني موقن ايقاناً راسخاً انك يا مستر كيلي صديق للعرب، كما أشكرك على صراحتك. وإني متفهم تماماً قصدكم وغايتكم غير شاك بإخلاصكم. واسمحوا لي أن أقول (للتدليل على تفهم موقفكم) بأني أشبهكم بمحام عن شخص حكم عليه نتيجة خطأ قضائي وغفلة من المحكمة بعقوبة جسيمة كالحبس الأبدي أو كالأشغال الشاقة وهو بريء فيعمد هذا المحامي إلى إفهام موكله بأنه كما يعلم موقن من براءته ولكن الأمر أصبح مبرماً فيجب أن يذعن ويعمل على أن ينال بنتيجة حسن سلوكه التخفيف عن حالته، ويأمل بما قد يصيبه من عفو في المستقبل نتيجة لحسن سلوكه. ولكن إذا كان الحكم الصادر ضد البريء حكماً بإعدام أظن انكم تسلمون معي بأن هذا المحكوم عليه البريء، إذا كان يملك بعد ذلك بعض الحرية، فإنه سيعمل على الكفاح بغية إنقاذ نفسه. وإذا كان الحكم كما قلت دون الاعدام، كالحبس المؤبد يجب على أنصار البريء المحكوم أن يعملوا على ادخال الأمل إلى نفسه وعدم قنوطه باللجوء إلى الوسائل التخفيفية. ان تقرير برنادوت الأخير هو أشد هولاً من قرار

التقسيم الأصلي، فاعطاء اليهود مثلاً منطقة الجليل الآهلة بأكثرية ساحقة عربية ان لم يكن بالاجماع تقريباً، بل ان بعضها ما هو آهل بسكان عرب بالاجماع كمدينة عكا وكثير من قرى تلك المنطقة. ان اعطاء اليهود هذه المنطقة، لهو مما يحمل على القنوط. ولا أنكر عليك ان سوريا التي ينظر إليها كمتطرفة تشعر شعوراً عميقاً بتهديدها المباشر حينما تكون هذه المنطقة بيد اليهود. فكان الأولى حرصاً على السلم والسكينة في الشرق وأملاً في عدم مقاومتنا بالقوة القرار بحل القضية الفلسطينية، ان لا تسلم هذه المنطقة الغنية الآهلة بالعرب إلى اليهود، لا سيما بعد ان اسمعتمونا أنتم الأمريكان والبريطانيون مراراً ان الدولة اليهودية التي لا ترون مناصاً عنها ستكون صغيرة متقلصة! فتقرير برنادوت الذي تؤيدون جاء على خلاف ذلك. ان الدول العربية لن تطلب على ما اعتقد مثلاً تعديل الحلّ المقترح بتقرير برنادوت بإلحاق منطقة الجليل في القسم العربي لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف منها بالدولة اليهودية، وهذا ما لا تفعله قط، وستعلن جميع الحكومات العربية رفضها لهذا الحل. ولكن أنت بصفتك صديق العرب تعمل على ما هو في مصلحتهم، يحسن بك ان تعمل لدى حكومتك على تعديل هذا الحل إذا كنت موقناً بأنه لا مناص من هذا الحل. واني أطلب إليك ان لا تنقل هذا عن لساني حتى ولو بصورة شخصية، كما طلبت انت مني ان لا انقل ما كتبت لحكومتك. فأنا انما ارتأي عليك خدمة للغاية التي ترمي إليها انت، وهي ايجاد السكينة بعد صدور القرار من المنظمة ان تعمل هذا التعديل الذي أشرت إليه، لأن بقاء هذه المنطقة بيد اليهود سيكون مؤكداً مصدر اضطراب دائم

وانه سيسبب حتماً المقاومة بالقوة، تلك المقاومة التي تريدون اجتنابها».

فقال: «اني سأعمل كل ما استطيع، ولكني لا أعتقد ان ذلك سيجدي شيئاً، فالحكومات الموافقة على هذا الحل والمنظمة لن تريد اشغال نفسها بمناقشات جديدة، وان انشغالها في قضيتها مع روسيا مما يصغر أمام عينها مشكلة فلسطين وما يحملها على الجزم بانهائها كما ورد في تقرير برنادوت».

(*)مقابلة المستر دندس القائم بأعمال المفوضية البريطانية بدمشق يوم الخميس: ١٩٤٨/٩/٢٣ الساعة العاشرة في الخارجية.

استقبلت المستر دندس الذي كان وعدني بإعطاء النص الرسمي لخطاب بيفن في مجلس العموم حول قضية فلسطين اثر تقرير الكونت برنادوت. وقد ابتدأ حديثه قائلاً: (وهو يعلم عدم امتناننا لتصريح المستر بيفن) «بأنه يجب التأمل في الفقرة الأخيرة من الخطاب، وهي التي تشير إلى أن تأييد تقرير برنادوت لا يعني اعتراف الحكومة البريطانية بدولة اسرائيل». فأجبته فوراً:

(*) تعلق الحياة في عددها ٢٠٧٧ في ١٠ شباط ١٩٥٣ «تقف وثائق البرازي عند اجتماع الجامعة العربية في القاهرة في أوائل أيلول ١٩٤٨ عند الحد الذي وقفت عنده أمس ثم تنتقل بعد ذلك إلى دمشق بعد رجوع البرازي إليها من القاهرة، وكان يومئذ يتولى منصب وزير الخارجية فيقول». 'وكنا قد نوهنا سابقاً انه نتيجة للتدقيق في المجموعة التي بين أيدينا تبين ان هذه المقابلة قد جرت في نفس اليوم الذي التقى فيه البرازي بالوزير الأمريكي المفوض.

«ولكن تأييد هذا التقرير ينشىء دولة اسرائيل» فعمد إلى بيان الفرق بين ذلك وبين الاعتراف. وبعد انتهاء الجدل الفقهي، قلت: «لا أنكر عليك ان خطاب المستر بيفن جعلنا نشعر بخيبة». فقال: «ان المستر بيفن أو الأحرى الحكومة البريطانية تشعر ان الحل المقترح بتقرير برنادوت الأخير، هو خير ما يمكن الحصول عليه، وان من المستحيل حمل العالم على أفضل من ذلك، وان الدولة اليهودية قائمة لا يمكن الخلاص منها، وان الحكومة البريطانية تنصح سوريا والبلاد العربية عدم مقاومة قرار منظمة الأمم المتحدة المنتظر صدوره بتبني تقرير برنادوت. ان بإمكانكم عدم القبول أو الرفض، ولكن ما لا يجوز عمله هو المقاومة. اذ انكم ان فعلتم ذلك جعلتم منظمة الأمم المتحدة ضدكم، ولجأت الولايات المتحدة إلى رفع الحظر عن الأسلحة لمصلحة إسرائيل، وحينئذ يُقهر العرب. وإذا التزمتم السكوت ونفذ قرار المنظمة وضمنت المنظمة عدم تخطي اليهود الحدود المرسومة وعمد اليهود إلى التجاوز على البلاد العربية فإن الحكومة البريطانية ـ كما انا مفوض بابلاغكم ذلك ـ ستنفذ التزاماتها بموجب معاهداتها مع البلاد العربية. فلا تكتفي بمد هذه الدول بالسلاح، بل انها ستدافع عنها، ولا شيء يمنع الحكومة البريطانية بعد انتهاء الهدنة من تزويد سوريا بالسلاح».

سألت المستر دندس عن رأيه في موقف الملك عبد الله، هل يقبل الحلّ، أم لا[٣٨]؟. لا سيما وان هناك على ما جاء في التقرير احتمال ضم القسم العربي إلى مملكته»، فأجاب: «أشك في قبوله الحلّ، لأن القسم العربي قاحل». قلت: «ان عبد الله

يتمنى على ما نسمع أي قطعة لضمها، لأنه يعتبر ذلك ربحاً. ثم انتهيت من الحديث بقولي: «سندرس هذا البيان مع التقرير ونتقابل من جديد، ولكن لا أنكرك انه من المستحيل علينا أن نقبل به، واني أرى انه افظع من التقسيم الأول لأنه يعطي منطقة الجليل الغنية الآهلة بالعرب إلى اليهود». وقد سألته عن رأيه في تأليف الحكومة الفلسطينية قائلاً: «أليس من الموافق تأليفها؟» قال: «برأيي الشخصي نعم، وأنا دوماً كنت أفكر بذلك».

[*]مقابلة محسن البرازي لجلالة الملك فاروق في الساعة الثالثة والنصف من يوم الأربعاء ١٩٤٨/٩/٢٩ في يخت فخر البحار في ميناء الاسكندرية.

استقبلني جلالته ببشاشة وترحيب، وقد مازحني بقوله: «بدأت علائم السن تظهر عليك». فأجبت جلالته: «والله صحيح، كما ان علائم الصحة والنشاط مضافة إلى الشباب بادية على جلالتكم». فضحك. وقد بدأت الحديث بأن بلغت جلالته تحيات واحترام فخامة الرئيس ورفعت إليه كتاب الابلاغ([**]) بمناسبة تجديد ولاية فخامة الرئيس. ثم سألني عما إذا كنت أرى مانعاً من حضور كريم ثابت الذي كان رافقني، فقلت: «بالعكس، كريم هو سفيرنا جميعاً لدى جلالتكم». أخذ جلالته يتحدث عن جريدة (الصياد) التي تطبع في مصر وتهاجم الحكومة (الحكومة السورية) وتشير إلى مسألة الانتخابات فأجبت: «ان الصياد جريدة لبنانية». فانتبه إلى ذلك وأراد أن يغطي غلطته فساعدناه أنا وكريم. ثم قال كريم انه يجب ان ننبه صاحب الجريدة إلى اننا لا نسمح له بأن يتعرض للحكومات

(*) تعلق 'الحياة في عددها ٢٠٧٨ في ١٥ شباط ١٩٥٣ بما يلي: «بعد هذا ينتقل محسن البرازي بوثائقه إلى القاهرة، ففي نهاية أيلول ١٩٤٨ عاد البرازي الى القاهرة واجتمع الى الملك فاروق وهذا ما كتبه.

(**) فراغ في الأصل.

العربية وحكومة بلده ما دامت الجريدة تطبع في مصر! ثم سألني عن أولاد فخامة الرئيس، واهتم بنجل فخامته ذاكراً أنه يجب أن يعلم فخامة الرئيس ان لولده أباً ثانياً هنا(*)، وانه يريد أن يعلم حسان (نجل فخامة الرئيس) انه إذا كانت له حاجة فما له الا ان يتصل بأحد كبار الموظفين في السراي، وحاجته تقضى حالاً. وطلب أمامي إلى كريم ان يذهب ويبلغ حسان ذلك. فشكرت جلالته باسم فخامة الرئيس على عطفه هذا. ثم اوصى بوجوب الانتباه إلى رعاية شعور (حسان) القومي، وضرورة ايجاد الاتصال المستمر بينه وبين أهله، لأن المدارس الأجنبية تدس كثيراً في دروسها علينا وتعمل على اضعاف الشعور الوطني. فأكدت لجلالته، اهتمام فخامة الرئيس الشديد بهذا الموضوع، وبينت ما يتصف به حسان من دراية ورزانة وتقدير الأمور تقديراً أكثر من سديد، فسرّ لذلك، وأشار إلى انه حين كان بانجلترا لم يتأثر بالروح الأجنبية.

عرضت بعد ذلك على جلالته، اني انتهز هذه الفرصة الثمينة، لأعرب لجلالته ان فخامة الرئيس وجميع السوريين يشعرون شعوراً عميقاً لا مجاملة فيه، بأن جيش مصر لم يقتصر ما أدّاه من خدمات على مجموع القضية الفلسطينية، بل اختص كل بلد عربي. فسوريا تعلم ان دخول الجيش المصري إلى فلسطين جنّب سوريا غائلة كبيرة، إذ لولاه لكان اليهود حشدوا جميع قواهم ضد سوريا. فقال: «حقاً ان الجيش المصري دخل

(*) تعلق الحياة في عدد ٢٠٧٨ في ١٥ شباط ١٩٥٣ بما يلي: «وكان قد جاء إلى كلية فيكتوريا للدراسة».

فلسطين، ولم يكن يعلم أحد ذلك، حتى ان الحكومة المصرية (عدا وزير الدفاع) لم تكن تعلم حركة الجيش واتجاهه إلا قبل ساعات. أقول ذلك الآن ولو كان هذا الأمر غير دستوري تماماً». فقلت: «يا جلالة الملك، ان سوريا بأسرها، بل العرب جميعاً يعلمون، بل انهم شعروا منذ اللحظة الأولى، ان الفضل في دخول الجيش المصري فلسطين انما يعود لشخص جلالتكم»[٣٩]. ودعوت الله ان يمد بحياته قائلاً: «ان شاء الله سيعيد التاريخ نفسه». ثم عدت للبحث في استعداد سوريا ورغبتها لأن تنيط سياستها بسياسة مصر قائلاً: «ان تزعّم مصر للحركة العربية أمر واقع لا يحتاج إلى من يدلل عليه.. وان فخامة الرئيس يرغب في أن تعلم جلالتكم بأن ما ترونه حسناً نقره حسناً. فنحن قد نتجه اتجاهاً معيناً، ولكنا لا نمضي فيه إلا إذا اقترن برأي مماثل من قبل مصر. وان رغبتنا في موضوع فلسطين هي لا شك أن تسير حتى النهاية». فضحك وقال: «أنتم تعلمون إني شخصياً أحب دوماً أن أصل إلى النهاية، وهذا دوماً رأيي». وأشار إلى انه لو كان ذلك بشخصه وحده لمضى الأمر. قلت: «لقد قابلت دولة النقراشي باشا بصفتي وزير خارجية سوريا». فقال: «صحيح نسيت ان أهنئك بالمنصب». فشكرته وباحثته بالأمر، فكان خلاصة ما أدلى به إلى انه يستحسن ان ننتظر قرار الهيئة العامة لمنظمة الأمم، وحينئذ نعين الموقف. غير اني علمت منه ان الجيش المصري باق في مركزه. قال: «لا شك ان الجيش المصري باق في أماكنه ولن يتركها بحال من الأحوال» ثم قال: «أعلم فخامة الرئيس ذلك وقل له لا يستغرب في المستقبل انه في حالة نشوب حرب عامة وتهديد مصر من

جراء ذلك، أي إذا تهدد الوطن كله، ففي هذه الحالة الوحيدة ينسحب الجيش المصري من مراكزه، وذلك لأني بصفتي المسؤول الأول عن الدفاع عن مصر لا أستطيع إبقاء الجيش حينئذ بعيداً عن مراكز الدفاع». قلت: «هذا أمر طبيعي».

ثم عمدت للقول: «ان امكانيات سوريا قد تكون محدودة، ولكنها في المدة الأخيرة حصلت على بعض الكميات من الأسلحة، نأمل عن قريب الحصول على طائرات. لذلك نسبياً أصبحت تملك شيئاً لابأس به، فهي تضع قواها وإمكانياتها تحت تصرف مصر» فقال: «انا من قديم متأكد من ذلك». ثم تطرقت لموضوع الحكومة الفلسطينية، فوافق رأيه رأي النقراشي من وجوب مبادرة غير مصر الاعتراف بها. وعلل ذلك شخصياً بأنه إذا صدر الاعتراف من جميع الحكومات العربية (عدا شرق الأردن) فحينئذ يظهر الانشقاق جلياً. ويكون أثره غير مستحب. أما إذا جرى الاعتراف بالتواتر لم يبرز الانشقاق. فقلت: «سنفعل ذلك». ثم بحثنا بموقف عبد الله فقلت: «يؤسفنا أن يكون الملك عبد الله شاذاً». وذكرت اننا نحن في اللجنة السياسية شعرنا بالشبهات التي تدور حوله. ولكن الحرص على عدم الظهور منشقين حمل الآخرين على ايثار طي الأمر. وعلقت على ذلك: «بأننا نرى انه لا يمكن الاستمرار على مجابهة الأخطار في حين ان في صفنا من لا نأمن غائلته». قلت: «ان فخامة الرئيس وجميل بك صارحا مزاحم الباجة جي بذلك، وبينا له وجوب التخلص من عبد الله، وان الباجة جي وافق على ان عبد الله علة العلل». وبهذه المناسبة قال: «ان لي (عشماً) في

الباجة جي». قلت: «نعم انه رجل طيب ووطني. وقد جاء للحكم نتيجة ثورة تقريباً. ولكن رغم ذلك ورغم شعور الشعب العراقي بالتحمس ورغم التصريحات، فان العراق عملياً مع الأسف يساير شرق الأردن ويتأثر بموقفه. وان الباجة جي ينبغي ان يجزم في الأمر». فقال الملك: «لا شك انه لا يستطيع ان ينتظر طويلاً، وإلا انهار بنظر الشعب». ولما جيء على ذكر الوصي اثنى عليه. وقال ـ ولو كان الأمر سراً ـ ان الوصي شكا لجلالته من عمه قائلاً: «انه يحرج مركزه دائماً». فقلت: «عليه ان يضع حداً لتصرفات عمه، وان لا يعرض نفسه لنقمة الشعب العراقي بسبب عمه».

(*)مقابلة السيد الوزير المفوض في مكتب الشرق الأوسط(٤٠) بالمفوضية السورية في القاهرة ٣/ ١٠/ ١٩٤٨ الساعة السادسة.

قال لي الوزير بعد التعارف، انه تلقى رسالة من حكومته ليبلغني إياها هنا. كما ان المستر (برودمين) يبلغ مثلها إلى الحكومة السورية في دمشق. وتتلخص الرسالة في النقاط الثلاث الآتية:

النقطة الأولى: جواباً على حديثي مع المستر دندس بخصوص مقابلتي للمستر بيفن في باريس وذلك للبحث في

(*) تعلق الحياة في عددها ٢٠٧٩ في ١٦ شباط ١٩٥٣ بما يلي: «بعد مقابلة الملك فاروق تنتقل الوثائق إلى مقابلة جرت مع الوزير المفوض في مكتب الشرق الأوسط بالمفوضية السورية في القاهرة».

اتفـاق دفـاع مشتـرك، أثنـاء انعقـاد اجتمـاعـات منظمـة الأمـم المتحدة[٤١]. قال الوزير:

«أ ـ ان المستر بيفن يرحب بالاجتماع على ان يكون بعد ١٩٤٨/١٠/٢٥.

ب ـ انه لا يستطيع الدخول ببحث في أمر الدفاع المشترك دون أن يطلع على ذلك بالبدء الحكومة الفرنسية. ويرى أيضاً انه لا يمكن البت بهذا الاتفاق إلا بعد الانتهاء من قضية فلسطين».

فأجبته فوراً: « ـ إنني لم أباحث المستر دندس بموضوع تعاهدي، بل بالعكس قلت له ان سوريا لا تحب ان ترتبط بشيء تعاقدي. وقد تحدثت يوماً للمستر دندس قائلاً: نحن ليس بيننا وبينكم نزاع، بل هناك صداقة ولا يوجد ما يفرق بيننا غير قضية فلسطين. وان على انجلترا ان تدرك مصلحتها التي هي الوقوف إلى جانب العرب وليس الوقوف إلى جانب اليهود. فينبغي أن تؤيدوا العرب في موقفهم هذا، ونحن إذ (نودكم) نرغب في أن تكون بيننا صداقة، ونحن مستعدون في حالة نشوب حرب ان نضع جميع إمكانياتنا في مساعدتكم. لذلك يجب ان نعلم في حالة نشوب حرب جديدة، ما هو نوع المساعدة التي ترغبون بها من أصـدقـائكـم. فكـان ذكـر لـي علـى سبيـل المثـال استعمـال المطارات، وأجبت ان ذلك ممكن. وسألته في المدة الأخيرة إذا كان يستصوب الاجتماع مع المستر بيغن. وان نتخذ لذلك فرصة اجتماع الهيئة العامة للمنظمة فنلتقي بالمستر بيفن دون ان يبدو الاجتماع مقصوداً تشد له الرحال مثلاً للندن. فاستصوب ذلك. امـا أن يكـون تـاريـخ الاجتمـاع بـالمستر بيفـن بعـد ٢٥ اكتـوبـر

فموافق، على ان يكون محدداً في ٢٥(*)). لأننا سنسافر إلى العراق (رئيس الوزارة وأنا ووزير الخارجية(**)) بصحبة فخامة الرئيس في ٢٣ فبعد عودتنا يمكننا ان نسافر. لذلك ما نقل فهو مغلوط. وعلى ذلك لا أرى لزوماً لبحث النقاط المتفرعة».

النقطة الثانية: بحث الوزير البريطاني بشأن الحكومة الفلسطينية التي تألفت في غزة[٤٢]. فقال: «ان الحكومة البريطانية ترى من الخطأ تأليف هذه الحكومة، وان ذلك ضد مصلحة العرب لأنه سيشجع اليهود لأن يطالبوا بجميع فلسطين. وان من الخطأ الاعتراف بها لأن ذلك يناقض مشروع برنادوت الذي يضم القسم العربي لشرقي الأردن. لأن اليهود سيستغلون ذلك في العالم مبينين مناهضة العرب للمشروع وطموحهم في حيازة جميع فلسطين. ثم ان تأليف حكومة خاصة لنفوذ المفتي الذي اعلن نفسه منتخباً كرئيس للمجلس التابعة له الحكومة يسيء إلى العرب لما للمفتي من سوء سمعة دولية، وسيستثقل العرب ذلك. ولما كانت الحكومة السورية هي رأس حركة تأليف هذه الحكومة، فان الحكومة البريطانية تسترعي نظرها إلى المساوىء التي ذكرتها، ونرجو ان لا تعترف بها».

فأجبته: «ان الحكومة السورية ليست رأس الحركة، وليس ثمة حكومة دافعة وحكومة مدفوعة. فاللجنة السياسية قررت ان من حق الفلسطينيين ان يؤلفوا حكومة؛ وانهم إذا الفوا حكومة

(*) هكذا في الأصل.

(**) هكذا في الأصل والأصح وأنا وزير الخارجية.

وجب على الحكومات العربية ان تعترف بها. ونحن نرى ان تأليف الحكومة الفلسطينية هو لخير العرب، اما أن يكون ذلك مدعاة لليهود ليطالبوا بعموم فلسطين، فهم سيفعلون ذلك وسيطلبون أكثر من ذلك سواء اؤلفت(*) الحكومة الفلسطينية أم لم تؤلف. أما ما كان من شأن المفتي، فالحكومة نصحته بأن لا يشترك في الحكومة ولا في أي تكوين له صلة بالحكومة وهو الآن ليس عضواً فيها. وكنا نود لو لم يكن يشترك في المجلس. واعتقادي ان مسألة وجود المفتي أو عدم وجوده في المجلس ليس أمراً رئيسياً». ثم قلت: «انني اغتنم هذه الفرصة لأبين لكم ما شعرتم لا بد انتم به، وهو ان موقف بريطانيا الأخير بالاندفاع والحماسة لتأييد مشروع برنادوت، ترك أثراً سيئاً في جميع البلاد العربية وخيبة أمل». فراح يبرر موقفها ويبين انها مضطرة إلى تبني المشروع وطلب مناقشته بسرعة، وان ذلك لمصلحة العرب. واتى على ذكر القبول بدولة يهودية صغيرة، وانه يضمن للعرب عدم اتساعها. فأجبته: «ان بريطانيا تركت العرب يطردون من حيفا ويقتلون على مرأى منها، في حين انها اعلنت انها مسؤولة عن الأمر وحماية الأرواح، واعلنت انها لن تقبل بحل لا يرضى به الفريقان، ثم اندفعت في تأييد مشروع برنادوت الذي يرفضه العرب.. الخ. واننا لم نعد نثق بالضمانات، لأنه يقال لنا دوماً نحن أمام الأمر الواقع الخ»...

النقطة الثالثة: قال الوزير: «ان الحكومة البريطانية تكلفني بأن أعلن لكم بأنها لا تؤيد أطماع ملك شرق الأردن في موضوع

(*) هكذا في الأصل.

سوريا الكبرى (إذا كان له أطماع» الخ. . . (كالتصريحات السابقة المألوفة). فأجبت: «اني أسجل ذلك كما سجلت من قبل تصريحات مماثلة بلغنا اياها». ثم قال: «ان المستر بيفن مستعد لأن يبحث معكم إذا شئتم أن تباحثوه في هذا الموضوع (سوريا الكبرى).

[*]رحلة محسن البرازي إلى بغداد في يوم الخميس ٢١/ ١٠/ ١٩٤٨.

رحلت إلى بغداد لأمرين:

١) الاتصال برئيس الوزارة العراقية والبحث معه بشأن ضرورة مساهمة العراق بعمل مشترك لتخفيف الضغط على الجيش المصري[٤٣].

٢) البحث بتأجيل رحلة فخامة الرئيس.

وصلت إلى بغداد فأبلغني في المطار عفيف بك الصلح[**] بأنه أرسل لنا برقية باهتمام العراق للاشتراك بعمل مسلح.

(*) في عدد الحياة ٢٠٨٠ في ١٨ شباط ١٩٥٣ ورد التعليق التالي: «هنا تنتقل وثائق البرازي الى نهاية تشرين أول ١٩٤٨ إذ سافر البرازي إلى بغداد لأسباب يذكرها في ما يلي: وكانت يومئذ معركة النقب قد بدأت في ١٤ منه وهاجم الصهيونيون الخطوط المصرية في جنوب فلسطين رغم الهدنة، وأخذوا الجيش المصري على حين غرة. ولندع الوثائق الآن تتكلم».

(**) وزير سوريا المفوض.

فقلت: «سراً انها وصلتنا ولكني اتجاهل وصولها». وفي السيارة أطلعني أحمد باشا الراوي على برقية وردت لهم من المفوضية العراقية في القاهرة، وإذا بها مرسلة من عبد الجليل الراوي تتضمن نفس البرقية الواردة من عزام باشا (طالبة أن يقوم العراق بعمل مسلح لتخفيف الضغط عن الجيش المصري)(*). وفي الأوتيل فهمت من بهاء البكري (القائم بالأعمال) ان الوصي استدعاه بسبب اعتكاف عفيف بك (وقد علمت انه أخفى سؤال الوصي عن الوزير وذهب مكانه)، وأعلمه أنه يرى تأجيل زيارة القوتلي لبغداد بسبب حوادث حرب فلسطين. وعلمت من عفيف بك بعد ذلك انه ذهب مستصحباً بهاء البكري إلى بيت مزاحم بك بغية استيضاح الأمر (لأن بهاء الدين لم يوضحه له تماماً)، فأكد لهما الخبر. وأنهما كانا على وشك إرسال برقية لدمشق بالأمر عندما أبلغا خبر قدومي، فصرفا النظر عنها. (وقد تحققت ان الوصي استدعى بهاء البكري الساعة التاسعة صباحاً). وقد علمت منهما ان وزير الأردن أبلغهما انه سيتغيب عن بغداد أثناء الزيارة لأنه لن يستطيع حضور الحفلات وان سيده الملك عبد الله أوعز له بذلك محتجاً انه مستاء من قضية اعتراف العراق وسوريا بالحكومة الفلسطينية.

مقابلة مزاحم بك في ٢١/ ١٠/١٩٤٨.

قابلت مزاحماً في بيته، فأكد لي خبر اقتراح التأجيل،

(*) الجملة بين قوسين وردت في الحياة عدد ٢٠٨٠ في ١٨ شباط ١٩٥٣.

فأجبته: «نحن كان لدينا رغبة ملحة وأنت كذلك، ولكنا نقدر الظروف». فجزم بضرورة الزيارة فوراً بعد محرم العاشر منه. وقد شكى شكوى مريرة من موقف النقراشي الذي لم يوافق على توحيد القيادة وتسليمها إلى مصر، ولم يقبل مناقشة ايجاد خطة لعمل مشترك مسلح ضد اليهود فيما إذا اضطرنا اليهود للحرب. وقد بينت له انه لمصلحة العراق وسمعته ولمصلحة القضية العربية الفلسطينية ينبغي مؤازرة مصر حالاً فوافق على ذلك، وطلب فوراً مقابلة الوصي. وإذ كان الوصي غائباً في قصره بنزهة، فقد طلب انتظار عودته، كما طلب وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش صالح حرب باشا(*). وقد عاد هؤلاء للشكوى من النقراشي. فقلت: «نحن الآن أمام أمر واقع». فأوضحوا ان الوصي قرر السفر إلى عمان يوم السبت، وانهم ابرقوا إلى مصر لدعوة النقراشي ووزير الدفاع المصري ورئيس أركان حربهما إلى عمان، وذلك للمداولة بالخطر المشترك. قلت: «هذا حسن جداً؛ ولكن يستحسن أن يحصل ما لا يمكن تلافيه يوم الجمعة مثلاً (لا سمح الله)». وطلبت الاسراع إذا أمكن، فعارضنا بذلك الوادي وصائب(**)؛ ووافق بعكسهما الباجة جي وطلب سفرهما إلى القاهرة في اليوم التالي يوم الجمعة تلطيفاً للمصريين وعودتهما بنفس اليوم أو ثاني يوم صباحاً إلى عمان، ولكنهما عارضا مبينين انه لا حاجة لذهابهما لمصر بعد أن قرر الوصي

(*) الأصح صالح صائب ليس صالح حرب (وزير دفاع في عهد وزارة عليْ ماهر ١٩٤١ ثم رئيس جمعية الشبان المسلمين).

(**) هو الفريق صالح صائب باشا رئيس الأركان العراقي.

الذهاب يوم السبت وانتظار مجيء رجال مصر للاجتماع. وقال مزاحم معهما بلزوم حضور جميل بك، فقلت: «لا شك جميل بك سيلبي الطلب». (مبيناً ان الأفضل ان يكون الاجتماع بمقر الوصي بالزرقاء). وكلمت بذلك مزاحم الباجة جي والراوي على حدة شارحاً رجحان عدم عقده في عمان اجتناباً لتدخلات عبد الله.

الاجتماع بالوصي:

ذهبت نحو الساعة الثامنة صباحاً إلى القصر حيث قابلت الوصي، أبدى أيضاً شكواه من النقراشي. قرأت له عبارة عزام (وعدم تحرك مصر(*) ترك أثراً سيئاً). وعلق قائلاً: «لا يجوز ان يُترك مجال للدعاية السيئة» وأبديت لسمو الوصي بعض المخاوف، فتحمس وطلب من الراوي وصائب أن يهيئا السفر ثاني يوم، أي الجمعة، على أن يصلوا نحو الساعة الخامسة. وطلب تصحيح البرقية التي كانت أعدت إلى المفوضية العراقية بدعوة النقراشي وحيدر باشا للمجيء بأن يحضرا بعد ظهر الجمعة. ورجا ان يأتي جميل بك. فقلت: «لا شك انه يحضر ما دمتم سموكم دعوتموه وأنتم ذاهبون». وقد أبدى الوصي استعداداً حسناً، وقال لمزاحم، انه استدعى اليوم السفير (سفير بريطانيا)، فأجاب بالإيجاب وباحثه بشدة (صيّح عليه) في موضوع السلاح الخ... ثم ذكر قضية تأجيل الزيارة (زيارة

(*) هكذا وردت في الأصل والمقصود (العراق).

فخامة الرئيس إلى بغداد) قائلا: «البيت بيتكم متى شئتم تأتون ولكن الظروف الآن تقضي برجحان التأجيل» قلت: «والله نحن رغبتنا شديدة ولكن لا يسعنا إلا تقدير الظروف»[*][٤٤].

(*) بعد هذا الجزء من المذكرات يرد في المجموعة التي بين أيدينا نص الحديث بين جميل مردم بك ومحسن البرازي يوم الجمعة ١٠ أيلول ١٩٤٨ مع الوصي في القنصلية العراقية في القاهرة. وقد ورد مكان هذا الحديث خطأ، ووضعته في مكانه الصحيح في ص ٤٩. أما في عدد الحياة ٢٠٨١ في ١٩ شباط ١٩٥٣ فقد ورد بعد هذا الجزء من المذكرات المقابلة التي جرت مع كيلي الوزير الأمريكي المفوض في دمشق على أنها جرت يوم الخميس ٢٣ تشرين أول ١٩٤٨. وقد وضعت المقابلة في مكانها الصحيح في ص ٩٥.

القسم السادس

[*]مذكرات محسن البرازي في عهد حسني الزعيم[(٤٥)].

يوم الأحد في ٣ نيسان صباحاً: خابرني الزعيم حسني بك في الهاتف قائلاً بعد السؤال عن صحتي، إذا كانت الشرطة العسكرية تزعجني (هنا عبارة غير مفهومة بالفرنسية[**]). وقلت: «وهل أرسلتم له أحداً من جديد». فأجاب: «كلا، كنت خابرتك بالأمس لتذهب إلى مقابلته ثم عدلت بعد ذلك، لأن الشعب جاءني طالباً حلّ المجلس، فحللته..». وفي اليوم نفسه[***]، جاءني الزعيم قائلاً: «لدي مندوبان من قبل جلالة الملك فاروق يريدان أن يطمئنا على صحة فخامة الرئيس،

(*) هذا الجزء من المذكرات ورد في هذا الموضع في المجموعة التي بين أيدينا وان كان حصل خطأ في التسلسل الزمني إذ وردت أحداث يوم ٧ نيسان ١٩٤٩ قبل أحداث ٣ نيسان ١٩٤٩). ولكنه نشر في الحياة (عدد ٢٠٥٣ و ٢٠٥٤ في ١٦ و ١٨ كانون ثاني)، في مطلع المذكرات أي قبل تقديم الوثائق المتعلقة بالفترة التي سبقت انقلاب حسني الزعيم.

(**) الجملة بين قوسين وردت في الحياة عدد ٢٠٥٤ في ١٨/١/١٩٥٣.

(***) في الحياة ـ العدد السابق، ورد (اليوم التالي).

فأعلمتهما انه بصحة جيدة وانه معزز، وعرضت عليهما ان يقابلا فارس بك(*) ويقابلانك لأنكما رأيتما الرئيس، فهما سيزورانك». قلت: «أهلاً وسهلاً ومرحباً». وقد زاراني حقاً في المساء وهما محمد حلمي حسين بك ومحمد يوسف بك يرافقهما القائم بأعمال المفوضية المصرية والاستاذ أبو درة الملحق الثقافي في المفوضية. وقد طمأنتهما عن صحة فخامة الرئيس. وذكرا لي طرفاً من حديثهما مع حسني بك، وقد أرادا ان يطمئنا على استبعاد عبد الله والمطامع الهاشمية فطمأنتهما. وطلبا إليّ أن أقابل الزعيم فخابرته قائلاً: «أرى انه لا بد من ان نتقابل» فرحب بذلك وأرسل لي سيارة أقلتني إلى وزارة الدفاع حيث استقبلني فوراً في الساعة التاسعة والنصف تقريباً، وقد مكثت لديه نحو نصف ساعة.

وخلاصة حديثه ما يلي:

قلت للزعيم: «كنت قابلتني في دائرة الشرطة يوم الانقلاب، وطلبت إليك اعادة فخامة الرئيس فرفضت. والآن اسمح لي ان انصح لك من جديد اعادته وتلافي الأمر». قال: «هذا مستحيل، ألا ترى نقمة الشعب؟» قلت: «ما تسميه نقمة الشعب وشغبه نحن نعرفه حق المعرفة. أنا أحبك يا حسني بك، وانت تحبني وثق باخلاصي. ان هذه الحال لا تدوم، ولا يمكن لها أن تدوم. فالبلاد لا يمكن أن تحكم باستمرار بهذا الشكل من القوة.. لذلك يجب أن تفكر بمخرج. وخير مخرج هو اعادة الرئيس، ويمكن الاتفاق معه. وهو رجل أيّدك دوماً، ويتمنى

(*) فارس الخوري. وهو رئيس المجلس النيابي.

الآن أن يسير وإياك يداً واحدة لحكم البلاد حكماً قانونياً حازماً». قال: «هذا لا يمكن». وذهب يتبين الأخطار الخ. . .

قلت: «أحب أن تتذكر من هم الذين هاجموا الجيش وهاجموك في المجلس ومن هم الذين دافعوا عنك. اذكر ان خالد بك هو الذي دافع عنك تجاه النواب الذين ذهبوا بعد الانقلاب يتملقون لك»[٤٦]. ثم قلت: «إذا كنت عازماً على أن لا تلين بموضوع اعادة فخامة الرئيس فاسمح لي ان اذكرك بشيء، وهو اننا لا نستطيع ان نستغني عن البلاد العربية واعترافها بالحكم في سوريا. ولديك أكبر دولة هي مصر ويليها المملكة العربية السعودية فهما يهمهما بالدرجة الأولى المحافظة على سلامة سوريا ونظام حكمها الجمهوري، وعدم تحقيق المطامع الهاشمية التي هي (سوريا الكبرى أو دولة الهلال الخصيب)».

فأكد انه يناهض المطامع الهاشمية، وانه حشد قوى تجاه الحدود الأردنية استعداداً للطوارىء. قلت: «ان المصريين قلقون، وانا طمأنتهم وقلت لهم، لو كان حسني الزعيم متفقاً سابقاً مع الأردن لكانت جيوش الملك عبد الله دخلت سوريا. ثم علام حسني بك يقوم بالانقلاب لحساب عبد الله مجازفاً بحياته ولا يقوم بذلك لحساب نفسه؟» فقال: «هي الحقيقة». فقلت: «إذن يجب ان تؤكد للمصريين ذلك». قال: «أكدت لهم» قلت: «زدهم طمأنينة، وأرى ان تقابلهم من جديد». قال: «طيب، سأفعل». قلت: «إن من جملة العوامل التي تحمل الملك فاروق والملك عبد العزيز على تأييد فخامة الرئيس القوتلي هو معرفتهما انه متصلب بالدفاع عن سلامة سوريا وجمهوريتها ضد الأطماع الهاشمية فالأشخاص تزول. لذلك فهم متى أيقنوا

بموقفك الحريص على سلامة سوريا سيطمئنون إليك». ثم عدت من جديد إلى موضوع فخامة الرئيس وقلت: «تستطيع أن تجد حلاً وسطاً، يعاد الرئيس وتبقى أكثر الصلاحيات لك وذلك عن طريق تعديل الدستور». فقال: «لا يمكن»، قلت: «وما هو التعديل الذي ستجريه» فقال: «سنتبع نظام حكم جمهوري شبيه بدستور أمريكا» قلت: «ليتك خبرتني قبل اقدامك على العمل» قال: «هذا غير ممكن». قلت: «أسلم بذلك ولكن ليتك خبرتني قبيل اعتقال فخامة الرئيس لكنا اتفقنا مع فخامة الرئيس على أن يؤيد حركتك، وحينئذ كنت بقيت وإياه على وفاق». قال: «تمّ الآن».

عاد مساء في الساعة العاشرة فخبرني ان المندوبين لديه، فقلت: «إذا كان بالإمكان أن يمرا عليّ صباحاً». وضرب لي موعد بواسطته الساعة التاسعة من صباح الاثنين. زاراني صباح الاثنين يصحبهما القائم بأعمال المفوضية والملحق الثاني، فتحدثنا بنفس الموضوع، وقصصت عليهما طرفاً من حديثي مع الزعيم. وقد طلبا إلي بإلحاح أن أكون على اتصال مستمر بالزعيم. وفي الساعة الثانية عشر والنصف تقريباً عادا وحدهما لزيارتي وبحثا معي قضية الكتاب الذي ينوي الزعيم ارساله إلى جلالة الملك فاتفقنا على الشكل، استدعيت نذير فنصة وافهمته بضرورة اتباع هذه الطريقة أي بتوجيه الكتاب إلى الخارجية المصرية عوضاً عن توجيهه للملك. فذهب على أن يقنع الزعيم بهذا الشكل.

يوم الخميس في ١٩٤٩/٤/٧ نحو الساعة (١١) اتصل بي الزعيم (حسني الزعيم) هاتفياً وقال لي، الرئيس استقال وكذلك

خالد بك[٤٧]. ثم تلا علي استقالة الرئيس وأضاف: ان محمود عزمي مندوب الجامعة العربية سيقابل الرئيس وقد سمحت له بالمقابلة ليرى بأم عينيه ان الرئيس مكرَّم ومعني به. وقد فكرت في ان تذهب وإياه، وسأخابرك مساء اليوم لأن الأوفق ان تذهبوا ليلاً حتى لا يراكم الناس. وفي المساء نحو الساعة السادسة والنصف أرسل لي سيارة وفيها اثنان من الشرطة العسكريين، قادتني إلى وزارة الدفاع، ودخلت على الزعيم فوجدت لديه محمود عزمي بك. ثم استدعى الرئيس عدنان مالكي فرافقنا إلى مستشفى المزة الذي كان مخفوراً ومحروساً حراسة وخفارة كاملتين. وقد وصلنا إلى هنالك نحو الساعة السابعة فأدخلنا إلى غرفة تقع بين غرفة فخامة الرئيس وغرفة خالد بك. وقد طلبت من الرئيس مالكي ان يتصل بالزعيم ويستأذن منه ان أزور خالد بك، فأذن. كما استأذن منه عن ايصال كتابين بسيطين استحضرتهما معي على عجل ليتسلى فخامة الرئيس بقراءتهما. ثم خاطب الزعيم أحد الحراس (بالهاتف)[*]، فقال له افتح باب الغرفة (غرفة الرئيس) فقال، فتحتها. حينئذ دعانا للنهوض فنهضنا ودخلنا على فخامة الرئيس. فأخذت بيده (وهو ينازعني اياها) فقبلتها، وقبلني. ورحب بمحمود عزمي قائلاً: «مفاجأة سارة». وكان فخامته مستلقياً في السرير. وكان الرئيس مالكي افهمنا، كما افهمنا الزعيم حسني انه لا يجوز التحدث بغير المجاملات.

سأل محمود عزمي فخامة الرئيس: «البارحة قدمتم استقالتكم؟» فسكت هنيهة، ثم أجاب: «ليلاً!». وبعد هنيهة

(*) هكذا وردت في الحياة عدد ٢٠٥٣ في ١٦/كانون ثاني ١٩٥٣.

ايضاً قال: «ليس لهذا اهتم، المهم صيانة الاستقلال للبلاد، اما ما عدا ذلك فأمور عارضة نحن الأشخاص نزول والبلاد يجب أن تبقى!». وكان يوجه لنا الأسئلة العادية ـ ولكن النظرات كانت ذات معان عميقة ـ مستفسراً عن صحة الأهل الخ... ثم قال: «عرفناك يا محمود بك سنة ١٩٢٥ في مصر حيث كنا أثناء الثورة السورية». وبعد ذلك قال: «في سنة ١٩١٦ سجنت لدى الأتراك سبعة أشهر» وبعد ذلك أيضاً قال: «منذ سنة ١٩٠٨ وأنا أعمل لخدمة البلاد فيكون مضى على ذلك (٤١ سنة)». سألته بإلحاح عن صحته، عن معدته و (بواسيره)؛ فقال: «الآن احسن من الأول، لأول مرة تشعرني القرحة بالألم، ولكن الآن أحسن». سألته إذا كان رأى بالبروز شيئاً من آثار (نزف خفيف). فقال: «في اليوم الأول، ثم خف وانقطع بعد ذلك». سألته إذا كان يأكل لحماً، فأجاب: «لا لم آكل اللحم لأنه يحتاج إلى حركة». ثم قال لمحمود عزمي: «لدينا لله الحمد جيش حسن، جيش أصبح مجهزاً تجهيزاً مناسباً، ويمكن الاعتماد عليه، لا أقول وحده، بل بالاشتراك مع الجيوش العربية، هذا يبشر بالأمل». أما من جهة العناية به، فأثنى عليها. سألته إذا كان يريد أن تأتي حرمه لرؤيته، فأجاب ملحاً جازماً بالنفي. ولما هممنا بالانصراف، قال لي: «عد لعندي دقيقتين بعد زيارتك لخالد بك وكن وحدك مع أحد الضباط لأني اريد ان أحدثك بشيء».

ذهبنا لغرفة خالد بك فرحب بنا، وقد لحظت لديه نشاطاً

أكثر من فخامة الرئيس. وقال لنا ما قاله فخامة الرئيس من ان المهم المحافظة على استقلال البلاد وعدم حصول تصدع في

وحدة البلاد وان التبديل والتغيير في الحكومات بالنسبة إلى ذلك أمر لا يذكر الخ... وقال خالد بك ذلك جواباً على قولي له إذ سألني كيف الأحوال فقلت: «ونحن سكوت والهوى يتكلم». وفكان خالد بك يلعب الورق وحده حينما دخلنا عليه. أما صحته، فقد شكا زيادة السكر لديه، وأخبرني انه لزم الحمية بعد ذلك.

تركت محمود عزمي بك لدى خالد بك وعدت لغرفة فخامة الرئيس مع الرئيس مالكي الذي استأذن الزعيم بهذه الزيارة، فقال لي فخامة الرئيس بلّغ الزعيم حسني بك ما يلي:

١ ـ ان لديّ في القصر أوراقاً هامة جداً لها صلة بسياسة الدولة(*) ولا سيما المخابرات مع الدول العربية ورؤسائها. وأكثرها انت مشترك به وكلها مطلع عليه. وان لدى الزعيم مؤتمنين، فليجعل عدد الذين يطلعون على هذه الأوراق محدوداً، وليوصهم كثيراً بالكتمان. فهذه الأوراق تنفع الزعيم والعهد الجديد والبلاد، وفي شيوع مضمونها ضرر للجميع. ويمكنه إذا شاء استجلاء بعض غوامضها بالرجوع إليك لتشرحها له.

٢ ـ بلغ كل أحد انه لا ينبغي الاهتمام بشخصي، لا في الداخل ولا في الخارج. فمن مصلحة البلاد ان لا يهتم بي، بل يبقى الاهتمام بالبلاد واستقلالها. هذا كل ما أريد أن أقوله، ثم ودعناه وانصرفنا(٤٨).

(*) ورد في الحياة عدد ٢٠٥٤ في ١٩٥٣/١/١٨ ما يلي: «طالع القراء في القسم المنشور أمس من مذكرات البرازي تلك الفقرة التي أشار فيها الرئيس القوتلي (إلى الأوراق الخطيرة) الموجودة في خزانته، والى مساهمة البرازي في وضعها، والوثائق التي ستنشرها الحياة ابتداء من غد هي جزء من تلك الأوراق».

الهوامش

القسم الاول

(١) مشروع سوريا الكبرى تحت التاج الهاشمي ظل يشغل الامير عبدالله منذ قدم عمان ١٩٢١، رغم معارضة الانتدابين البريطاني والفرنسي. وقد طرحه لأول مرة في مذكرته الى المندوب السامي في تموز ١٩٤٠ طالباً بضرورة اصدار تصريح رداً على وعود دول المحور بدعم الوحدة السورية. وكذلك طلب من وزير المستعمرات اللورد لويد معونة بريطانيا لتحقيق المشروع، ولكن بريطانيا لم تعر اهتماماً لمشروع الامير. وبعد صدور تصريح ايدن وزير الخارجية البريطاني في ايار/مايو ١٩٤١ حول عطف الحكومة البريطانية على تدعيم الروابط بين الدول العربية، واصل الامير السعي لتحقيق مشروعه في وحدة سوريا كخطوة رئيسية قبل أي نوع من التحالف مع سائر الاقطار العربية، وأجرى مباحثات مع الوزير البريطاني للشرق الاوسط في ايلول/سبتمبر ١٩٤١ طالباً إفساح المجال لشرق الاردن من اجل السعي الجدي لتكوين الوحدة التابعة للمجموعة السورية بأقاليمها الأربعة، وحاول الأمير الحصول على تأييد عربي للمشروع. وارجأت بريطانيا النظر في الموضوع ريثما تستقر الاوضاع السياسية. واوضح الامير الخطوط الرئيسية لمشروعه خلال مشاورات الوحدة في خريف ١٩٤٣، ولم تؤيد بريطانيا وفرنسا المشروع وعاد الأمير بعد الحرب العالمية الثانية للدعوة الى مشروع سوريا الكبرى مجدداً بعد أن نال شرق الاردن استقلاله في آذار/مارس ١٩٤٦. وفي حفل افتتاح البرلمان الأردني في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ أُعلنت سورية الكبرى رسمياً مبدأ في السياسة الخارجية الاردنية. ولم يدع مناسبة تمر من غير ان يؤكد على هذه القضية. وفي آب/اغسطس ١٩٤٧ اراد الملك عبدالله ان ينقل الأمور إلى الذروة بالدعوة الى اجتماع (للحكومات السورية القطرية) لبحث خططه الخاصة بالاتحاد. وجوبهت المحاولة بالمعارضة والخصومة في دمشق والرياض والقاهرة وبيروت، واعادت كل عاصمة تأكيد ارتباطها بميثاق الجامعة العربية الذي يكفل استقلال الدول الاعضاء.

(٢) كانت صداقة القوتلي مع البيت المالك السعودي تعود الى اوائل العشرينيات، فقد عمل افراد اسرة القوتلي سنوات طويلة وكلاء تجاريين للسعوديين في دمشق، كما ارسل القوتلي عدداً من السوريين الموهوبين الى الملك ابن السعود ليكونوا مساعدين له (مثل يوسف ياسين الذي اصبح فيما بعد المستشار الرئيسي للملك في الشؤون الخارجية). وقد ازدادت الصلة بين القوتلي والملك السعودي قوة بالدعم السياسي المتبادل وكان ذات أثر حاسم في عمل القوتلي وفي توجهات سوريا الخارجية.

(٣) منذ ١٩٢١ بقيت الحدود الجنوبية لشرقي الاردن هي الحدود القديمة لولاية الشام العثمانية، والتي تنتهي الى الشمال قليلاً من معان. كما كانت اراضي الحجاز تمتد الى هذه الحدود تقريباً. إلا إنه بعد سقوط المدن الرئيسية الحجازية في أيدي السعوديين وتنازل الملك حسين عن العرش ومغادرته الحجاز الى العقبة في ١٩٢٤، أسرعت الحكومة البريطانية وطلبت من الأمير عبدالله ان يحتل منطقة معان. ولم تعين الحدود الجنوبية لشرقي الاردن بصورة رسمية إلا في ايار/مايو ١٩٢٧ حين وجه جلبرت كلايتون مذكرة الى ملك نجد والحجاز بشأن الحدود بين الحجاز وشرقي الأردن التي تمتد جنوباً الى خليج العقبة. وقد تنازل ابن سعود لبريطانيا، نظرياً على الاقل، بمسألة العقبة ومعان (اللتين كانتا تابعتين للحجاز في عهد الشريف حسين) فلم تذكرهما معاهدة الصداقة الجديدة بين الملك ابن السعود وبريطانيا سنة ١٩٢٧، وإنما الحقت بها رسالة من ابن السعود يحتفظ لنفسه بحق المطالبة بهما.

(٤) في سبيل إعطاء الدولة الأجهزة الحديثة، عمد الملك عبدالعزيز منذ ١٩٢٦ الى استخدام بعض الخبراء من غير اهل نجد والحجاز، ولكنه كان يتجنب الاوروبيين وفضل ابناء البلاد العربية المتطورة، فكان فؤاد حمزة الفلسطيني الاصل يعمل وكيلاً للخارجية ويساعد الامير فيصل في اختصاصاته، وكذلك لعب الشيخ حافظ وهبة القاهري المولد دوراً كبيراً في علاقات المملكة الخارجية وشغل منصب السفير السعودي في لندن، وكان وكيل الديوان الملكي الشيخ يوسف ياسين من ابناء اللاذقية ووفد الى السعودية سنة ١٩٢٣ وعمل محرراً في جريدة (ام القرى) حتى كسب ثقة الملك فصار من اهم مستشاريه.

(٥) تعود علاقات ابن سعود ببريطانيا الى معاهدة دارين ١٩١٥ التي وضعت ابن سعود في مصاف امراء الخليج الآخرين. وبعد ضم الحجاز اخذ يتطلع لتعديل المعاهدة التي لم تعد لائقة بمكانته الجديدة وتوصل في ١٩٢٧ الى اتفاقية جدة التي تحتوي على الاعتراف بالإستقلال والسيادة الكاملة لملك الحجاز ونجد وتوابعها وإلى توثيق روابط الصداقة بين الطرفين، وجددت معاهدة جدة عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٣ حيث اضيف نص يشير الى انها ستجدد تلقائياً ما لم يخطر احد الطرفين الآخر برغبته في انهائها. ورغم ان الولايات المتحدة هي صاحبة امتيازات النفط منذ ١٩٣٣ إلا أنها اعترفت لبريطانيا بالتفوق السياسي في منطقة الخليج، وفي السعودية. لذلك كانت تتعامل مع ابن السعود عن طريق السفارة البريطانية في جدة، ولم تنشىء تمثيلاً دبلوماسياً خاصاً قبل ١٩٤١. وحين توقفت اعمال استغلال النفط بسبب وقوع الحرب، طلبت الولايات المتحدة الى بريطانيا بتقديم القروض، هذا في الوقت الذي كانت تستفيد فيه بريطانيا من المعونات الأمريكية. واستمر ابن السعود ينظر الى بريطانيا على انها صديق له في المجالات الدولية.

(٦) خرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وهي عازمة على تعديل معاهدة ١٩٣٦. وكانت النقطتان اللتان لحق البلاد حيف خاص بهما ابقاء الجيوش البريطانية في مصر وقضية السودان، حيث كان المصريون يطالبون بأن يجلو حتى العدد المحدود من القوات البريطانية التي سمحت بإبقائها المعاهدة للدفاع عن قناة السويس. أما بشأن السودان فقد كانت مصر ترى أن الحكم الثنائي لم يكن سوى ستار تتستر به السيادة البريطانية التامة، وتصر على وحدة وادي النيل. وبدأت المفاوضات مع الحكومة البريطانية ١٩٤٦ لتعديل المعاهدة حين كان صدقي باشا (المستقل) يرأس الوزارة. وعقد اتفاقية مع ارنست بيفن تنص على الجلاء عن قناة السويس على أن يستمر الوضع الراهن في السودان مدة من الزمن. وتقرر ان تستبدل حماية الجيوش البريطانية للمنطقة بترتيبات معينة لإنشاء جهاز دفاع انجليزي مصري. وجرى تبادل متطاول في المذكرات حول الاختلاف في التفسير انتهى اوائل ١٩٤٧. وكان صدقي باشا قد استقال في كانون اول/ ديسمبر ١٩٤٦، وخلفه محمود فهمي النقراشي باشا (الزعيم السعدي)، واخذ

بممارسة ضغط مزدوج على بريطانيا للحصول على حلٍ يرضي الرأي العام، وذلك بمحاولة الضغط على بريطانيا التي انهكتها الحرب واستغلال اهتمام امريكا المتزايد بالشرق الاوسط. وطريقة الضغط الأخرى تنطوي على عرض النزاع الانجليزي المصري على انظار الأمم المتحدة (صيف ١٩٤٧) لأن وجود الجيوش البريطانية في مصر والسودان يعد انتهاكاً لمبدأ التساوي في السيادة ويهدد الأمن العالمي. وكان رد بريطانيا ان المعاهدة ما تزال نافذة. وبقي الأمر على ما كان عليه، ودخلت مصر الحرب في فلسطين في وقت وصل شعور الجماهير المعادي لبريطانيا الى الذروة.

(٧) بحث (الامير) عبدالله مع الامير عبد الاله إبن اخيه والوصي على عرش العراق بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ احتمال قيام وحدة بين العراق وشرق الاردن، وعرض عليه عدة اقتراحات لم تلق نجاحاً بسبب المعارضة في سوريا ولبنان اللتين رأتا فيهما الخطوة الأولى نحو سورية الكبرى، ومن السعودية ومصر اللتين تعارضان اي توسع للقوة الهاشمية، ومن العرب القوميين في كل مكان الذين يرتابون في روابط عبدالله ببريطانيا، ومن السياسيين العراقيين الذين لم يستسيغوا أمنية عبدالله في التدخل في شؤونهم الداخلية، كما ان بريطانيا لم تشجع قيام اتحاد بين العراق وشرق الاردن رغبة في الحفاظ على موقعها القوي في شرق الاردن بعيداً عن تسرب النفوذ العراقي. ولم يكن امام عبدالله غير الرضا عن معاهدة تحالف وإخاء قائمة مع العراق في ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٤٧ وضعت موضع التنفيذ في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٧. وتنص المعاهدة على إقامة تحالف دائم بين البلدين والتشاور باستمرار لتحقيق اهداف المعاهدة وفي حالة تعرض احد الطرفين لخطر الحرب يوحد الطرفان جهودهما لحل النزاع بالطرق السلمية.

واخطر مبدأ احتوته المعاهدة النص انه في حالة حدوث اضطراب او فتنة داخل اراضي احد الطرفين يتعهد الفريق الآخر باتخاذ التدابير اللازمة لعدم تمكين المتمردين من استخدام اراضيه او ايصال الاسلحة لهم، ويمكن التعاون بجميع الاشكال لقمع الفتنة. ونصت المعاهدة على توحيد الأساليب العسكرية وان يقوم كل فريق بتمثيل الآخر في حالة عدم وجود سفراء له في دولة اخرى ونصّت على إقامة لجان دائمة ذات سلطات تنفيذية في جميع ميادين التعاون المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية.

(٨) تعود علاقة ابن السعود بالأمريكيين الى عام ١٩٣٣ حينما رجح عرض شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا على عرض شركة نفط العراق من اجل التنقيب عن النفط. هذا رغم المركز الخاص الذي يتمتع به الانجليز لدى الملك، ربما لأن العرض الامريكي كان يفضل عرض نفط العراق من حيث طريقة الدفع، وربما فضل الامريكيين لإقامة نوع من التوازن مع النفوذ البريطاني المتفوّق سياسياً واقتصادياً. وتأسس فرع خاص للتنقيب عن النفط في السعودية عرف باسم شركة (ارامكو) واسهمت فيه شركة تكساس. وبعد ثلاث سنوات تنقيب عثر على النفط بكميات تجارية قرب الظهران وانشيء خط انابيب من الآبار الى الدمام. وما كادت الحكومة السعودية تعد نفسها للتوسع في استغلال النفط حتى قامت الحرب وتعذر على الشركة القيام بنقل النفط عبر البحار. ولأغراض سياسية حثت الحكومة الامريكية بريطانيا على أن تقدم القروض للسعودية لتعوضها عن التوقف في استغلال النفط. وكانت الولايات المتحدة تسلم حتى ذلك الحين لبريطانيا بالاولوية في الشؤون السياسية بالشرق الاوسط. ولم يظهر النزاع على النفوذ الاقتصادي والسياسي الا بعد نهاية الحرب.

(٩) منذ ١٩٤٣ ازداد نفوذ الاحتكارات البترولية في السعودية واصبحت شركة ارامكو (كاليفورنيا ارابيان ستاندارد اويل كومباني) تملك اسطولاً من ناقلات البترول والطائرات. وانشأت الحكومة الاميريكية في الظهران (مقر ارامكو) بين ١٩٤٤ و١٩٤٦ أكبر قاعدة جوية في المنطقة. وخلال لقاء الملك عبدالعزيز وروزفلت في شباط/فبراير ١٩٤٥ في مصر (البحيرة المرة) اتفق، بالإضافة على منح امريكا تسهيلات عسكرية خلال الحرب، على تأكيد الامتيازات الاقتصادية السابقة، والموافقة على مد انبوب للبترول الى ساحل المتوسط. وبعد انتهاء الحرب استأنفت ارامكو اعمالها على نطاق واسع، ومن اجل فتح أسواق جديدة. واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها السياسي المتصاعد بعد الحرب لتستأثر وحدها بنفط السعودية وأدى التوسع الهائل في أعمال الاستخراج والتنقيب إلى دفع مشروع بناء خطوط الأنابيب على مسافة طويلة تصل بين حقول السعودية وموانيء المتوسط (تابلاين). وقد لاقت قضية منح الشركة تسهيلات عبور من العربية السعودية الى البحر المتوسط صعوبات في سوريا بوجه خاص،

فقد صوّر معارضو الحكومة الأمر بأنه طليعة الاستعمار الامريكي. بل رأى الوطنيون ضرورة استخدام العرب للنفط كأداة للضغط على الولايات المتحدة التي منحت كل تأييدها للحركة الصهيونية؛ ولذلك حثوا المجلس النيابي على رفض الاتفاق. وظل مجلس النواب متردداً أمام مشروع (التابلاين) حين وقع انقلاب حسين الزعيم فتم توقيع الاتفاق دون مجلس نيابي.

(١٠) في خضم الحملات الإعلامية والسياسية ضد مشروع سوريا الكبرى إدعت بريطانيا موقف الحياد. ففي ١٤ تموز/يوليو ١٩٤٧ اعلن وزير الدولة البريطاني ماكنيل «ان حكومة جلالته تعتبر هذا الموضوع من اختصاص اهالي سوريا والدول العربية الاخرى. إن لدى الموظفين البريطانيين في بلدان الشرق الاوسط تعليمات واضحة بأن موقف حكومة جلالته من هذا الموضوع هو الحياد التام. وهمّ حكومة جلالته الوحيد هو المحافظة على الاستقرار والهدوء في الشرق الاوسط».

(١١) جاء في رد خالد العظم وزير خارجية سوريا بالوكالة على سؤال من النائب السوري حامد الخوجة حول مشروع سوريا الكبرى في ٢٣ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٦ ما يلي: «.. ان سورية لا ترغب في اتحاد يكون غير مجرد من كل شائبة، أو يكون منقصاً مما حصلت عليه من الحقوق والميزات التي تتمتع بها الدولة صاحبة السيادة وعلى غير الاساس الذي اختارته البلاد لها شرعة ومنهاجاً، إذ اقرّت الجمهورية دستوراً لها عن طريق مجلسها التأسيسي منذ زهاء عشرين عاماً وهي ما زالت حريصة على نظامها الجمهوري لا ترضى عنه بديلاً».

(١٢) لما فشلت بريطانيا في فرض حلّ للقضية الفلسطينية في دورة مؤتمر لندن الثانية في مطلع ١٩٤٧، أعلنت تخليها عن الانتداب وعزمها على الانسحاب من فلسطين، واحالت القضية الى الأمم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٤٧. فدعت الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية، وتأليف لجنة خاصة لبحث المشكلة الفلسطينية، واخفقت محاولة المندوبين العرب في الجمعية العامة لتفادي لجنة تحقيق دولية، وكذلك اخفقوا في جعل اعلان الاستقلال من مهمات اللجنة. وقامت لجنة التحقيق بزيارة فلسطين والاقطار العربية المجاورة. وكان تقرير اللجنة محققاً لمخاوف

العرب، فقد اوصت غالبية اللجنة بتقسيم فلسطين الى دولتين وجعل منطقة ..دس دولية. وأعلنت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر في ايلول ١٩٤٧ عزمها على مقاومة المقترحات، وقررت تشكيل لجنة فنية للتعرف على حاجات فلسطين ووسائل دفاعها. وفي ٧ تشرين اول/ اكتوبر انعقد مجلس الجامعة في بيروت ثم والى اجتماعه في عاليه الى ١٥ تشرين اول/ اكتوبر حيث انفضّ على ان تظل دورته قائمة انتظاراً للطوارىء. وبحث مجلس الجامعة بتقرير اللجنة الفنية التي قررت اللجنة السياسية تشكيلها. وقرر المجلس تأليف لجنة فنية عسكرية تتولى تهيئة وتنظيم وسائل الدفاع، وتجهيز وتدريب الفلسطينيين، وتعهدت الحكومات العربية بتقديم الأموال والسلاح، كما تقرر حشد قطع من القوات النظامية على الحدود. وخلال اجتماعات مجلس الجامعة، جرت محاولة لتحسين العلاقات بين الملك عبدالله وبعض الحكومات العربية، بعد أن هدأت مؤقتاً الضجة التي اثيرت حول دعوته لمشروع سوريا الكبرى، فدعا الملك الوفود العربية في مجلس الجامعة لزيارة عمان، وعارض الملك اقتراح حكومة فلسطينية ولكنه وافق على التخلي عن مشروع سوريا الكبرى.

(١٣) كان الحاج أمين الحسيني خلال الانتداب الزعيم غير المنازع لعرب فلسطين، ارتبطت سيرته بأحداث القضية الفلسطينية، وهو مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى ورئيس اللجنة العربية العليا. وكان قد لجأ الى معسكر المحور خلال الحرب. وإثر انهيار ألمانيا تمكن الحسيني من مغادرة فرنسا سراً الى مصر في حزيران/ يونيو ١٩٤٦، وحلّ ضيفاً على الملك فاروق، وأنزله في سراي المنتزه في الاسكندرية، ثم أقام في حلمية الزيتون بالقاهرة؛ حيث تولى رئاسة الهيئة العربية العليا التي اقرّ مجلس الجامعة العربية تأسيسها خلال مؤتمر بلودان ٨ ـ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦. وكان المفتي قد شارك فجأة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في عاليه (تشرين اول/ اكتوبر ١٩٤٧) وتقدم بمشروع تأليف حكومة عربية في فلسطين وفشل الاقتراح. ومنذ وصوله الى مصر اخذ الحاج يعمل مع عدد من المجاهدين (على رأسهم عبدالقادر الحسيني وحسن سلامة) بوضع الخطة لتسليح الشعب الفلسطيني وتدريبه وإعداده للمجابهة المسلحة المتوقعة. وكانت القرارات المتخذة من قبل الجامعة العربية ايلول ـ تشرين

اول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٤٧ بشأن مساعدة الفلسطينيين على تهيئة انفسهم ودفع الاموال اللازمة الى الهيئة العربية العليا لم تنفذ بجد إلاّ من قبل سوريا. مع ذلك فقد استطاع الذين اضطلعوا بأمر الإعداد من الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج امين، ان يعدوا بما دخل ليدهم من بعض الحكومات العربية بعض الوسائل والفصائل والتدابير استعداداً للجهاد المتوقع.

القسم الثاني

(١٤) حين انتقلت القضية الفلسطينية الى الجمعية العامة بين ٢٦ ـ ٢٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، لم تنجح الحكومات والوفود العربية في منع التصويت او كسب انصار لإحباط اكثرية الثلثين لمشروع التقسيم. وتمت موافقة الجمعية العامة على انهاء الانتداب في الأول من آب/اغسطس ١٩٤٨، وقيام الدولتين المستقلتين العربية واليهودية والنظام الدولي الخاص بالقدس. وتفجر العنف في فلسطين بعد صدور قرار التقسيم، واتسع نطاق الاصطدامات في المناطق المختلطة وعلى الطرق المشتركة. وعمت البلاد العربية موجة من السخط وشاركت عرب فلسطين الاضراب والمظاهرات والدعوة لمقاومة التقسيم. وقد عقدت على اثر صدور قرار التقسيم، اجتماعات عديدة للجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة على مستوى رؤساء الحكومات وأذاعت بياناً قومياً في ١٧/١٢/١٩٤٧ باستنكار التقسيم والعزم على مقاومته من قبل العرب حكومات وشعوباً. وقررت العمل على احباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية موحدة. وتقرر تقديم كل ما يمكن الحصول عليه من اسلحة وتوزيعها حالاً على اهل فلسطين وخاصة من كان منهم اكثر عرضة للخطر. وتقرر وضع اللجنة العسكرية (ومقرها في قدسيا) تحت اشراف اللواء اسماعيل صفوة (عراقي) لتنسيق الخطط واعداد الوسائل وتجهيز المناضلين وحشد الكتائب العسكرية الرسمية على حدود فلسطين الشمالية والشرقية. وتقرر توزيع القوات المناضلة في تنظيمين: المجاهدون الفلسطينيون الذين يعملون من الداخل، وجيش الإنقاذ الذي يتكون من ضباط وجنود متطوعين عرب عليه ان يدخل فلسطين في الوقت المناسب وتشرف عليه الجامعة العربية، بينما تشرف

الهيئة العربية العليا على جيش المجاهدين. وقد عهد الى الفريق طه الهاشمي (عراقي) بمهمة الاشراف على حركة التطوع والتدريب والإعداد والتجهيز في معسكر تدريب واسع في قطنا قرب دمشق. وقد عين اللواء اسماعيل صفوة فوزي القاوقجي قائداً لجيش الانقاذ والجبهة الشمالية، وعبدالقادر الحسيني (الذي يتولى قيادة جيش الجهاد المقدس) وحسن سلامة قائدين للجبهة الجنوبية والوسطى. كما أخذ في تعيين قواد حاميات للمدن ومدها ومد القيادات الفلسطينية بما في الامكان من الوسائل التي ظلت محدودة. وكانت مشاركة الدول العربية في تمويل هذه الأعمال حسب قرارات عاليه: مصر ٤٢٪ سوريا ولبنان ٢٣٪ السعودية ٢٠٪. وكان من المفروض ان يتحمل العراق الباقي. (دخل أول فوج من جيش الانقاذ في كانون ثاني/ يناير ١٩٤٨ فلسطين وعسكر في شمالها، وثاني فوج في شباط/ فبراير وعسكر في منطقة بيسان ـ نابلس، ودخل القاوقجي على رأس الفوج الثالث في آذار/ مارس وعسكر في مثلث نابلس ـ جنين ـ طولكرم). والقرارات على عدم كفايتها وتناسبها مع الحاجة والغاية المنشودة لم تنفذ بتمامها حيث لم تسلم بعض الحكومات جميع ما فرض عليها من متطوعين وبنادق وعتاد ومال، وحيث كان بعض ما سلم من بنادق وعتاد غير صالح.

(١٥) كان عبدالله يحبذ منذ ١٩٣٧ مشاريع التقسيم. وكان يعتبرها خطوة تكتيكية أقل خطورة من اعلان الحرب التي ستكون نتيجتها هزيمة العرب ودمارهم. وقد اتخذ الملك عبدالله بعد صدور قرار التقسيم ١٩٤٧ موقفين متباينين: اولهما الموقف الرسمي الذي كان منسجماً مع الموقف العام للدول العربية، ويقوم على التضامن التام مع عرب فلسطين، والموقف الآخر اكثر واقعية ونابع من قناعته الشخصية وينحصر في قبول مشروع التقسيم على علاته إذا كانت الدول العربية غير راغبة في خوض غمار الحرب ضد اليهود. وكان الملك على قناعة بأن الدول العربية غير قادرة على كسب الحرب ضد اليهود في فلسطين لضعف العرب عسكرياً، ولعدم توفر الوسائل اللازمة لممارسة الضغوط على الدول الكبرى، وخاصة على الولايات المتحدة وبريطانية. وكان الناطق الرسمي البريطاني، في ١٨ كانون ثاني/ يناير ١٩٤٨، اعلن انه إذا شارك الجيش العربي الأردني بالهجوم على الدولة اليهودية التي ستنشأ في فلسطين بعد انسحاب القوات

البريطانية فسيؤجل دفع المعونة المالية البريطانية الى شرق الاردن (٢ مليون استرليني).

(١٦) كانت الهيئة العربية العليا التي يرأسها الحاج امين الحسيني ترى ان تتولى هي الحركة الجهادية كما كان الامر في سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، فظلت متمسكة برأيها، وسمت الفصائل التي أعدتها باسم الجهاد المقدس، وعينت عبدالقادر الحسيني قائداً عاماً لهذا الجهاد. وظلت تنشط في تقوية هذا التشكيل وتوسيعه ومده بالوسائل المتنوعة وابقائه تحت توجيهها، فظل قائماً متميزاً في الحركات الجهادية في انحاء عديدة وخاصة في منطقة القدس الى جانب القيادة العامة التي انشأتها الجامعة العربية وأفواج جيش الانقاذ والتشكيلات العسكرية المتنوعة الأخرى في انحاء فلسطين التي كانت تابعة لها، برغم ما كان يبدو في ذلك من ازدواج، ويؤدي اليه من اشكالات. وكانت اللجنة العسكرية التي أنشأتها الجامعة العربية، وغدت هي التي تتلقى من الحكومات العربية ما كانت تؤديه من مال ووسائل، تمد الجهاد المقدس في الوقت نفسه بالوسائل المتنوعة، على اعتبار ان قائده كان معيناً من قبلها كقائد للجبهة الجنوبية.

(١٧) منذ ١٩٤٦ قام توفيق السويدي رئيس الوزراء العراقي في حركة توازي حركة شبيهة بها بدرت من مصر، وطلب الى بريطانيا النظر في تعديل معاهدة ١٩٣٠. وكان هدف العراق من ذلك كما يمكن ان ينتظر ان يحذف من المعاهدة بقايا السيطرة البريطانية التي كانت مخلّة بعزته القومية. وكانت بريطانيا قد شرعت في إعادة النظر في معاهداتها مع الدول العربية بعد التطورات على المسرح الدولي. وفي صيف ١٩٤٧ افتتح الوصي على عرش العراق المحادثات مع بيفن وزير الخارجية لتعديل المعاهدة. وبعد عودته الى العراق أخذ يعد لإرسال وفد عراقي لوضع الصيغة النهائية للمعاهدة. وبينما الاستعدادات تجري حضر وفد عسكري بريطاني لبغداد ليشرح فكرة الدفاع المشترك، وهي الفكرة التي حلّت بعد الحرب محل المعاهدات الثنائية غير المتكافئة. وبيّن الوفد أن نظام الدفاع المشترك سيكون نموذجاً لدول أخرى في الشرق الأوسط . وقد تولى صالح جبر رئيس الوزارة مفاوضات تعديل المعاهدة. وفي ١٦ كانون ثاني/ يناير ١٩٤٨ تم التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة جديدة مع بيفن في بورتسموث.

وقد أعطت المعاهدة الجديدة، التي كانت تشبه القديمة من وجوه كثيرة، الحق لبريطانيا بإرسال الجيوش الى العراق في حالة وقوع الحرب او عندما توشك على الوقوع. وتنازلت بريطانيا إزاء ذلك عن حقها بإشغال (القاعدتين) الجويتين في العراق، لكن طائراتها بقي لها الحق في أن تهبط هناك. كما احتوت المعاهدة ايضاً على شروط تتعلق بتدريب الجيش العراقي وتجهيزه بالمعدات من قبل بريطانيا. وقد بعث الوصي بخطاب الى الملك جورج السادس يقول فيه أن معاهدة بورتسموث من شأنها ان تنمي العلاقات الحسنة بين البلدين.

(١٨) كان هناك احتمال اكيد بأن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة سيقبل بها البرلمان العراقي ولو بشيء من التبرم، على أن الحوادث سلكت مسلكاً يختلف تمام الاختلاف عما كان ينتظر وقوعه، بالنظر لوضوح صدى قضية فلسطين في الرأي العام العراقي. وحينما وصل الى العراق مضمون المعاهدة، حصلت في البلاد مظاهرات ضد البريطانيين والامريكان، واتفقت الاحزاب على شجب المعاهدة؛ خاصة ان الدفاع المشترك، وهو المبدأ الجديد الذي ادخله مشروع المعاهدة، ليس له اجل معين، وهو يربط العراق ربطاً نهائياً بخطط الدفاع البريطانية. وخوفاً من حدوث انفجار، أعلن الوصي في بيان له في ٢١ كانون ثاني/يناير ١٩٤٨ ان المعاهدة الجديدة لا تحقق اهداف العراق الوطنية، ولذلك لا يمكن أن يتم التصديق عليها، وانه لن يبرم اي اتفاق الا بعد عرضه على ممثلي الشعب. وحينما عاد صالح جبر من لندن، اضطر للاستقالة هو ووزارته بعد ان بلغت المظاهرات ذروتها في ٢٧ كانون ثاني/يناير، ولم يستطع الخروج من بغداد إلا مستتراً، واضطر الى مغادرة العراق الى عمان فلندن. وبادرت الحكومة الجديدة برئاسة محمد الصدر (رئيس مجلس الأعيان) الى إبطال معاهدة بورتسموث تلبية لرغبة الشعب، واجماع الاحزاب، وحلّت المجلس النيابي واستعدت للانتخابات. ومع أن الانتفاضة عطلت مشروع المعاهدة، لكنها لم تحلّ مشكلة العلاقات البريطانية العراقية ولم تحدث تغييراً داخلياً.

(١٩) بعد أن عقدت بريطانيا معاهدة بورتسموث مع العراق في اوائل ١٩٤٨، اصبحت لديها النية في تعديل معاهداتها مع البلاد العربية ـ وخاصة مع الاردن لسنة ١٩٤٦. وقد اكد بيفن هذه النية امام مجلس العموم في ٢٢

كانون ثاني/يناير ١٩٤٨ عندما قال: «إنني آمل ان تكون المعاهدة (مع العراق) التي أعدت بدقة وعناية، نموذجاً يحتذى، خاصة وان خطط الدفاع عن الشرق الاوسط سوف يعاد النظر فيها باهتمام بالغ. وسوف ادرس أولاً علاقتنا بشرقي الاردن التي سيصل رئيس وزرائها الى هنا خلال بضعة ايام للتفاوض معنا».

(٢٠) رشيد عالي الكيلاني، خلف نوري السعيد للوزارة في ٣١/٣/٤٠ في العراق في وقت بلغت الحركة القومية المعادية لبريطانيا اوجها، وأخذت الفئات القومية تتطلع الى قوى المحور لنيل الدعم والمساعدة، بصفتها حليفة محتملة في الصراع المقبل من أجل التحرر القومي، والحصول على دعم تلك القوى لمطالب الحركة القومية، بالاعتراف باستقلال البلاد العربية ووحدتها، وعدم الاعتراف بالوطن القومي اليهودي، ودعم حق العرب لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وقامت الحكومة القومية برئاسة رشيد عالي الكيلاني تساندها مجموعة مخلصة من الضباط وابعدت العناصر الموالية لبريطانيا. وكانت هذه الحركة غاية ما وصل اليه المدّ القومي العربي في هذه الفترة، واول محاولة جادة للتخلص من السيطرة الاجنبية. وفشلت الحركة لتدخل بريطانيا العسكري السريع في أيار/مايو ١٩٤١، ولعدم وصول التعزيزات العسكرية الألمانية في الوقت المناسب. مع ذلك كانت الحركة أول ثورة عربية قومية منذ الحرب العالمية الأولى، تحدت بريطانيا وتحدَّت الوضع القائم الذي يكرس التجزئة العربية. ولعبت فيها الفئات القومية في سوريا وفلسطين دوراً فعالاً في اتخاذ القرار واسلوب العمل، وكان لاخفاق الحركة وعودة السيطرة البريطانية أثر بعيد في اتخاذ العرب موقفاً سلبياً من الحلفاء أثناء الحرب. وقد يكون ضعفها ناجماً عن عدم تقدير قوتها الفعلية، ومبالغتها في الاعتماد على الدعم الألماني. وبالنسبة لبريطانيا، فقد اكدت لها المؤازرة التي لقيتها الحركة من العرب خارج العراق، ضرورة ارضاء بعض الأماني القومية بطريقة ما، واتخاذ موقف متعاطف مع التطلعات العربية نحو الوحدة في محاولة للالتفاف حولها واستغلالها لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

(٢١) في ربيع ١٩٤٧ وقبل الانتخابات العامة في سوريا ببضعة شهور، توحّد شتات الجناح الحاكم من الكتلة الوطنية في (الحزب الوطني)

ومعقله دمشق، حيث يوجد لرجال امثال شكري القوتلي وفارس الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي اتباع شخصيون. حتى لقد عكس الحزب السياسة الدمشقية بأضيق صورها. قوته الانتخابية لا تعتمد على الخصائص الفردية التي يتحلى به قادته على رغم قدرات بعضهم، بمقدار اعتمادها على سحر سجلهم الوطني وتدعمها بالأحوال العائلية والارتباطات بالإحياء البلدية المنتخبة.

(٢٢) في تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٧، دفع القوتلي الحكومة الى التقدم بمشروع قانون لاصلاح المادة /٦٨/ من الدستور، كي تتم إعادة انتخابه خمس سنوات أخرى في يوم ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٨.

(٢٣) كانت سوريا مركز قيادة جيش الانقاذ وتسليحه وتدريبه، وهو الجيش الذي تولت الجامعة العربية اعداده من المتطوعين العرب بقيادة فوزي القاوقجي.

القسم الثالث

(٢٤) مع اقتراب ١٥ ايار/مايو ١٩٤٨ الذي عينه الانجليز لإنهاء الانتداب، كان الطرف الصهيوني يزداد قوة، وأفواج اللاجئين تتدفق بسقوط المدن والقرى العربية (حتى خارج خط التقسيم) مع تزايد الارهاب المسلح الصهيوني. واعلنت الحكومة البريطانية ان اي تدخل عسكري قبل ١٥ ايار/ مايو يعد اعتداء عليها تقابله بالقوة، ويسّرت بذلك قيام الدولة اليهودية قبل ان تنسحب. وثارت مشاعر العرب حينما بلغتهم انباء الإنتصارات اليهودية، واخذوا يلحون بضرورة التدخل الفوري للجيوش العربية النظامية في فلسطين. واتهم العديد من الصحف العربية جامعة الدول العربية بالتهاون والحكومات بالضعف والجبن. وتعددت الزيارات واللقاءات الرسمية بين القادة العرب. وبعد تحرج الحالة وثبوت عجز جيش الإنقاذ والجهاد المقدس عن مواجهة اليهود اصدرت اللجنة السياسية في نيسان/ابريل قراراً بتدخل الجيوش النظامية. وبعد هذا القرار زاد نشاط رجال الحكومات العربية السياسيين للاتفاق على الخطط المقبلة، واصبحت

عمان مركز الثقل. وفي اجتماع عمان اواخر نيسان/ابريل ١٩٤٨، حضره عدد من رؤساء الوزارات ورؤساء اركان الجيوش العربية، تقرر اسناد القيادة العامة للملك عبدالله، وتقرر في اجتماع ثانٍ في بغداد اسناد القيادة العامة الى اللواء نور الدين محمود (عراقي). وقضت الخطة العسكرية العربية للقتال بعد ١٥ ايار/مايو تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق عسكرية: (الشمالية) من اختصاص جيش الانقاذ والجيش السوري واللبناني، (الوسطى) من اختصاص الجيش الاردني والعراقي، (الجنوبية) من اختصاص الجيشين المصري والسعودي. ولم تكن الجيوش الرسمية على استعداد في العدد والتدريب والخطط، كما لم يكن بين الجيوش المحتشدة على الحدود تفاهم وتنسيق. وفي ١٥ ايار/مايو، ومع انتهاء الانتداب البريطاني، واعلان قيام اسرائيل زحفت الجيوش العربية على فلسطين لانقاذها من الصهيونية وضمان صبغتها العربية وحماية اهلها من العنف اليهودي. وأذاعت الحكومات العربية قبل زحفها بياناً تعلن فيه انها تعتبر نفسها مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في فلسطين بوصفها أعضاء في الجامعة العربية، نظراً لأن السلطات البريطانية لم تعد مسؤولة عن أمن البلاد. وكانت الخطوات الأولى تبعث على الأمل، فقد كانت الجيوش العربية تسيطر على المناطق العربية المخصصة للعرب في التقسيم، وعلى حفاف المناطق اليهودية، باستثناء القدس (حيث خاضت القوات الاردنية معارك قاسية)، وتكاد تحدق بتل ابيب وتفصل الجنوب عن الشمال. بعد ذلك بدأ التجمد في الموقف وبعض علائم الخلاف على الخطة. ونتيجة للضغط السياسي من الدول الكبرى دعا مجلس الأمن في ٢٢ و٢٩ ايار/مايو الى هدنة لمدة اربعة أسابيع، واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الاول من حزيران/يونيو في عمان، وابدى معظم المندوبين رغبتهم الاستجابة للقرار، وتوقف القتال في ١١ حزيران/يونيو. وكلف وسيط دولي (الكونت برنادوت) للإشراف على وقف القتال والتوسط بين العرب واليهود لإيجاد تسوية سلمية. وكانت المبادرة بيد العرب ومركز الجيوش العربية لابأس به، إلا ان الدولة اليهودية ظلت قائمة، والزحف العربي لم يزحزح اليهود عن المدن والقرى التي استولوا عليها قبل نهاية الانتداب. واستغلت اسرائيل الهدنة للحصول على السلاح ولتقوم بمزيد من

التوسع.

(٢٥) كان الوسيط الدولي برنادوت قد وصل الشرق الاوسط في ٢٨ ايار/مايو ١٩٤٨ ليجري في القاهرة مفاوضات مع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، كما اجرى محادثات مماثلة في تل ابيب، ثم اعتكف مع خبراء في رودس حتى ٢٧ حزيران/يونيو، حيث وضع مقترحات رآها تصلح لتكون اساساً معقولاً لتسوية سلمية، وارسلها بمذكرة الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وحكومة اسرائيل (المؤقتة). ويتضمن مشروع برنادوت انشاء اتحاد سياسي يشمل فلسطين بأكملها وشرق الاردن، ويتألف من دولتين احداهما عربية والأخرى يهودية. وأهداف الإتحاد تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في السياسة الخارجية والدفاع المشترك، على أن تتمتع كل دولة في هذا الاتحاد بحق إدارة شؤونها الخاصة. وقد ادخل برنادوت تعديلات اقليمية في مشروع تقسيم الأمم المتحدة مقترحاً ضم النقب الى الدولة العربية، وضم الجليل الغربي الى الاقاليم اليهودية، وضم مدينة القدس (اقترح مشروع التقسيم ان تكون دولية) الى الاقليم العربي. كما اقترح انشاء ميناء حر في حيفا وانشاء مطار حر في اللد، وترك امر النظام لمدينة يافا (عربية بموجب التقسيم) للنظر في المستقبل. وقررت اللجنة السياسية بالاجماع رفض المقترحات لأنها لم تخرج من اسس مشروع التقسيم، وهي قائمة على اساس خاطىء، باعتبار اراضي الاردن داخلة في التقسيم، وهذا امعان في تأييد مزاعم الصهيونية من أن فلسطين تشمل بلاد تلك المملكة.

(٢٦) كانت الخطة العربية في ١٥ ايار/مايو تقضي بأن تتولى الجبهة الشمالية الكتائب السورية واللبنانية، يساعدهم متطوعو جيش الانقاذ. وتكشف ضعف الجيش السوري في الأيام العشرة الاولى من تدخل الجامعة العربية في فلسطين. وبدا ان المجلس النيابي السوري يريد ان يحمل وزارة جميل مردم بك كل المسؤولية فيما يتعلق بالفساد في تجهيزات الجيش ولوازمه. فاستقال وزير الدفاع احمد الشراباتي في ٢٤ ايار/مايو، محتجاً على سوء القيادة العربية، وقام مردم بك بمسؤولية وزارة الدفاع، وكلف حسني الزعيم، الذي كان مديراً للأمن، بقيادة اركان الجيش السوري بدلاً من عبدالله عطفة. وكانت القوات السورية منذ وقف اطلاق النار ترابط في

جزء من فلسطين بين بحيرة طبريا والجليل، وحسب قرار التقسيم يدخل هذا الجزء في الاراضي المخصصة لليهود.

(٢٧) حين أوشكت مدة الهدنة على الإنتهاء، قام الملك عبدالله بجولة في البلاد العربية كي يدعو الى عدم استئناف القتال. وبرر موقفه فيما بعد بأنه كان على علم بقوة اليهود العسكرية، فأراد أن يجنب العرب مخاطر الجولة الثانية. ولكنه في تصريحاته العلنية في القاهرة والرياض وبغداد أثار الآمال. وقد علق على مقترحات برنادوت (وكان في بغداد) بأنها جاءت اعنف واسوأ من التقسيم. هذا رغم تشكيك البعض بنوايا الملك عبدالله في تلك المرحلة وأن تحركاته إنما كانت لاقناع العرب بقبول مشروع برنادوت ففشل. وقد زاد هذا المشروع بعض خصوم عبدالله من الحكام العرب تصميماً على القتال حتى ولو كانوا غير مقتنعين.

(٢٨) بناء على مقررات مجلس الجامعة العربية في عاليه (تشرين اول/اكتوبر ١٩٤٧) تألفت اللجنة العسكرية العربية من اسماعيل صفوة (العراق) محمود الهندي (سوريا) صبحي الخضراء (فلسطين) بهجت طبارة (الاردن) شوكت شقير (لبنان)، وانضمّ اليها طه الهاشمي كمفتش عام للمتطوعين. واعتُبرت اللجنة العسكرية بمثابة القيادة المسؤولة عن الدفاع عن فلسطين، وتدريب المتطوعين، والإشراف على سير القتال حتى دخول الجيوش العربية. وكان من المنتظر ان ينتهي عمل اللجنة العسكرية بعد أن رفعت تقريرها، وان تقوم الحكومات العربية بإنشاء القيادة الموحدة، إلا أن عدم إنشاء هذه القيادة الموحدة العليا جعل اللجنة العسكرية مضطرة إزاء الامر الواقع الى ممارسة مهام القيادة العسكرية. وفعلاً استمرت اللجنة العسكرية، وانتقلت الى دمشق، واخذت تعمل ضمن نطاق ضيّق من الإمكانيات. وتصرفت اللجنة العسكرية منذ تأليفها وحتى دخول الجيوش العربية على أساس أنها المرجع العسكري المسؤول، لأن الجامعة العربية استمرت تماطل في تأليف القيادة العسكرية العليا. واللجنة العسكرية توالي من ناحيتها إرسال التقارير العسكرية والالحاح على المطالبة بالحد الأدنى من السلاح والذخيرة والمال. وفي ٢٧ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٤٧ فوجىء اسماعيل صفوة بتعيينه قائداً عاماً للقوات المقاتلة في فلسطين الى ان يبت في أمر إشراك الجيوش النظامية. وفي اجتماعات اللجنة السياسية في

شباط/فبراير ١٩٤٨، لم يبت في موضوع القيادة العسكرية العليا، ولا في اشتراك الجيوش العربية. وقدم اسماعيل صفوة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٨ باسم القيادة العامة لقوات فلسطين تقريراً مطولاً عن الحالة العامة في فلسطين الى «لجنة فلسطين» المنبثقة عن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. والح صفوة على وجوب دعوة رؤساء أركان الجيوش العربية لعقد المؤتمر العسكري من أجل اتخاذ قرارات حاسمة. إلا أن القيادة السياسية العربية لم تدع إلى انعقاد مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية إلا في (٢٣ نيسان/ أبريل - ٢ ايار/ مايو) في عمان، بعد أن انقلب ميزان المعارك لصالح اليهود. وشرح صفوة لرؤساء الأركان الموقف العسكري والحاجة الى خمس فرق كاملة التنظيم والتسليح مع ستة أسراب من الطائرات، على أن تكون جميع هذه القوات خاضعة لقيادة عربية موحدة. واعتذرت مصر عن تعيين قائد عام للجيوش العربية، ولما طلب الملك عبدالله ان يسند اليه منصب القائد العام أجيب الى طلبه. وفي ١١ ايار/ مايو، قررت اللجنة السياسية ان يقوم اللواء نور الدين محمود بأعمال القيادة العامة للقوات النظامية وغيرها لانقاذ فلسطين (اي انه يعتبر رسمياً نائباً للقائد العام الملك عبدالله). وهذا يعني زمنياً انه كان على قيادة الجيوش العربية أن تستعد خلال اربعة أيام لحرب فلسطين. وظلت حركات القوات العربية في حرب فلسطين تجري دون قيادة موحدة، وظلت القوات تسير في خطط صادرة من قياداتها الخاصة.

(٢٩) يذكر الملك عبدالله في مذكراته بعض الاسرار العسكرية على الجبهة المصرية: «وكان انتظار تقدم الجيش المصري من الساحل الى ناحية يافا، كما أنه كان من المنتظر قضاء ذلك الجيش على المستعمرات اليهودية في النقب كلة، ولكن شيئاً من ذلك لم يقع، بل كان التلكؤ والتوقف مع اخفاء حقائق الحوادث وعدم ذكر حقيقة عدد الألوية والطوابير المصرية، ثم طرد الجيش المتطوع او المجاهدين الذين جاء بهم عزام باشا ووظفوا في جبهة الخليل - بيت لحم واتصلوا بالجيش الاردني في ناحية القدس، وعدم السماح بتفتيش تلك القوات بالنسبة لوحدة القيادة التي تركت على عاتقنا اسماً لا فعلاً... ولقد كان سفرنا الى مصر في تلك المدة من الهدنة وعرضنا ما نعلم وسألنا المرحوم النقراشي عن نيات مصر، فأكد لنا

الإخلاص للقضية والدوام في النضال حتى التوفيق التام، وعرضنا على المقام الملكي في مصر الرغبة في إن نزور مركز القيادة المصرية العليا في فلسطين بصفتنا القائد العام، فأشير الى أن هذا لا يناسب، ما دام ان جلالته لم يزر الجبهة بنفسه».

(٣٠) هو أول مؤتمر قمة عربي في التاريخ المعاصر، عقد قرب القاهرة في ايار/ مايو ١٩٤٦، إثر نشر تقرير لجنة التحقيق الانجلو امريكية بشأن فلسطين. وقرر المؤتمر المطالبة بوقف الهجرة ومنع تسرب الاراضي العربية الى الصهيونية، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين، وتشكيل حكومة تضمن حقوق جميع سكانها من غير تفريق.

(٣١) كان لقبول العرب الهدنة الاولى نتائج خطيرة على الوضع العسكري في فلسطين، ولم يستفد من الهدنة سوى اليهود إذ اشتروا الإسلحة من تشيكوسلوفاكيا، واستوردوا كميات من الولايات المتحدة، في حين وجدت الدول العربية نفسها محرومة من التزود بالاسلحة والعتاد وفقاً لقرار مجلس الأمن بوقف القتال. وكان العرب يعرفون ان الهدنة في مصلحة اليهود، إلا ان التقارير كانت تذكر بصراحة ان الجيوش العربية لا تملك من الإمكانيات ما يحقق الاغراض المستهدفة من إستئناف القتال بالاضافة الى عدم وجود خطة معينة وقيادة مركزية. واثبتت الوقائع ان العرب لم يتلافوا خلال الهدنة نقص السلاح والعتاد وتركيز القيادة والخطة العامة.

القسم الرابع

(٣٢) لم تثمر جهود الملك عبدالله لاقناع الرؤساء العرب بعدم استئناف القتال وأبى العرب إجابة برنادوت الى تمديد الهدنة. واستؤنفت الحرب في ٩ تموز/يوليو بسبب تخرق اليهود للهدنة، ولم يكن للجيوش العربية قيادة فعلية مسيطرة ولا خطة عامة. وكان قد عقد من أجل القيادة والخطة مؤتمرات عسكرية عديدة في مصر وغيرها أثناء الهدنة فلم تسفر عن شيء. فقد عقد في اوائل تموز مؤتمر عسكري في القاهرة عرض على مصر لتتولى القيادة العامة فلم تقبل، كما انها لم تقبل أن يخضع جيشها لقائد

عام آخر. وتملصت كذلك من الموافقة على وضع خطة مشتركة للتعاون بين الجيوش العربية، بالرغم من الإلحاح الشديد على النقراشي، وبالرغم من عظم خطورة الأمر وضرورته. وكان الجيش الاردني في الجولة الأولى قد رفض الانصياع للقيادة الفعلية، التي اسندت للواء نور الدين محمود (عراقي) ولم يمكن زحزحته عن موقفه هذا في الجولة الثانية، ومع ان سوريا ولبنان ابدتا استعدادهما للانصياع لهذه القيادة، ولكن هذا لم يكن مجدياً لضيق مجال جيشيهما. وكانت الايام الاربعة الاولى للجولة الثانية من القتال حسنة بالنسبة للعرب، حيث استطاعوا ان يزيحوا اليهود من نقاط كثيرة استولوا عليها أثناء الهدنة، وان يتقدموا في نقاط عديدة في الشمال والوسط والجنوب. ثم أخذت الحالة تتبدل، واخذ اليهود يشتدون في الضغط في مختلف الجبهات، وخاصة في المناطق التي كانت في نطاق مجال الكتائب الاردنية والعراقية. ثم كان انسحاب القوة الاردنية من حول اللد والرملة وانسحاب القوة العراقية من رأس العين وبعض مناطق مرج ابن عامر وفصائل جيش الانقاذ بعد ذلك من أنحاء الجليل الغربي الشمالية والوسطى. وانقلب الميزان بصورة مذهلة مفاجئة، وخسر العرب المركز الحربي الحسن الذي كان لهم قبل استئناف القتال. وكان من نتائج سقوط جبهة اللد والرملة، أن ازداد الضغط على القدس، وعلى الكتائب المصرية التي كانت قريبة منها. وكان ذلك من الأسباب القوية لقبول اللجنة السياسية التي انعقدت في ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨ في لبنان (وشهدها رؤساء الحكومات العربية ووزراء خارجيتها) قرار مجلس الأمن بوقف القتال (بناء على طلب برنادوت). وبعثت الى مجلس الأمن مذكرة جوابية في ١٨ تموز/يوليو ضمَّنتها احتجاجها وانتقادها وحججها وما لمسته من مجاباة لليهود ومناوءة للعرب وحقهم، واذاعت بياناً ذكرت فيه بمرارة ما اضطرت اليه من رضوخ. وقد علم أن العراق وسوريا ولبنان عارضوا بشدة اقتراح قبول الهدنة، ولكن مصر بتأثير ما كان من كارثة اللدّ والرملة، والأردن بضغط الانكليز أصرتا على قبول الهدنة (وهي غير محددة زمنياً)، فلم ير المعارضون فائدة ولا مصلحة في الرفض. لقد تقررت الهدنة بضغط مجلس الأمن والدول الكبرى وانها على كل حال مؤقتة ستنتهي بأحد أمرين: استئناف القتال او الحل المرضي. وأعقب الهدنة دلائل نشاط لاستمرار القتال والاتفاق على وحدة الخطة وتلافي ما وقع من تقصير واخطاء،

ولتنقية الجو مما كدره من ظروف الجولة الثانية. في حين استمرت القوات اليهودية في الاستيلاء على مساحات جديدة.

(٣٣) بعد التغيير الوزاري في ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٨ الذي اعقب الأزمة الوزارية التي رافقت الفشل في حرب فلسطين، قام جميل مردم بك بتعطيل المجلس النيابي تجنباً للنقد المتزايد، وفي اوائل تموز/يوليو قام بتعديل في وزارته بدون فائدة، فكان ان استقال في ٢١ اب/اغسطس ١٩٤٨. وفي ٢٢ آب/اغسطس عهد لجميل بك بإعادة تأليف الوزارة (رئاسة ودفاع وطني) الا ان جميع الجهود التي بذلها مردم لم توقف موجة السخط المتزايدة التي تشجب اخفاق الحكومة وتطالب بحل المجلس.

(٣٤) بعد الهدنة الثانية اخذ يبدو من جانب العراق نتيجة للضغط الشعبي والبرلماني نشاط غير يسير يبعث في النفوس بعض الآمال، ولا سيما ان اليهود كانوا دائبين على خرق الهدنة في القدس والنقب بنوع خاص. وقد كان من آثار هذا النشاط عقد مؤتمر في عمان شهده الملك والوصي ووفدين كبيرين من البلدين. وقرر في ٢٢ آب/اغسطس بوضع الجيشين العراقي والأردني تحت قيادة عراقية عامة أملاً في الوصول الى توحيد عمل الجيوش العربية.

وزار مزاحم الباجة جي وبعض وزرائه القاهرة ودمشق لبذل الجهود من أجل تنقية الجو مما كدره من جراء الجولة الثانية، وليعرضوا على حكوماتها الخطة التي قررها مؤتمر عمان والرغبة في أن تكون الخطة عامة بحيث يتم الاتفاق على وحدة القيادة ووحدة الخطط لإتمام المهمة التحريرية، وتلافي ما وقع من تقصير. وعرض مزاحم الباجة جي على مصر ان تكون لها القيادة العامة على ان تساعدها هيئة أركان حرب تحتل القيادات الأخرى، والحّ في ذلك وفي تصفية الجو في مصر. غير أن الرحلة لم تنته الى نتيجة مرضية. بالرغم من حسن الاستجابة والاستعداد في سوريا ولبنان، فإن مصر لم تستجب الى ذلك حيث كانت ترى، متأثرة بأحداث الجولة الثانية، أنه لن يكون من وحدة القيادة فائدة، فهي ان قبلت ان تكون القيادة في يدها لا تضمن ائتمار الجيشين العراقي والأردني بأوامرها، ولا يمكنها ان تطمئن الى قيادة عراقية، وقد رأت من الموقف العراقي في الجولة الثانية ما أثار الريب والمرارة. وانتهت الرحلة بالاتفاق

على عقد اللجنة السياسية لتنظر في هذا الامر، وفي الموقف الذي يجب ان تتخذه الحكومات العربية في دورة هيئة الأمم المزمع عقدها في باريس ايلول/ سبتمبر ١٩٤٨

(٣٥) انعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسكندرية في الاسبوع الثاني من شهر ايلول، فقررت فيما يتعلق بخطة الوفود العربية في هيئة الأمم رفض كل حل لقضية فلسطين يقوم على التقسيم، وقررت تشكيل مجلس عربي أعلى لإغاثة اللاجئين. وقد بحثت اللجنة السياسية موضوع توحيد القيادة العسكرية. ومما كان معروضاً بسبيل ذلك ان تتشكل ثلاث قيادات عامة واحدة ينضوي فيها الجيشان العراقي والاردني في قيادة عراقية، وواحدة ينضوي فيها الجيشان السوري واللبناني في قيادة سورية، وواحدة ينضوي فيها الجيش المصري والكتائب السعودية واليمنية في قيادة مصرية، وأن تكون هذه القيادات العامة الثلاث منضوية في قيادة عليا يعهد بها الى مصر، وتساعدها هيئة اركان حرب مشتركة تمثل القيادات الثلاث، وان تعين هذه القيادة العليا نصيب كل دولة من النفقات والجنود والسلاح، متناسبة مع مقدرتها المالية والحربية. غير ان البحث لم ينته الى شيء ايجابي بسبب موقف الشك والانكماش الذي وقفته مصر. واتفقت المظاهر بالقبول ان الجيوش العربية ستقوم بواجبها متساندة متعاونة حينما تدعو الحاجة الى العمل. وجاء برنادوت الى الاسكندرية واجتمع برؤساء الوفود العربية في اللجنة السياسية وبعض فيما أعدّه من مقترحات معدلة لمقترحاته السابقة فلم يرَ لديهم استعداداً لأي حل يقوم على التقسيم ووجود كيان يهودي سياسي مستقل.

(٣٦) كان مشروع إقامة حكومة عربية فلسطينية، التي تقدمت بها الهيئة العربية العليا منذ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٤٧، قد جوبه بالرفض لمعارضة ممثلي العراق والاردن. وبذلك قامت الحرب في فلسطين وانتهى الانتداب دون ان يكون هناك مشروع محدد للشكل الدستوري لفلسطين. وكان اقصى ما تم التوصل اليه هو اعلان الادارة المدنية بعد نحو شهرين من انتهاء الانتداب، وليس من اختصاصها الشؤون السياسية. ولم ينفذ المشروع. على ان موضوع انشاء حكومة طرح من جديد، عند بحث اللجنة السياسية في ايلول/ سبتمبر ١٩٤٨، موضوع تمثيل فلسطين في دورة

الجمعية العامة المقبلة ، وواجه الموضوع بمعارضة الملك عبدالله الذي كان سحب اعترافه بالهيئة العربية العليا عند دخول الجيش الاردني فلسطين ١٥ أيار/ مايو ، وحل قوات الجهاد المقدس وقام الملك بحملة لوقف تشكيل حكومة فلسطين، وترافقت بحملة اعلامية في المناطق التي كانت ضمن إطار عمليات الجيش الأردني. وسعت الهيئة العربية العليا الى كسب تأييد الحكومات العربية، كما حاولت اللجنة السياسية اقناع الملك عبدالله. واكتفت اللجنة بإقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها وانها حق طبيعي لأهل فلسطين، وقررت ان تنفيذها منوط بإرادتهم، فإذا نفذوها اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها مادياً وأدبياً.

(٣٧) عاد برنادوت بعد الهدنة الثانية إلى إعادة النظر في مشروعه واجرى تعديلات ضمنها في تقرير وجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٤٨ وابرزها التراجع عن فكرة فلسطين الاتحادية التي تشمل فلسطين وشرق الاردن باقليميها العربي واليهودي، والتراجع عن ضم القدس الى الإقليم العربي ووضعها تحت رقابة الأمم المتحدة، شاملة للمنطقة التي حددها قرار الجمعية العامة في ٢٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، وكرر ضم الجليل الى الدولة اليهودية والنقب الى الدولة العربية، وجعل ميناء حيفا ميناء حراً وجعل مطار اللد مطاراً حراً. واهم ما جاء في التقرير هو مصير اراضي فلسطين غير الواقعة في حدود الدولة اليهودية، ويرى التقرير أن هناك اسباباً قوية تقضي بادماج الإقليم العربي من فلسطين في اقليم شرق الاردن مع مراعاة تعديل الحدود الخاصة بدول عربية اخرى بالكيفية المرغوب بها والممكنة عملياً. ورحبت الحكومة البريطانية بمشروع برنادوت الجديد وكذلك الولايات المتحدة ورفضته الدول العربية لأنه لم يكن لديها استعداد لأي حل يقوم على التقسيم. ولم يكتب لمشروع برنادوت النجاح فقد اغتيل في ١٧ ايلول/ سبتمبر على ايدي عصابة شترن بسبب إخراج النقب والقدس من ايديهم، وعودة اللاجئين وتعويضهم وجعل حيفا واللد مدينتين بنظام حر.

(٣٨) لم يوافق الملك عبدالله هذه المرة على مشروع برنادوت الجديد الذي يخرج مدينة القدس القديمة من يد الجيش الأردني، وهي ذات اهمية سياسية بالغة ومصيرها مرتبط بسمعته في العالمين العربي

والاسلامي. كما أن التوصية الخاصة بمصير القسم العربي من فلسطين تختلف عما جاء في مشروعه الاول من انشاء اتحاد يضم ذلك القسم الى شرق الاردن دون الحصول على موافقة الدول العربية المسبقة.

القسم الخامس

(٣٩) كان النقراشي قد سجل في اجتماع اللجنة السياسية في دورة مجلس الجامعة العربية في عاليه (تشرين اول/اكتوبر) ١٩٤٧ تحفظه إزاء فكرة الاشتباك المسلح، وان مصر توافق على الاشتراك في المظاهرة العسكرية اي الحشد على الحدود، ولكنه رفض الاشتراك في الحرب فعلاً. ولم تقرر مصر التدخل بصفة نهائية إلا في ١٢ ايار/مايو ١٩٤٨. وكان النقراشي يصرح في مجالسه الخاصة بأن مصر لن ترسل قوات نظامية، وهكذا نسب قرار التدخل العسكري المصري الى الملك فاروق. غير انه ينبغي القول بأن قسماً كبيراً من الرأي العام المصري أيّد خطة التدخل بدافع شعور التضامن العربي أو الاسلامي أو ادراكاً بتعرض أمن مصر للخطر في حالة قيام دولة غربية على حدودها الشرقية. ولم يظهر اي من الاحزاب او الجماعات السياسية معارضته للتدخل. وعندما طرح موضوع دخول القوات المصرية الى فلسطين على البرلمان في جلسة سرية بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٨ لم يعترض سوى السياسي المخضرم اسماعيل صدقي الذي كان معروفاً بعدم اكتراثه برأي الجماهير.

(٤٠) كان البريطانيون قد اسسوا في القاهرة مكتباً كانت له اهمية في ايام الحرب العالمية الثانية وهو مكتب وزير الدولة لشؤون الشرق الاوسط اشغله بالتعاقب الكابتن ليتلتون وكيسي واللورد موين.

(٤١) انعقدت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في باريس في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٤٨ ولمدة شهور ثلاثة وكانت قضية فلسطين من المسائل الرئيسية التي شغلت الهيئة في هذه الدورة. وحمل نائب برنادوت (بانش) مشروع برنادوت بعد اغتياله للأمم المتحدة، وتمسّك العرب بقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية برفض اي حل يقوم على التقسيم. وسقط مشروع

بريطاني ضمنته توصيات الوسيط الدولي بتوحيد فلسطين مع شرق الاردن وطوي المشروع رسمياً، وإن خلق اجواء دولية تتقبل ضمّ اجزاء من فلسطين الى المملكة الاردنية. وكانت الوفود العربية في باريس ترى بضرورة العمل العربي العسكري حيث كان اثر الحركات ينعكس في الاوساط الدولية. (وتكررت الشكاوى من خرق اليهود للهدنة وخاصة على الجبهة المصرية وجبهة جيش الانقاذ).

وقد انتهت دورة الجمعية العامة بتوصلها الى القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ الذي نص على وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة ووجوب دفع تعويضات للذين يقررون عدم العودة، كما نص القرار على وجوب تشكيل لجنة توفيق.

(٤٢) سعت الهيئة العربية العليا بعد نكسة ١٩٤٨ لكسب تأييد الحكومات العربية لفكرة اقامة حكومة فلسطينية ووجهت الهيئة الدعوة الى مؤتمر وطني من الشخصيات والهيئات التي لها صفة تمثيلية انعقد في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٤٨ في غزة وتولى رئاسته المفتي. وفي ١ تشرين اول/اكتوبر صدر قرار إعلان استقلال فلسطين كلها استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، وأقر المجلس النظام المؤقت للحكومة التي تتألف من مجلس وطني ومجلس وزراء ومجلس اعلى برئاسة المفتي. وجاءت قرارات المؤتمر متأخرة في جو عربي غير مواتٍ. ومع ان الحكومات العربية، عدا الاردن، قد اعترفت بحكومة عموم/فلسطين ودعيت الاخيرة الى دورة مجلس الجامعة في ٣٠ تشرين اول/اكتوبر ١٩٤٨، فإنها لم تتمكن من ممارسة مهمتها حتى في قطاع غزة. ورفضت هيئة الأمم المتحدة اعتبار هذه الحكومة حكومة رسمية فلم يكن لها اثر في المجال الدولي. وفشلت جهود الحكومة في استرضاء الملك عبدالله، وكان موقف الاردن حاسماً تجاه الحكومة مبنياً على رفض الاعتراف بها وعلى عدم تمكينها من ممارسة اي شكل من اشكال السيادة على الضفة الغربية. ولمواجهة الوضع الجديد اتجه الملك الى الفلسطينيين فانعقد مؤتمر فلسطيني بعمان في ١ تشرين اول/اكتوبر ١٩٤٨ اكد على عدم اعترافه بحكومة غزة وطالب الملك بانقاذ فلسطين وبسط حمايته عليها. وبعد ذلك بشهرين انعقد مؤتمر وطني فلسطيني في اريحا في ١ كانون اول/ديسمبر ١٩٤٨ اتخذ قراراً بالمناداة بالوحدة الفلسطينية الاردنية ومبايعة عبدالله ملكاً

عليها. واجتمع مجلس الأمة الاردنية في ١٣ كانون اول/ ديسمبر ١٩٤٨ وصادق على التوحيد ولكن بسبب ردود الفعل العربية أجلت الخطوة سنة وتصنف

(٤٣) حين تقرر وقف اطلاق النار لاجل غير مسمى في تموز/ يوليو ١٩٤٨، كان الجيش المصري يحتل بعض المواقع المخصصة لليهود وفق قرار التقسيم واليهود يحتلون مواقع كثيرة داخلة ضمن المنطقة العربية. وتنتهك اليهود بعد ذلك قرار وقف اطلاق النار اكثر من مرة ليستولوا على المواقع التي مازال المصريون يحتلونها دون ان يسلموا شيئاً مما استولوا عليه من القسم العربي. واخذت كل من مصر والاردن تلقي التبعة على الاخرى. وأثناء أزمة إعلان حكومة عموم فلسطين وموقف عبدالله المعارض، رسم اليهود خططهم على أساس توجيه الضربات التالية الى القوات المصرية دون مراعاة لقرار مجلس الأمن. (أثناء انعقاد هيئة الأمم المتحدة من تشرين اول/ اكتوبر الى كانون اول/ ديسمبر ١٩٤٨) وهدف الخطط الاستيلاء على مزيد من الارض وخاصة النقب، وممارسة ضغط سياسي على الحكومة المصرية كيما تقبل بنوع من المهادنة او الصلح على اساس ان قبولها سيجبر الدول العربية الاخرى التي تقتفي الطريق. وكان معظم النقب ما يزال بيد القوات المصرية حتى ١٤ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٤٨ وتتخللها بعض المستعمرات اليهودية، وبعد ذلك بدأت القوات اليهودية سلسلة هجمات على المواقع المصرية في النقب فسقطت بعض المواقع وحصروا الجيش المصري في منطقة غزة وعزل حوالي ٣٠٠٠ جندي في الفالوجة. وتوالت قرارات مجلس الامن بوقف القتال ووقفت القوات المصرية لموقف المدافع، وأثارت الحركات العسكرية التشاؤم في الاوساط العربية لما كان يطلبه اليهود من التجاح في حين وقفت الحكومات العربية وجيوشها موقف المتفرج. وكان الناس اكثر ما يذكرون جمود الجيشين الاردني والعراقي اللذين يستطيعان دون جهد ما مساعدة الجيش المصري أو التخفيف عنه بهجوم من الجانب العربي، جساع ورحلات لاتخاذ موقف مقابلتها

(٤٤) تلا الاجتماع الذي اشارت له المذكرات تطورات خطيرة، فقد عقد في الاسبوع الرابع من تشرين اول/ اكتوبر ١٩٤٨ مؤتمر في عمان لم يلتفتوا عن الشيء عليه وكذلك فشل مؤتمر رؤساء اركان حرب الجيوش العربية

في القاهرة في الاسبوع الثاني من تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ في التوصل الى نتيجة في فكرة استئناف القتال ولم تلق فكرة توحيد القيادة توفيقاً واستعيض عنها بتنسيق في الخطط العسكرية. وظل الجمود مخيماً على الجبهات الاخرى واستمر اليهود في حركاتهم في قطاع الفالوجة ومنطقة النقب (كانت توازيها حركات اخرى على الحدود اللبنانية لملاحقة قوات جيش الإنقاذ). وتوالت الشكاوى على مجلس الأمن من العرب. ورغم دعوة المجلس الى انسحاب قوات الطرفين الى المراكز التي كانت تحتلها قبل ١٤ تشرين اول/ اكتوبر، أخذت الحالة تشتد حرجاً واليهود يغتنمون الفرصة لاستيفاء النقب الذي خصص لهم في قرار التقسيم والذي يقترح مشروع برنادوت إخذه منهم، ولجعل الامم المتحدة امام الامر الواقع. واعلن في مقر الامم المتحدة في ليك سكسس في ٨ كانون ثاني/ يناير ١٩٤٩ الإتفاق على وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية. وكان من جراء ذلك ان خيم الجفاء والتوتر الشديدين على جو الجامعة العربية ودولها، وأن اقبل المصريون على محادثات الهدنة الدائمة مع اليهود منفردين في رودس واقرارها في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩. وفي المراحل الاخيرة من المفاوضات المصرية اليهودية وجه بانش الدعوة الى الحكومات العربية الاخرى لتدخل في مفاوضات مماثلة. واستجاب الاردن ولبنان فأرسل الأول وفده الى رودس واتفق الثاني على اجراء المحادثات في الناقورة على حدود فلسطين (وقعت الاتفاقية في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩). واعتذرت المملكة العربية السعودية عن الدخول في المفاوضات قائلة انها ستقبل بالقرارات التي تقرها دول الجامعة العربية. وأما العراق فقد قرر عدم الإشتراك في المفاوضات وتخويل الاردن بالنيابة معه. ووقعت الإتفاقية بين الاردن واسرائيل في ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٩ بعد ان احدث اليهود امراً واقعاً في المنطقة الساحلية من النقب. وترددت سوريا في الدخول في المفاوضات حتى قبل أيام من الانقلاب العسكري وان لم تجر الا في عهد حسني الزعيم وانتهت في ٢٠/ يوليو ١٩٤٩. وجاءت إتفاقيات الهدنة بشروطها الثقيلة خاتمة موجعة لقضية فلسطين ومظهراً اليماً من مظاهر ما بلغه الضعف والشقاق العربيين، الا انها اتفاقيات مؤقتة وليست معاهدات صلح. وتلا توقيع الهدنة توطد «الدولة اليهودية» وفرض الامر الواقع بعد نحو سنة ونصف من صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم

(٤٥) في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩ وبأمر من حسني الزعيم، قامت فصائل من الجيش السوري بإحاطة مباني رئاسة الدولة ومجلس النواب. استسلمت قوات الشرطة والدرك فوراً ووضعت نفسها تحت امرة الزعيم، وقامت فصيلة اخرى في اليوم نفسه باعتقال رئيس الجمهورية القوتلي ورئيس الوزارة خالد العظم. وتعددت الآراء حول أسباب الانقلاب منها ما يشير الى الايدي الفرنسية الامريكية التي دعمت الانقلاب مقابل ضمان توقيع اتفاقية النقد مع فرنسا واتفاقية (التابلاين) مع الشركة الامريكية، لأن الجو السياسي في المجلس النيابي السوري كان يشير الى استحالة موافقة المجلس عليهما. هذا الى سبب اساسي هو الصراعات والتناقضات الداخلية التي كانت تعيشها سوريا والتي ادت هزيمة ١٩٤٨ الى احتدامها. ويعد الانقلاب الذي قاده الزعيم ظاهرة جديدة في الحياة السياسية في الشرق العربي. حقيقة شهد العراق قبل ذلك عدة انقلابات الا انها لم تذهب الى حد اسقاط النظام القائم، وليس معنى ذلك ان حركة حسني الزعيم تعتبر ثورة، وهي لم تخل من عدة اجراءات اصلاحية، إلا ان عمرها كان قصيراً بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تقييم مدى الحركة واهدافها. وحسني الزعيم هو من جيل الضباط القدامى الذين نشأوا في العهد العثماني ثم في عهد الانتداب. وكان قد طرد من الخدمة العسكرية عند الاستقلال ولم يعد اليها الا بحكم من مجلس الدولة، اي انه التحق بالجيش السوري في عهد الاستقلال على غير رغبة الحكومة القائمة. عهد له في بداية الامر الاشراف على الشرطة، ورقي زعيماً اثناء معركة فلسطين وتولى القيادة العامة بعد استقالة القائد السابق ودبر الانقلاب بالاتفاق مع ضباط الفرق ولذلك تمّ دون اراقة دماء.

(٤٦) أثر الكارثة الفلسطينية وجه الجيش اللوم الى السياسيين، ويعض السياسيين وجهوه الى القيادة العامة، ولكن تعيين الزعيم حسني الزعيم رئيساً للأركان العامة اوقف لفترة سيل السباب والمهاترة المتبادلة دون ان يضع حداً نهائياً. وسرعان ما أخذ الجيش يتبرم ثانية، بعد ان زاد

اتضاحاً ان الحكومة لم تقم بأية استعدادات للحرب، فقوات الخطوط قد زوّدت بالفاسد وبالقليل من السلاح والعتاد. وفي الوقت نفسه تعرضت مناقب الجيش وطاقاته القتالية لهجوم مهين في المجلس النيابي شنّه فيصل العسلي نائب منطقة الزبداني وزعيم فئة يمينية صغيرة لكنها كانت كثيرة الصخب اطلقت على نفسها «الحزب التعاوني الاشتراكي». وانقلب هجوم العسلي على الجيش الى خصام شخصي مرير بينه وبين الزعيم. وقد أخذت كثير من المصادر هجومات العسلي على انها عامل فجرّ نار الأزمة وقادت الزعيم الى الانقلاب. والبلاغ العسكري التاسع الذي اصدره الزعيم بعد الانقلاب ذكر «ان الدافع الى الحركة التي قام بها الجيش فهو الهجمات المتكررة على الجيش والاهانات الموجهة اليه خارج المجلس النيابي وداخله ثم سوء المعاملة التي لقيها».

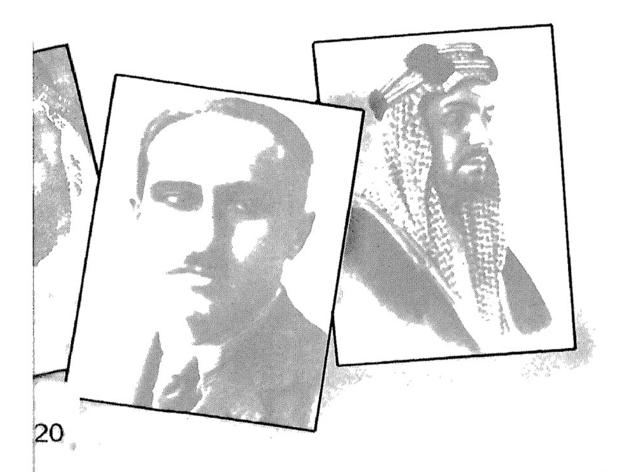
(٤٧) في خريف ١٩٤٨ كانت جميع الجهود التي بذلها جميل مردم قد فشلت في ايقاف موجة السخط المتزايدة التي تشجب اخفاق الحكومة في حرب فلسطين وتطالب بحل المجلس النيابي. وفي تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٨ تخلى عن مردم ثلاثة وزراء من حزبه وانتقل حزب الشعب الى المعارضة واعلن انه سيشترك في حكومة إئتلافية إذا قدم المسؤولون عن كارثة فلسطين الى المحاكمة. وفي الذكرى السنوية الاولى لتصويت الامم المتحدة على قرار التقسيم خرج المتظاهرون (ومعظمهم من الطلاب وبتوجيه من حزب البعث) يطالبون باستئناف القتال حالاً في فلسطين ورفض جميع الاحلاف مع الدول الاجنبية. وكان المجلس نفسه في هيجان وانتشرت الاضرابات والمظاهرات في المدن الكبرى وتحولت الى احداث دامية. استعمل رجال الشرطة قنابل الغاز والنار واعلنت حالة الطوارىء في جميع انحاء البلاد وتحرك الجيش نحو العاصمة ليفرض منع التجول. وبعد ان استقال جميل مردم في الاول من كانون اول/ديسمبر ١٩٤٨، أخذ القوتلي يبحث يائساً عن خليفة. وبعد ان أخفق هاشم الاتاسي وعادل ارسلان استدعى القوتلي خالد العظم الوزير في باريس وهو مليونير وخبير في الشؤون المالية، ويعد احد اقدر الرجال في الحياة العامة السورية، ولم يكن في الكتلة الوطنية. وكان قد شكل وزارة حيادية لوضع حد للفوضى في ١٩٤١ ثم تبوأ مراكز في حكومات ما بعد فترة الحرب كانت دائماً في

الوزارت شبه التقنية. وقد جاء حسن بارودي ليتهي ازمة وزارية فشكل وزارة من خارج البرلمان في ١٦ كانون اول/ديسمبر ١٩٤٨ وواجه مجلس نيابي ثائر. وشغلت الحكومة بمشكلتين وكان حرب فلسطين حيث عليهما: الحاجة الى عقد اتفاق نقدي مع فرنسا وفتح شركة الانابيب الامريكية (تابلاين) تسهيلات عبور. وتمكنت الحكومة من توقيع الاتفاقيتين، ولكن كان لا بد من تصديق البرلمان على الاتفاقيتين ولم يرغب المجلس التصديق على اتفاقيتين اثارتا عداءً مميزاً وقبل ان يتم التصديق قام الانقلاب فصودقت الاتفاقيتان دون مجلس نيابي.

(٤٠٨) صادف الزعيم صعوبات لاعطاء النظام الجديد صفة الشرعية سواء في الداخل ام في الخارج، وترددت كثير من الحكومات في الاعتراف به. ولعل ذلك راجع الى ان الرأي العام في الشرق العربي لم يكن قد ألف مثل تلك التغيرات المباشرة. وقد دعي مجلس النواب لإقرار الوضع الجديد فتمسكت غالبية النواب بقسم الولاء للدستور. ودارت مناقشات ولم يتفق الأعضاء على اي احتمال، وانفض المجلس دون قرار ورفضت غالبية النواب التعاون مع الحكومة الجديدة، لذلك لم يكن هناك بد من ان يلجأ القائمون بالانقلاب الى حل المجلس، وتسلم السلطات الديكتاتورية، وقد اتهم الزعيم بالتواطؤ مع عدة دول اجنبية اما هو فقد برر عمله باصلاح الاوضاع الفاسدة.

وفي فجر ١٤ آب/اغسطس ١٩٤٩ نفذ الزعيم سامي الحناوي الانقلاب حين قامت إحدى الفصائل العسكرية التابعة له باعتقال الزعيم ورئيس وزرائه البرازي ورئيس الشرطة ابراهيم الحسيني بينما قامت فصائل اخرى بالسيطرة على مراكز الدرك والشرطة الخ. وفي اليوم نفسه شكل الحناوي المجلس الحربي الاعلى الذي حكم على الزعيم والبرازي بالاعدام ونفذ هذا الحكم فوراً. وعن دوافع هذا الانقلاب الخارجية فإن انكلترا وامريكا وفرنسا لم تكن راضية عن مطامح الزعيم، كما لم يكن بإمكان العراق السكوت على عداوة الزعيم لها، وانحيازه الى محور القاهرة ـ الرياض. أما الدوافع الداخلية فقد اثار الزعيم عداوة السياسيين والعسكريين معاً.

الفهرس



20

قـ

الرواد للنشر والتوزيع
بيروت، المنارة، شارع عبلا
بناية باركلين أوتيل – الطابق الرابع
ص.ب: ٥٢٠٦ / ١١٣ تلفون: ٨٠٤٣٤٩

الروّاد
للنشر والتوزيع بيروت